الثورة السورية
بين المؤتمرات وتمييع المخرجات
وكسب الوقت لإعادة تأهيل النظام

مقدمة:[1]

انطلقت الثورة السورية الشعبية سلمية غير مؤدلجة ولكن سرعان ما تم حرفها عن سلميتها والعمل على اختراقها داخليا وخارجيا ممن ادعى الصداقة قبل العدو سعيا لإخمادها أو للسيطرة عليها كحد ادنى ؛حيث تم تطعيم الثورة السورية بالكثير من المعارضين من احزاب وشخصيات مصنعة في الكواليس الروسية وبين افرع المخابرات بالعاصمة دمشق التي تعتبر في الحقيقة معارضة خلبية أوجدها الروس والعصابة الحاكمة للسيطرة على الملف السياسي للمعارضة أو للتشويش في حال عدم الوصول لمبغاهم ، كما أن سقف مطالب البعض منهم هو الاصلاحات الكاذبة وبعيدا عن التطرق لمنصب رئيس الجمهورية، كما تم الخلط بين العمل السياسي والعسكري من قبل روسيا من أجل شرعنة أعمالهم الغير شرعية والفاقدة للمشروعية وظهر ذلك جليا في اتفاقيات استانة التي يعتبر طرفين من اطرافها مجرمي حرب: روسيا وايران .

كما أن وفد اللانظام كان دائما غير مبالي وهو عبارة عن شخصيات من الصف الرابع والخامس وغالبا ما كانوا يضربون بالأعراف الدبلوماسية عرض الحائط في بعض المؤتمرات الدولية وفي اخرى يتأخرون عن الحضور وحتى انه في احدى المؤتمرات لم يصدروا بيانا نهائيا للمؤتمر وفي غالبها كان يطغو عليها طابع اللقاء لا أكثر.

المؤتمر السوري للتغيير في انطاليا التركية حزيران 2011:

أول مؤتمر للمعارضة السورية منذ بدء الثورة حضره حوالي ثلاثمائة شخصية سورية معارضة بمدينة أنطاليا التركية، ومنهم تجمع إعلان دمشق بالمنفى والإخوان المسلمين، بينما غابت عنه

[1] سعى الباحث فيه لتجميع وتوثيق مخرجات المؤتمرات وأهم ما كتب وقيل بشأنها

أطياف أخرى للمعارضة وقد طالب البيان الختامي بشار الأسد بالاستقالة الفورية وتسليم السلطة لنائبه موقتاً.

شكل المشاركون ست لجان للعمل على مجالات الإعلام والإغاثة والشهداء والتنسيق والاتصالات والقانون، وشهدت المحادثات خلافات جوهرية ظهرت بالتحديد بين جماعة الإخوان والجماعات الكردية والعلمانية بشأن شكل الدولة السورية في المستقبل، ونتيجة لذلك أعلن البعض خلال المؤتمر عن تشكيل ائتلاف علماني يدعو لعلمانية الدولية، في حين يدعوا الاخوان إلى دولة مدنية لا تحارب الدين.

اقترح بعض المشاركين إصدار بيان موجه إلى أبناء الطائفة العلوية يساهم في إعداده المشاركون من العلويين لإزالة مخاوف أبنائها، ولأن المعارضين لن يمسّوا بريئا من هذه الطائفة الكريمة لدى تغيير النظام.

وشهد المؤتمر أيضا خروج مظاهرة لأنصار النظام أمام الفندق الذي يعقد فيه، لكن قوات الأمن التركية قامت بتفريقها بعد وقوع اشتباك بالأيدي بين أنصار النظام ومعارضيه.

وطالب البيان الختامي بشار الأسد بالاستقالة الفورية وتسليم السلطة إلى نائبه موقتاً حتى يتم انتخاب مجلس انتقالي يضع دستورا جديدا للبلاد، تمهيدا لانتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة خلال فترة لا تتجاوز العام بدءا من استقالة الأسد.

ويجدر بالذكر أن عبد الحليم خدام، النائب السابق للرئيس السوري، انتقد قرارات المؤتمر التي اعتبرها اعترافا بشرعية النظام من خلال تبنيها صيغة تمكن النظام من الاستمرار في الحكم لمدة عام بهيكليته الدستورية والمؤسساتية، مشيرا إلى أن أي انتخابات مقبلة بعد ذلك ستفرز أكثرية ساحقة من أنصار النظام القائم.[1]

انس العبدة رئيس الامانة العامة لإعلان دمشق في الخارج قال: ان الهدف الاساسي من هذا المؤتمر هو بحث كافة السبل لدعم الثورة السورية وتأمين استمرارها وتصعيدها للوصول الى التغيير الديموقراطي المنشود.

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2Xqw7yw

ويضيف العبدة ان هذا المؤتمر هو خطوة هامة في اتجاه توحيد جهد المعارضة السورية في الداخل والخارج وتنسيق عملها مع شرائح لم تكن تشكل جزءا من المعارضة قبلا وهي رجال الاعمال وزعماء عشائر عربية وكردية وممثلو تنسيقيات للثورة السورية في الداخل من الشبان السوريين.

وأعرب العبدة عن الامل بان يوجه هذا المؤتمر رسالة ايجابية للداخل السوري حول دعم جميع الاطياف الوطنية لشبان الثورة كما نتطلع ان يوجه رسالة ايجابية الى الدول الاقليمية والمجتمع الدولي بان السوريين قادرون على ادارة امورهم في المرحلة القادمة خاصة بعد مرحلة التغيير.

واكد العبدة اخيرا ان هذا المؤتمر ليس سوى حلقة في سلسلة حلقات من العمل الوطني وهو لا يحتكر تمثيل المعارضة ولا العمل الوطني.

ويتمثل الاخوان المسلمون بوفد كبير في مؤتمر انطاليا يترأسه القيادي في الجماعة ملهم الدروبي المقيم بين كندا والسعودية.

ويؤكد الدروبي ان الهدف من عقد هذا المؤتمر هو "دعم الثورة السورية" معتبرا ان ما نستطيع القيام به في الخارج يتكامل مع ما يقوم به الثوار في الداخل.

وتوقع الدروبي ان يحدد هذا المؤتمر خارطة طريق عبر تشكيل هيئة تنفيذية للعمل على دعم الثوار لإسقاط النظام وتشكيل هيئة متابعة لتنسيق خطوات تنفيذ ما يتفق عليه.

ورأى المسؤول في الاخوان المسلمين ان هذا المؤتمر وما قد يليه من مؤتمرات اخرى هي محطات في مسيرة الثورة السورية للعمل على توحيد الجهود والتواصل مع المجتمع الدولي لدعم الثورة وهناك انفتاح كامل للتعامل مع المؤتمرات الاخرى.

وعما تسرب من معلومات حول عزم مؤتمر انطاليا على تشكيل مجلس انتقالي على غرار المجلس المقام في ليبيا وعن الاتجاه من الان لمناقشة دستور سوري جديد قال الدروبي: ليس من اهداف هذا المؤتمر تأسيس مجلس انتقالي كما اننا غير معنيين حاليا بمناقشة دستور فالهدف الاساسي الان دعم الثورة لإسقاط بشار الاسد.

من جهته، أكد الاستاذ الجامعي السوري المعارض برهان غليون المقيم في باريس والذي لا يشارك في اعمال مؤتمر انطاليا ان هذا المؤتمر هو بداية لتلمس الطريق من قبل بعض أطراف المعارضة ولن يكون المؤتمر الاخير على طريق تنظيمها.

وقال ان المعارضة السورية رغم تمايز شرائحها الا انها متفقة على ان شبان الانتفاضة في سورية الذين يتميزون بروح التضحية والشجاعة هم الرافعة الاساسية ضد نظام الاسد.

واشار غليون الى محاولات اخرى للمعارضة السورية لتشكيل هيئة وطنية تضم شخصيات عابرة للأحزاب تصدر وثيقة مبادئ معتبرا ان الهدف من هذه الاجتماعات للمعارضة هو الوصول الى خط واضح لمعارضة سورية محورها حركة الاحتجاج الشعبية.

ورأى عمار القربي الذي يشارك في مؤتمر انطاليا بصفته رئيسا للمنظمة الوطنية لحقوق الانسان ان هذا المؤتمر هو خطوة لتوحيد المعارضة تحت سقف الثورة السورية.

واضاف انه إذا كان للمعارضة تمايزها الايديولوجية والسياسية فان الدماء التي سقطت في سورية دفعت هذه المعارضة الى الارتقاء عن هذه التمايزات.

وشدد على ان الهدف من المؤتمر هو دعم الثورة السورية وتلبية احتياجاتها ووضع آلية لتلبية هذه الاحتياجات على المستويات اللوجستية والاعلامية والحقوقية.

واوضح ان نحو ثلث المشاركين قدموا من الداخل عن طريق لبنان وتركيا ويمثلون تنسيقيات الشبان المشاركين في تنظيم الحراك الثوري في الداخل.[1]

مؤتمر الإنقاذ الوطني السوري في اسطنبول 16 تموز 2011:

بدأ مؤتمر الإنقاذ الوطني بمشاركة حوالي 350 معارض سوري اعماله لدراسة وسائل اسقاط نظام بشار الاسد، وبالتزامن معه كان سيعقد اجتماع مماثل في دمشق ولكن الغي بسبب اعمال العنف التي جرت قبل يوم من انعقاد المؤتمر.

[1] للمزيد راجع: https://www.france24.com/ar/20110531-syria-opposition-antalya-turkey-conference-bashar-assad-daraa

وقال المعارض هيثم المالح ان قوات الامن السورية هاجمت أمس وقتلت 19 شخصا ومئات الاشخاص أرسلوا الى المستشفيات وآخرين اعتقلوا وما كانوا سيسمحون بتنظيم اي اجتماع.

وافتتح المؤتمر بالنشيد الوطني السوري بحضور حوالي 350 شخصا حسب المنظمين، جاؤوا من دول وتيارات مختلفة، ويتوقع ان يتفق الحاضرون على خارطة طريق ووضع هيكلية تنسيق دائمة للمعارضة.

وقال المالح: لدينا خطة تعبر عن وجهات نظرنا للمستقبل وللتغييرات في سورية من اجل نظام حر وديموقراطي، سنرى ما إذا كان لدى أحد ما اعتراضات وسنقوم بالتصحيحات المعقولة.

واضاف ثم سنصوت لتشكيل مجموعة من خمس عشر شخصا تقريبا سيواصلون التحرك خارج سورية، سنتصل بمن هم في داخل وخارج سورية.

وبحسب بيان للمنظمين، فان هذه الهيئة للإنقاذ الوطني ستتألف من ممثلين للمعارضة ومن شباب الثورة.

وكان اجتماع غير مسبوق لمعارضين ومثقفين عقد في 27 حزيران في دمشق2011 ودعا المشاركون فيه الى مواصلة الانتفاضة السلمية حتى احلال الديموقراطية في سورية التي يحكمها حزب البعث منذ قرابة خمسين عاما.

وعلق المالح الذي خرج من السجن في اذار 2011 بعد ادانته بنشر انباء كاذبة من شأنها ان توهن نفسية الامة ان الديموقراطية اتية ليست بعيدة، هذا النظام سيسقط من الان حتى بضعة اسابيع ان شاء الله. [1]

وأعلن المؤتمر عن تشكيل هيئة للإنقاذ الوطني لإدارة المرحلة الانتقالية التي قد تعقب سقوط النظام، على أن تضم خمس وعشرين ممثلا عن الخارج وخمسين ممثلا عن الداخل من مختلف أطياف المعارضة.

[1] للمزيد راجع : https://www.zamanalwsl.net/news/article/20420

وتلا أحد الحاضرين بيانا تضمن جملة من التوصيات بينها الدعوة إلى استمرار التصعيد ضد النظام عبر الاحتجاجات الشعبية والتحركات السياسية، وشدد على أن المعارضة تسعى إلى إقامة دولة مدنية ديمقراطية وإلى بناء دستور جديد لعدم جدوى إصلاح الدستور القائم.

وشهد المؤتمر انسحابا رسميا لممثلي الأكراد اعتراضا على عبارة "الجمهورية العربية السورية" في شعار المؤتمر، بينما بقي عدد من الشخصيات الكردية المستقلة.

وفي الختام دعا المؤتمر إلى إسقاط النظام والتعايش السلمي بين مكونات الشعب السوري، وإلى احترام خصوصياته العرقية والدينية وإلى سلمية الاحتجاجات، كما رفض أي تدخل أجنبي يمس السيادة السورية.

وأكد الحاضرون أنهم مستعدون للقتال دفاعا عن سيادة البلد، غير أنهم أشاروا إلى حقهم في التعامل مع المؤسسات والدول الغربية قياسا على تعامل النظام نفسه مع الخارج.[1]

مؤتمر جنيف (1) 30 حزيران 2012:

استضاف مكتب الأمم المتحدة بمدينة جنيف في سويسرا يوم 30 حزيران 2012 اجتماعا لمجموعة العمل من أجل سورية بناء على دعوة كوفي أنان مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية[2].

وضمّ الاجتماع كلا من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء خارجية الاتحاد الروسي وتركيا والصين وفرنسا وقطر (رئيسة لجنة جامعة الدول العربية لمتابعة الوضع في سورية) والعراق (رئيس مؤتمر قمة جامعة الدول العربية) والكويت (رئيسة مجلس وزراء الخارجية التابع لجامعة الدول العربية) والمملكة المتحدة وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة وممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بوصفهم مجموعة العمل من أجل سورية، برئاسة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسورية.

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2PA15hv

[2] كوفي أتا أنان كان دبلوماسيا غانيا شغل منصب الأمين العام السابع للأمم المتحدة من يناير 1997 إلى ديسمبر 2006. حصل أنان والأمم المتحدة مجتمعين على جائزة نوبل للسلام عام 2001. كان مؤسس ورئيس مؤسسة كوفي أنان وكذلك رئيس منظمة الشيوخ وهي منظمة دولية أسسها نيلسون مانديلا.

وأعلن أنان أن الاجتماع أقر بياناً مفصلاً حول الأزمة أكد ضرورة الضغط على جميع الأطراف لتطبيق خطة البنود الستة المعروفة بخطة أنان بما في ذلك وقف عسكرة الأزمة مشددا على الحل بطريقة سياسية وعبر الحوار والمفاوضات فقط، الأمر الذي يتطلب تشكيل حكومة انتقالية، من قبل السوريين أنفسهم، ومن الممكن أن يشارك فيها أعضاء الحكومة السورية الحالية ومتوقعاً أن حل الأزمة قد يحتاج إلى سنة كاملة.

وأصدرت مجموعة العمل من أجل سورية بيانا ختاميا، بعث به الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى رئيسي الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي بتاريخ 5 تموز 2012، وفيما يلي نص البيان:

اجتمع أعضاء مجموعة العمل من منطلق جزعهم البالغ إزاء خطورة الحالة في الجمهورية العربية السورية. ويدين أعضاء المجموعة بشدة تواصل وتصعيد أعمال القتل والتدمير وانتهاكات حقوق الإنسان، ويساورهم بالغ القلق إزاء عدم حماية المدنيين واشتداد العنف وإمكانية استمرار تفاقم حدة النزاع في البلد، وإزاء الأبعاد الإقليمية للمشكلة فطبيعة الأزمة وحجمها غير المقبولين يتطلبان موقفا موحدا وعملا دوليا مشتركا.

ويلتزم أعضاء مجموعة العمل بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها. وهم عازمون على العمل على نحو عاجل ومكّثف من أجل وضع حد للعنف ولانتهاكات حقوق الإنسان وتيسير بدء عملية سياسية بقيادة سورية تفضي إلى عملية انتقالية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري وتمكنه من أن يحدد مستقبله بصورة مستقلة وديمقراطية.

وتحقيقا لهذه الأهداف المشتركة، حدد أعضاء مجموعة العمل خطوات وتدابير تتخذها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن، بما يشمل وقفا فوريا للعنف بكافة أشكاله. واتفقوا على مبادئ وخطوط توجيهية للقيام بعملية انتقالية سياسية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، واتفقوا على الإجراءات التي يمكنهم اتخاذها لتنفيذ ما تقدم دعما لجهود المبعوث الخاص المشترك من أجل تيسير القيام بعملية سياسية بقيادة سورية. وهم مقتنعون بأن ذلك يمكن

أن يشجّع ويدعم إحراز تقدم في الميدان، وسيساعد على تيسير ودعم القيام بعملية انتقالية بقيادة سورية.

الخطوات والتدابير التي حددتها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن بما يشمل الوقف الفوري للعنف بكافة أشكاله وتشمل:

1-يجب على الأطراف أن تنفذ خطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن تنفيذًا كاملا، وتحقيقًا لهذه الغاية:

- يجب على جميع الأطراف أن تلتزم مجدداً بوقف دائم للعنف المسّلح بكافة أشكاله وبتنفيذ خطة النقاط الست فورا وبدون انتظار إجراءات من الأطراف الأخرى.

- يجب على الحكومة ومجموعات المعارضة المسلحة أن تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية بهدف المضي قدما بتنفيذ الخطة وفقًا لولاية البعثة.

- يجب أن يعزز وقف العنف المسلح بإجراءات فورية وذات مصداقية وبادية للعيان تتخذها حكومة الجمهورية العربية السورية لتنفيذ البنود الأخرى من خطة النقاط الست، بما يشمل:

أ-تكثيف وتيرة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفا وتوسيع نطاقه، ليشمل على وجه الخصوص الفئات الضعيفة، والأشخاص الذين شاركوا في أنشطة سياسية سلمية، ووضع قائمة بجميع الأماكن التي يحتجز فيها هؤلاء الأشخاص وتقديمها دون تأخير عن طريق القنوات المناسبة، والعمل فورا على تنظيم الوصول إلى هذه المواقع، والرد بسرعة عن طريق القنوات المناسبة على جميع الطلبات المكتوبة المتعلقة بالحصول على معلومات بشأن هؤلاء الأشخاص أو بالوصول إليهم أو الإفراج عنهم.

ب-كفالة حرية التنقل في جميع أرجاء البلد للصحفيين، وكفالة منحهم تأشيرات وفق سياسة غير تمييزية.

جـ -احترام حرية تشكيل الجمعيات وحق التظاهر السلمي على النحو الذي يكفله القانون.

2-يجب على جميع الأطراف، في جميع الظروف، أن تبدي الاحترام الكامل لسلامة وأمن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، وأن تتعاون مع البعثة وتسهل مهمتها بصورة كاملة في جميع الحالات.

3-يجب على الحكومة، في جميع الظروف، أن تتيح لجميع المنظمات الإنسانية فورا وبصورة كاملة الوصول لدواعٍ إنسانية إلى جميع المناطق المتأثرة بالقتال. ويجب على الحكومة وجميع الأطراف أن تتيح إجلاء الجرحى، وأن تتيح مغادرة جميع المدنيين الذين يودون ذلك. ويجب على جميع الأطراف أن تتقيّد بالكامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما يشمل التزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين.

المبادئ والخطوط التوجيهية:

– اتفق أعضاء فريق العمل على "المبادئ والخطوط التوجيهية للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية" على النحو الوارد أدناه:

– أي تسوية سياسية يجب أن تقدّم لشعب الجمهورية العربية السورية عملية انتقالية:

– تتيح منظورا مستقبليا يمكن أن يتشاطره الجميع في الجمهورية العربية السورية.

– تحدّد خطوات واضحة وفق جدول زمني مؤكد نحو تحقيق ذلك المنظور.

– يمكن أن تنفّذ في جو يكفل السلامة للجميع ويتسم بالاستقرار والهدوء.

– يمكن بلوغها بسرعة دون مزيد من إراقة الدماء، وتكون ذات مصداقية.

تصور للمستقبل:

أعربت الشريحة العريضة من السوريين الذين استشيروا عن تطلعات واضحة لشعب الجمهورية العربية السورية. وثمة رغبة جامحة في إقامة دولة:

– تكون ديمقراطية وتعددية بحق، وتتيح حيزًا للجهات الفاعلة السياسية القائمة وتلك التي نشأت منذ عهد قريب لتتنافس بصورة نزيهة ومتساوية في الانتخابات ويعني هذا أيضا أن الالتزام بديمقراطية متعددة الأحزاب يجب أن يكون التزامًا دائمًا يتجاوز مرحلة جولة أولى من الانتخابات.

– تمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، واستقلال القضاء، ومساءلة الحاكمين، وسيادة القانون. وليس كافيا أن يقتصر الأمر على مجرد صياغة التزام من هذا القبيل. فمن اللازم إتاحة آليات للشعب لكفالة وفاء الحاكمين بتلك الالتزامات.

– تتيح فرصا وحظوظًا متساوية للجميع. فلا مجال للطائفية أو التمييز على أساس عرقي أو ديني أو لغوي أو غير ذلك. ويجب أن تتأكد الطوائف الأقل عددًا بأن حقوقها ستحترم.

خطوات في العملية الانتقالية:

لن ينتهي النزاع في الجمهورية العربية السورية حتى تتأكد كل الأطراف من وجود سبيل سلمي نحو مستقبل مشترك للجميع في البلد. ومن ثمّ، فمن الجوهري أن تتضمن أية تسوية خطوات واضحة لا رجعة فيها تتّبعها العملية الانتقالية وفق جدول زمني محدد. وتشمل الخطوات الرئيسية لأية عملية انتقالية ما يلي:

– إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تهيّئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية. وأن تمارس هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية. ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تُشكّل على أساس الموافقة المتبادلة.

– الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلد، ولا بد من تمكين جميع فئات المجتمع ومكوناته في الجمهورية العربية السورية من المشاركة في عملية الحوار الوطني، ويجب ألا تكون هذه العملية شاملة للجميع فحسب، بل يجب أيضا أن تكون مجدية، أي أن من الواجب تنفيذ نتائجها الرئيسية.

– على هذا الأساس، يمكن أن يعاد النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية. وأن تعرض نتائج الصياغة الدستورية على الاستفتاء العام.

– بعد إقامة النظام الدستوري الجديد، من الضروري الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وتعددية وإجراؤها لشغل المؤسسات والهيئات الجديدة المنشأة.

– من الواجب أن تمثل المرأة تمثيلا كاملا في جميع جوانب العملية الانتقالية.

السلامة والاستقرار:

ما من عملية انتقالية إلا وتنطوي على تغيير، بيد أن من الجوهري الحرص على تنفيذ العملية الانتقالية على نحو يكفل سلامة الجميع في جو من الاستقرار والهدوء، ويتطلب ذلك:

– توطيد الهدوء والاستقرار الكاملين. فيجب على جميع الأطراف أن تتعاون مع هيئة الحكم الانتقالية لكفالة وقف أعمال العنف بصورة دائمة. ويشمل ذلك إكمال عمليات الانسحاب وتناول مسألة نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم.

– اتخاذ خطوات فعلية لكفالة حماية الفئات الضعيفة واتخاذ إجراءات فورية لمعالجة المسائل الإنسانية في المناطق المحتاجة، ومن الضروري أيضا كفالة التعجيل بإكمال عملية الإفراج عن المحتجزين.

– استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات. فمن الواجب الحفاظ على الخدمات العامة أو استعادة سير عملها، ويشمل ذلك فيما يشمل قوات الجيش ودوائر الأمن، ومع ذلك، يتعيّن على جميع المؤسسات الحكومية، بما فيها دوائر الاستخبارات، أن تتصرف بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان والمعايير المهنية، وأن تعمل تحت قيادة عليا تكون محل ثقة الجمهور، وتخضع لسلطة هيئة الحكم الانتقالية.

– الالتزام بالمساءلة والمصالحة الوطنية ويجب النظر في الجوانب المتعلقة بالمساءلة عن الأفعال المرتكبة خلال هذا النزاع. ومن اللازم أيضًا إعداد مجموعة شاملة من أدوات العدالة الانتقالية، تشمل تعويض ضحايا هذا النزاع أو ردّ الاعتبار إليهم، واتخاذ خطوات من أجل المصالحة الوطنية والعفو.

خطوات سريعة للتوصل إلى اتفاق سياسي ذي مصداقية:

إن شعب الجمهورية العربية السورية هو من يتعيّن عليه التوصل إلى اتفاق سياسي، لكن الوقت بدأ ينفد ومن الواضح أن:

– سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها يجب أن تحترم.

– النزاع يجب أن يحل بالحوار السلمي وعن طريق التفاوض حصرا، ومن الواجب الآن تهيئة الظروف المفضية إلى تسوية سلمية.

–إراقة الدماء يجب أن تتوقف، ويجب على جميع الأطراف أن تعيد تأكيد التزامها على نحو ذي مصداقية بخطة النقاط الست، ويجب أن يشمل ذلك وقف العنف المسلح بكافة أشكاله، واتخاذ إجراءات فورية ذات مصداقية وبادية للعيان لتنفيذ البنود من إلى من خطة النقاط الست.

– من واجب جميع الأطراف أن تتعامل الآن بصدق مع المبعوث الخاص المشترك. ويجب على الأطراف أن تكون جاهزة لتقديم محاورين فعليين للتعجيل بالعمل نحو التوصل إلى تسوية بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب، ومن الواجب أن تكون العملية شاملة للجميع، كما يتسنى إسماع آراء جميع مكونات المجتمع السوري فيما يتعلق بصوغ التسوية السياسية الممهدة للعملية الانتقالية.

والمجتمع الدولي المنظم، بما فيه أعضاء مجموعة العمل، على أهبة الاستعداد لتقديم دعم كبير لتنفيذ الاتفاق الذي تتوصل إليه الأطراف، ويمكن أن يشمل ذلك الدعم وجود مساعدة دولية بموجب ولاية من الأمم المتحدة إن طلب ذلك، وسيتاح قدر كبير من الأموال لدعم الإعمار وإعادة التأهيل.

الإجراءات المتفق أن يتخذها أعضاء مجموعة العمل لتنفيذ ما تقدم:

– سيتحرك أعضاء مجموعة العمل، حسب الاقتضاء، ويمارسون ضغوطًا منسقة ومطردة على الأطراف في الجمهورية العربية السورية لاتخاذ الخطوات والتدابير المبيّنة في الفقرة أعلاه.

– يعارض أعضاء مجموعة العمل أي زيادة في عسكرة النزاع.

– يؤكد أعضاء مجموعة العمل لحكومة الجمهورية العربية السورية أهمية تعيين محاور فعلي مفوّض، عندما يطلب إليها المبعوث الخاص المشترك ذلك، للعمل على أساس خطة النقاط الست وهذا البيان معا.

– يحث أعضاء مجموعة العمل المعارضة على تحقيق مزيد من الاتساق، وعلى أن تكون جاهزة للخروج بمحاورين فعليين لهم تمثيل وازن للعمل على أساس خطة النقاط الست وهذا البيان معًا.

– سيقدم أعضاء مجموعة العمل الدعم الكامل للمبعوث الخاص المشترك وفريقه في سياق تحركهما على نحو فوري لإشراك الحكومة والمعارضة والتشاور على نطاق واسع مع المجتمع السوري، فضلا عن سائر الجهات الدولية الفاعلة، من أجل مواصلة تمهيد الطريق نحو الأمام.

– يرحب أعضاء مجموعة العمل بأية دعوة من المبعوث الخاص المشترك إلى عقد اجتماع آخر لمجموعة العمل عندما يرى ذلك ضروريا لاستعراض التقدم الفعلي المحرز بشأن جميع البنود المتفق عليها في هذا البيان، وتحديد ما يقتضيه التصدي للأزمة من خطوات وإجراءات أخرى إضافية تتخذها مجموعة العمل، وسيتولى المبعوث الخاص المشترك أيضاً إطلاع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على ما يستجد.[1]

شدد رئيس المجلس الوطني السوري عبد الباسط سيدا على أن أي حل للوضع في سورية لا يمكن أن يكون فاعلاً من دون تنحي بشار الأسد والزمرة التي حوله، لافتاً إلى أن أي جهد في سبيل تشكيل حكومة وحدة وطنية يجب أن توضع له آليات واقعية.

أيدت غالبية الدول خطة أنان لحل الأزمة السورية التي اتفق عليها في جنيف 1

كما حصل تباين في التفسيرين الروسي والأميركي لنتائج مؤتمر جنيف1

وقد أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن البيان الختامي للمؤتمر لا يتضمن شرط تخلي بشار الأسد عن منصبه، بينما رأت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون أن المؤتمر يمهد لمرحلة ما بعد الأسد.

لم يتم تطبيق بنود جنيف1 حتى اليوم، بسبب الاختلاف بين الدولتين الكبيرتين روسيا وأمريكا على تحديد مصير رئيس النظام السوري؛ فأمريكا فسّرت المؤتمر بأنه يمهد لما بعد الأسد، وروسيا قالت: إن جنيف 1 لم يتحدث عن مصير الأسد، وما يزال مؤتمر جنيف1 حتى الآن الوثيقة السياسية الوحيدة حول سورية الحائزة على توافق دولي وعربي وإقليمي، مكللة بموافقة مجلس الأمن.[2]

[1] للمزيد راجع:
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/1/26/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%811

[2] للمزيد انظر: https://bit.ly/2cGd0Yr

مؤتمر القاهرة (1) "وثيقة عهد وطني" 4 تموز 2012:

صدر في ختام اعمال المؤتمر وثيقة توافقية تحدد الرؤية السياسية المشتركة للمعارضة السورية إزاء تحديات المرحلة الانتقالية ووثيقة العهد الوطني التي تضع الاسس الدستورية لسورية المستقبل وهي العدالة والديموقراطية والتعددية.

وأجمع المشاركون في المؤتمر على ان الحل السياسي في سورية يبدأ بإسقاط النظام ممثلا في بشار الاسد ورموز السلطة وضمان محاسبة المتورطين منهم في قتل السوريين.

وأكد المؤتمر دعم الجيش السوري الحر، ودعا جميع مكونات الشعب السوري للعمل على حماية السلم الاهلي والوحدة الوطنية.

كما طالب المؤتمر بوضع آلية الزامية توفر الحماية للمدنيين وبجدول زمني للتنفيذ الفوري والكامل لقرارات جامعة الدول العربية ومجلس الامن ومطالباته باتخاذ التدابير اللازمة لفرض التنفيذ الفوري لتلك القرارات.

أثناء تلاوة الوثيقة التي تمت صياغتها من قبل اللجنة المعنية، حدث اعتراض من إحدى الكتل الكردية لعدم أخذ ملاحظاتها حول الوثيقة بعين الاعتبار، وخرج أعضاؤها من القاعة الرئيسية ولحق بهم الامين العام نبيل العربي ومساعدوه واجتمعوا وأقنعوهم بالعودة للمؤتمر.

وقال عبد العزيز عثمان من المجلس الوطني الكردي في سورية: ان الاكراد انسحبوا لان المؤتمر رفض بندا يدعو للاعتراف بالشعب الكردي.

كما اعلنت الهيئة العامة للثورة السورية انسحابها من المؤتمر.

وكانت القيادة العامة للجيش السوري الحر في الداخل قد أعلنت عن مقاطعة المؤتمر واصفة اياه بالمؤامرة.[1]

كما تعهد الحضور على ان يكون هنالك دستور جديد للبلاد يتضمن هذا العهد.

[1] للمزيد راجع : http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/07/120703_syria_opposition-cairo

مؤتمر التجمع الوطني الحر في سرمدا 2013:

حضره عدد من الشخصيات المدنية والعسكرية وعدد من الناشطين السياسيين:

المهندس غسان نجار والطبيب محمد نجيب العدل والاستاذ سامي الخالد (اتحاد العمال الاحرار) والقائد الثوري نضال حاج علي واللواء محمد حسين الحاج علي وغيرهم الكثير من الجيش السوري الحر والثوار العاملين في المناطق المحررة وتم الاتفاق على عدد من المبادئ والاهداف ووضع آلية عمل للوصول لها.[1]

مؤتمر جنيف (2) 10 شباط 2014:

هو مؤتمر دولي مقترح تدعمه الأمم المتحدة عقد في مونترو السويسرية بهدف إنهاء الأزمة السورية من خلال الجمع بين الحكومة السورية والمعارضة السورية لمناقشة إمكانية تشكيل حكومة انتقالية في سورية مع صلاحيات تنفيذية كاملة، كان هناك دور كبير لمبعوث الأمم المتحدة للسلام في سورية الأخضر الإبراهيمي[2] في التحضير لانعقاده بتعاون وثيق مع الولايات المتحدة وروسيا. رفض الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة السورية المشاركة في جنيف 2 دون ضمانات بأن الأسد سيتخلى عن السلطة، لكن الضغوط من حلفائه الغربيين والعرب جعلته يوافق على المشاركة. شاركت في المؤتمر أكثر من أربعين دولة ومنظمة، ووفد عن النظام ووفد عن المعارضة، وتم سحب الدعوة التي وُجهت لإيران بسبب عدم موافقتها على جنيف الأول، ومن الدول المشاركة (أمريكا وروسيا) الدولتين الراعيتين.

وأعربت موسكو على لسان وزير خارجيتها عن أسفها لغياب إيران عن المؤتمر، ووصف سيرغي لافروف هذا الغياب بالخطأ، لكنه ليس كارثة.

[1] اول مؤتمر في الداخل السوري المحرر وكان الباحث: الناشط السياسي احمد الخالد من ضمن المنسقين لهذا المؤتمر.

[2] الأخضر الإبراهيمي، سياسي ودبلوماسي جزائري، وكان الإبراهيمي وزيراً للخارجية بين عامي 1991-1993، كما كان مبعوثا للأمم المتحدة في أفغانستان والعراق وعين الإبراهيمي مبعوثا مشتركا للجامعة العربية والأمم المتحدة إلى سورية عام 2012.

يهدف مؤتمر جنيف 2 إلى الجمع بين وفد يمثل الحكومة السورية وآخر يمثل المعارضة السورية معاً لنقاش كيفية تنفيذ بيان جنيف1 الصادر في 30 حزيران 2012 الحكومة الانتقالية وإنهاء الحرب وبدء العمل حول تأسيس الجمهورية السورية الجديدة.

أشرف الوسيط الدولي الأخضر الإبراهيمي على هذه المفاوضات التي جمعت وفدي النظام والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السوريين، وانتهت يوم 15 شباط 2014 إلى طريق مسدود بسبب خلافات بين الطرفين.

وكان أبرز الخلافات أن وفد اللانظام المجرم أصرّ على وضع قضية الإرهاب على رأس بنود جدول أعمال المفاوضات، بينما تمسك وفد المعارضة بإعطاء الأولوية للبند الخاص بتشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات بموجب بيان مؤتمر جنيف الأول في حزيران 2012.

ولم تتمكن موسكو وواشنطن –راعيتا المفاوضات–من إحداث تقدم بعد إعلان الإبراهيمي أنهما وعدتا بالمساعدة في حلحلة الأمور بين الوفدين اللذين جلسا مرتين فقط في غرفة واحدة منذ بدء الجولة.

فشل مؤتمر جنيف الثاني واعتذر المبعوث الدولي إلى سورية الأخضر الابراهيمي للشعب السوري عن عدم تحقيق شيء في المفاوضات ب جنيف2، مرجعاً ذلك لرفض النظام مناقشة بند هيئة الحكم الانتقالي، وذلك في مؤتمر صحافي عقده بعد الجلسة التي تعد الأقصر في مفاوضات جنيف2

وقال الإبراهيمي إن وفد النظام أصر على مناقشة الإرهاب، بينما أصرت المعارضة على مناقشة هيئة الحكم الانتقالي، مشيراً إلى أن وفد النظام رفض مناقشة ثلث ما جاء في أجندة التفاوض.

ويرجع ذلك إلى أن الطرفين الرئيسيين لديهما أهداف متناقضة تماماً، فالحكومة السورية أكدت مراراً أن مسألة رحيل الأسد عن السلطة ليست محلاً للتفاوض، بينما يؤكد ائتلاف المعارضة أنه يجب ألا يكون للأسد أي دور في هيئة الحكم الانتقالي التي نص عليها بيان جنيف 1.

اتهم وزير الخارجية الأمريكي جون كيري نظام بشار الأسد بعرقلة مفاوضات السلام في جنيف بعد فشل الجولة الثانية من جنيف2، واعتبر كيري أن مفاوضات جنيف بين ممثلي الحكومة

السورية والمعارضة قد علقت داعياً داعمي دمشق إلى الضغط على النظام ليضع حداً لتعنته في المفاوضات ولأساليبه الوحشية على الأرض.[1]

المؤتمر التأسيسي للتحالف الوطني لقوى الثورة السورية في الريحانية 4 كانون الثاني 2015:

اختتمت فعاليات مؤتمر التحالف الوطني لقوى الثّورة السورية، بانتخاب رئيس للمؤتمر وأعضاء للجنة التنفيذية له.

وفاز في انتخابات رئاسة التحالف دياب محمد سروجي الذي يحمل دكتوراه في العلوم السياسية، وهو من حي الشاغور في مدينة دمشق، كما يحمل الجنسية الأمريكية ومستقر في ولاية تكساس وحصل لؤي عبد الباقي على منصب الأمين العام للتحالف بالتزكية، ذو الجنسية الأسترالية.

وقال رئيس التحالف إن التحالف فرصة لتجميع القوى الوطنية في الداخل والخارج، بعيداً عن الإملاءات الخارجية، مشيراً إلى أنّ التحالف سيشكّل حكومة ظل تراقب عمل حكومة طعمة وقد تكون بديلة عنها في المستقبل.

ويجمع المؤتمر التأسيسي لقوى الثورة المعارضة أكثر من 235 شخصية عسكرية وحقوقية وفكرية، بالإضافة لعدد من النشطاء في الداخل[2]، بالإضافة لعدد من منظمات المجتمع المدني.[3]

وقال لؤي عبد الباقي: نهدف الى توحيد قوى الثور ة السورية واستقطاب اوسع شريحة ممن يمثلون المجتمع السوري، وخاصة الفئات الخمس وهي: القوى والفصائل الثورية المقاتلة، والضباط، والخبراء العسكريين، والاحزاب، والحركات السياسية، ومنظمات المجتمع المدني والكوادر والنشطاء المستقلين.

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2xwWN0a
[2] الباحث احمد الخالد عضو مؤسس في التحالف المذكور بصفته ناشط حقوقي وسياسي في الداخل المحرر.
[3] للمزيد راجع: https://www.zamanalwsl.net/news/article/56848

واشار عبد الباقي ان هذا التجمع يأخذ شرعيته من القوى التي يمثلها والتي تعمل في صفوف الثورة السورية والمؤتمر مستقل عن اي جهة خارجية او تكتلات حزبية ونسعى للتعاون والتنسيق مع كافة القوى، التي تهدف الى اسقاط النظام.

وكان قد حضر المؤتمر الشيخ أسامة الرفاعي رئيس المجلس الإسلامي السوري، والمستشار قيس الشيخ نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة، والشيخ الدكتور نواف التكروري من رابطة علماء فلسطين، وزكي اسماعيل مصطفى باشا نائب رئيس المجلس التركماني.

يذكر ان المؤتمر شارك فيه فعاليات من الداخل والخارج، وبعض القيادات العسكرية، وقد جرت انتخابات، افضت الى انتخاب رئيسا للتحالف، وامين للسر كما تم اختيار 9 شخصيات للمكتب التنفيذي.[1]

مؤتمر موسكو(1) 31كانون الثاني 2015:

تم عقد المؤتمر موسكو في أواخر كانون الثاني 2015 في مدينة موسكو الروسية حيث قسم المؤتمر الى مرحلتين:

1-مرحلة تتم فيها تشاور المعارضة فيما بينها.

2-مرحلة يتم فيها الحوار بين المعارضة والنظام.

أسماء المشاركين في مؤتمر موسكو:

عن المعارضة[2]:

قدري جميل-رندة قسيس-صالح مسلم-سمير العيطة -مجد نيازي -سهير سرميني – مازن مغربية -فاتح جاموس-خالد عيسى -حميدة العلي-ميس كريدية-جمال سليمان -ماجد حبو- سليم خير بيك-نواف الملحم- أبجر مالول -عبد القادر سنكري -خالد المحاميد – سمير هواش-محمود مرعي -صفوان عكاش-عبد المجيد حمو – فيصل عبد الرحمن – رضوان الطحان-محمود العرق

[1] للمزيد انظر: https://watan.fm/news/politics/5341
[2] معارضة خلبية حيث ان روسيا تعمل على اعادة انتاج اللانظام .

– قصي الويسي – عباس حبيب–خالد عثمان محمد – أحيقار عيسى – عبادة بوظو–يوسف سلمان –علاد الدين عرفان –فرهاد شريف – عادل إسماعيل.

ورفض الائتلاف وهيئة التنسيق المشاركة بهذا المؤتمر حيث اقتصرت المشاركة على بعض معارضة الداخل وبعض المستقلين.

عن النظام:

خفض وفد النظام تمثيله حيث كان من المقرر ان يكون وزير الخارجية على رأس الوفد، من أبرز الاسماء في وفد النظام:

1. بشار الجعفري سفير سورية في الأمم المتحدة.
2. إياد حداد السفير السوري في روسيا.
3. أحمد الكزبري عضو في مجلس الشعب.
4. أحمد عرنوس مستشار وزير الخارجية السوري.

وتضمنت وثيقة مبادئ موسكو 10 نقاط جاءت كالآتي:

1. الحفاظ على سيادة سورية ووحدة أراضيها وسلامتها.
2. مواجهة الإرهاب الدولي بكل أشكاله ومظاهره.[1]
3. حل الأزمة في سورية بطرق سياسية سلمية على أساس وفاق متبادل وبناء على مبادئ بيان جنيف عام 2012.
4. تقرير مصير سورية على أساس إدلاء الشعب السوري بإرادته بطريقة حرة وديموقراطية.
5. عدم قبول أي تدخل خارجي في الشؤون السورية.
6. الحفاظ على استمرارية أداء مؤسسات الدولة.
7. ضمان السلام الاجتماعي عن طريق المشاركة الكاملة لجميع مكونات الشعب السوري في الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد.
8. سيادة القانون ومساواة المواطنين أمامه.

[1] بعد أن ضعف نظام الأسد المجرم سياسيا على الساحة العربية والإقليمية والدولية تم التسويق له من قبل روسيا على أنه سيحارب الإرهاب ؛أي ارهاب بعد ارهاب العصابة الأسدية فهم منبع الارهاب ولا مثيل لإرهابهم .

9. رفض أي وجود عسكري أجنبي في أراضي سورية من دون موافقة حكومتها.
10. وقف احتلال الجولان ورفع العقوبات عن الشعب السوري.

لقد قاطع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية اجتماع موسكو قائلا إنه لن يشارك في محادثات تؤدي إلى بقاء الأسد في الحكم.

كما أكد نائب رئيس الائتلاف الوطني السوري هشام مروة أن مصير مؤتمر موسكو الفشل باعتبار أن روسيا غير مؤهلة لرعاية الحوار السوري لأنها جزء من الأزمة السورية وداعمة للنظام السوري البربري.

أبدى المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك، تحفظاً من نتائج مؤتمر موسكو، ووصفه بأنه لم يأت بأية نتائج ملحوظة.

يصرّ الائتلاف على أن يكون بيان جنيف1 هو أرضية التفاوض، فيما أعلنت روسيا أنّ المرحلة الانتقالية ومصير الأسد ليسا على جدول أعمال المؤتمر المزمع.

وأشارت المصادر إلى أنّ هيئة التنسيق لديها التحفظات نفسها على اجتماع موسكو، فهي تطالب ببناء الثقة أولاً، قبل الجلوس على الطاولة مع الحكومة، واقترحت الإفراج عن المعارضين المعتقلين في سجونها، في رسالة وجهتها إلى وزارة الخارجية الروسية.[1]

مؤتمر موسكو (2) 10نيسان 2015:

اختتم المؤتمر في العاصمة الروسية موسكو محادثات بين ممثلين للحكومة السورية ومعارضين وقال منسق مؤتمر موسكو 2 فيتالي نعومكين: تمكن الطرفان، الحكومة والمعارضة، ولأول مرة، من تبني وثيقة سياسية، وبوسعي أن أسميها منصة موسكو.

وأشار نعومكين إلى أن مشاورات موسكو شكلت قاعدة للقاءات مقبلة أينما ستعقد، مضيفا أن ما تم التوصل إليه لا يمكن أن يتجاهله أحد.

[1] للمزيد انظر :
http://www.syriainside.com/articles/46_%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-1

ومن جهته وصف رئيس حزب الإرادة الشعبية السوري المعارض سمير العيطة في مؤتمر صحفي بموسكو النقاش بأنه كان عميقا جديا وصعبا، مبينا أن الإجماع في ظل تعقيدات الأزمة وتعقيدات المعارضة وتعقيدات الجهة الرسمية السورية، هو حدث غير مسبوق في تاريخ الأزمة السورية.

ومن جانبه أعلن رئيس الوفد الحكومي السوري، مندوب دمشق لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري عن حدوث شكل من أشكال الاختراق الهام في مشاورات موسكو 2 لم يكن متاحا سابقا.

وقال الجعفري في مؤتمر صحفي بموسكو: استطعنا الوصول إلى ورقة موحدة عنوانها تقييم الوضع الراهن في بلادنا ولامسنا في الورقة مشاغل المواطن السوري من خلال تقييم خطر الإرهاب وضرورة توحيد الجميع لمحاربته ومؤازرة الجيش السوري في ذلك، والفارق الجوهري بين موسكو 1 وموسكو 2 هو الاختراق في التوافق على وثيقة جدية.

وبين أن الورقة التي اعتمدت تتعلق بالبند الأول فقط، بينما لم نتطرق إلى البند الثالث بسبب إشكاليات سببتها المعارضة، وناقشنا البند الثاني ولكننا لم نستكمله لضيق الوقت.

ولفت إلى أن المعارضة وافقت على البند الأول بالتصفيق، والمنسق الروسي شاهد على موافقة المعارضة، أما رفض بعض المعارضين للورقة بعد التوافق عليها فهو لعبة إعلامية تخدم مشغليهم.

هذا وتتضمن ورقة الاجتماع 10 بنود وهي:

1-تسوية الأزمة السورية بالوسائل السياسية على أساس توافقي بناء على جنيف 1 تاريخ 30 حزيران 2012

2-مطالبة المجتمع الدولي بممارسة الضغوط الفورية والجدية على كافة الأطراف العربية والإقليمية والدولية التي تساهم في سفك الدم السوري بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ووقف كافة الأعمال الداعية له.

3-مطالبة المجتمع الدولي بالرفع الفوري والكامل للحصار وكافة الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري ومؤسساته.

5-إن نتائج أي عملية سياسية تتم بالتوافق بين السوريين حكومة وقوى وأحزابا وفعاليات مؤمنة بالحل السياسي.

6-دعم وتعزيز المصالحة الوطنية التي تساهم في تحقيق التسوية السياسية ومؤازرة الجيش والقوات المسلحة في مكافحة الإرهاب.

7-مطالبة المجتمع الدولي بالمساعدة على إعادة اللاجئين إلى وطنهم وتهيئة الظروف المناسبة لإعادة المهجرين.

8-أسس أي عملية سياسية تكمن في المحددات التالية:

أ-الحفاظ على سيادة وطنية

ب-وحدة سورية أرضا وشعبا

ج-الحفاظ على مؤسسات الدولة وتطويرها والارتقاء بأدائها

د-رفض أي تسوية سياسية تقوم على أساس أي محاصصة عرقية أو مذهبية أو طائفية

هـ-الالتزام بتحرير الأراضي السورية كافة

و-الطريق الوحيد لإنجاز الحل السياسي هو الحوار الوطني السوري السوري بالقيادة السورية دون أي تدخل خارجي.

9-التسوية السياسية ستؤدي إلى تكاتف وحشد طاقات الشعب في مواجهة الإرهاب وهزيمته، ويجب أن تؤدي هذه التسوية إلى حصر السلاح بأيدي مؤسسات الدولة.

10-مطالبة المجتمع الدولي بدعم التوافق الذي سيتم التوصل إليه حول الحل السياسي الشامل في لقاءات موسكو تمهيدا لاعتماده في مؤتمر جنيف3. [1]

في موسكو 2 تم التوافق بين الحكومة السورية وشخصيات معارضة على تسوية الازمة السورية على اساس جنيف 1 ورفع العقوبات عن الدولة السورية والمطالبة بدعم التوافق الذي سيتم التوصل اليه من خلال لقاءات موسكو تمهيدا لاعتماده في جنيف 3.

مؤتمر القاهرة (2) من أجل الحل السياسي في سورية 8-9حزيران 2015:

بعض الشخصيات التي حضرت المؤتمر:

[1] للمزيد راجع : https://bit.ly/31JVASO

- الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي.
- رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان.
- وزير الخارجية المصري شكري.
- السفير وهيب المنياوي ممثل المجلس المصري للشؤون الخارجية الراعي للمؤتمر.

وشارك في المؤتمر، نحو مائة وسبعين ممثلا عن المعارضة والثورة السورية، من بينهم:

- أحمد الجربا عضو الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة بصفته الشخصية وليس عن الائتلاف
- حسن عبد العظيم رئيس هيئة التنسيق.
- الفنان السوري جمال سليمان.
- هيثم مناع رئيس تيار قمح.
- جهاد مقدسي.

قال رئيس مكتب هيئة التنسيق السورية المهندس فايز حسين: إنّ الإجمالي المتوقع لعدد المشاركين في مؤتمر القاهرة الثاني هو نحو 220 شخصية، ما بين شخصيات ممثلين لكيانات سياسية ومستقلين وممثلين لمنظمات المجتمع المدني.

بينما أكّد المعارض السوري هيثم مناع، أن مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية لا يهدف إلى شق أو استبدال أحد، وشدد على أن كل القوى التي قطعت علاقتها تماماً مع النظام ستشارك فيه .

كما قال قاسم الخطيب متفقون بشأن عدم وجود الأسد كجزء من أي حل في سورية.

كشف مؤتمر القاهرة الثاني للمعارضة السورية عن البنود الأساسية لمشروع خارطة الطريق ووثيقة للحل السياسي للأزمة السورية،

وكان أبرز بنودها:

1. نظاما برلمانيا تعدديا.
2. إدانة وجود المقاتلين غير السوريين وإخراجهم من سورية.
3. عودة المهجرين دون أي عوائق أمنية أو قانونية.

4. إطلاق سراح جميع المعتقلين.

5. إنشاء هيئة الحكم الانتقالي.

يأتي اجتماع القاهرة 2 لتكوين قطب سياسي خارج الائتلاف الوطني، وخارج المنظومة الروسية . الكازاخية التي تعبر عنها الجبهة الشعبية للتحرير والتغيير وبعض القوى المحسوبة على النظام.

هنالك فرق كبير ومهم بين رؤية هيئة التنسيق وهي أكبر مكون في مكونات اجتماع القاهرة 2 ورؤية الائتلاف للمرحلة الانتقالية فهيئة التنسيق تركز على البعد العسكري والإنساني في وظائف هيئة الحكم أثناء المرحلة الانتقالية، في حين يصر الائتلاف على مسألة تشكيل الهيئة الانتقالية وحدودها وصلاحيتها السياسية كأولوية لأي حل في سورية.

وتزامنت تحضيرات اجتماع القاهرة مع اجتماع جمع عادل الجبير وزير الخارجية السعودية ونظيره المصري في القاهرة.

وقال الجبير: أن الجميع متفقون على أن لا دور للأسد في مستقبل سورية، وهناك محاولات لإقناع روسيا بالتخلي عن بشار الأسد.[1]

حيث جاء انطلاق المؤتمر ليثير العديد من الشبهات والأسئلة حول الهدف الحقيقي من وراء انعقاده في ظل غياب معظم الكيانات السورية المعارضة البارزة، إلا أنه كان محط اهتمام مصري رسمي رفيع، فقد افتتح وزير الخارجية المصري سامح شكري الجلسة الأولى للمؤتمر في حضور نحو 130 من ممثلي المعارضة.

وغاب ائتلاف المعارضة السورية وممثلون عن جماعة الإخوان والفصائل البارزة على الأرض.

الهدف هو الوصول لخارطة طريق جديدة سيتم الانتهاء من صياغتها مع نهاية المؤتمر، على أن يتم رفعها للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لتسويقها عالمياً، والخارطة لا تتضمن الإطاحة ببشار الأسد، ربما يتم طرح فكرة تنحّي بشار في مرحلة أخرى متقدمة، وذلك بعد الجلوس على طاولة مفاوضات مع ممثلي النظام.

[1] للمزيد راجع : https://bit.ly/2IWer4A

وقبل انعقاد الجلسة الافتتاحية حدثت مشادات أدت إلى انسحاب الناشط السياسي السوري، هيثم مناع، وعدد من المشاركون اعتراضاً على رفع العلم السوري في المؤتمر وليس علم الثورة.

وبدأ المؤتمر بكلمة من وزير الخارجية المصري (سامح شكري) والذي أكّد دعم المعارضة السورية للوصول إلى حل سياسي، بينما عبر الأمين العام لجامعة الدول العربية (نبيل العربي) خلال كلمة له، عن أمله في أن يخرج المؤتمر بتوحيد للمعارضة لافتاً إلى أن النظام يتحمل المسؤولية الكاملة عما وصلت إليه الأمور في سورية.

واعتبر شكري أن سيطرة الطائفية وانتشار الفوضى وسيطرة التيارات الإرهابية المسلحة على معظم الأراضي السورية هي أمر يهدد مستقبل المنطقة برمتها ولا يمكن السكوت عنه.

وقال وزير الخارجية المصري: إن الحراك السوري في آذار 2011 انطلق حراكاً سلمياً إلا أن النهج الأمني العنيف وعدم إدراك طبيعة المرحلة أدى لازدياد حدّة الاحتجاجات.

وتابع أنه بعد ذلك زادت التدخلات الخارجية في الشأن السوري بصورة غير مسبوقة وسمح للمليشيات والمقاتلين الأجانب والسلاح بالعبور للجانب السوري للقتال في صف طرف أو آخر، وقضي على الحراك السلمي.

من جهته، أكّد العربي أن تفاقم الأزمة السورية وتزايد تداعياتها الإقليمية والدولية يفرضان علينا جميعاً إعادة النظر فيما اتخذ من إجراءات في هذا الملف، بعدما أدرك الجميع عدم إمكانية الحسم العسكري.

وكان المؤتمر يعول على مشاركة رئيس تيار قمح هيثم مناع، المنشق عن هيئة التنسيق الوطنية، يسانده عدد من الشخصيات العامة ورجال الأعمال، وهو الفاعل الأكبر في التحضير لهذا المؤتمر، وهيئة التنسيق الوطنية، ورئيس الائتلاف السابق أحمد جربا مع كتلته، والكتلة الديمقراطية في الائتلاف، وممثلون عن الأكراد بإدارتهم الذاتية، وشيوخ عشائر ومستقلون وممثلو منظمات مجتمع مدني، في حين يغيب عنه الائتلاف السوري المعارض، وتيار بناء الدولة السورية. [1]

[1] إن القاهرة تواصل التنسيق مع موسكو من أجل إيجاد آلية ترضي المعارضة السورية، وفي الوقت نفسه تضمن بقاء بشار الأسد في منصبه، بحيث تكون المعارضة شريكة في الحكم ،وتسعى لخروج المجتمعين في القاهرة 2 بجسم سياسي بديل عن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

إن أغلب المعارضين الذين تم دعوتهم للحضور اعترضوا على مشاركة جبهة التغيير والتحرير، ومن أبرز قياديها قدري جميل، وفاتح جاموس، ومازن مغربية، مما أدى إلى استبعادهم، في حين رفضت مصر دعوة الإخوان المسلمين للمشاركة. [1]

إن أعضاء الائتلاف الذين قبلوا الذهاب إلى القاهرة يشاركون في المؤتمر بصفتهم الشخصية، فالمشاركين هم من الكتلة الديمقراطية داخل الائتلاف، فالكتلة نفسها شهدت انقساماً حول المشاركة، فنصف الكتلة الذي يرأسها أحمد الجربا قررت المشاركة، في حين رفض المشاركة النصف الآخر الذي يرأسه ميشيل كيلو، ومن بين أعضاء الائتلاف المشاركين في القاهرة 2 (أحمد الجربا، وأحمد عوض، وقاسم الخطيب، وزكريا صقال، وفايز سارة)

على المعارضين المجتمعين في القاهرة أن يركزوا على خمس نقاط هي:

1. توضيح رؤيتهم حول مصير بشار الأسد وهل هم موافقون على تنحيه وإزالته من السلطة.
2. وتغير قادة الأجهزة الأمنية.
3. ومحاسبة الطيارين الذين يقصفون السوريين بالبراميل المتفجرة.
4. والموقف من التدخل الإيراني السافر في سورية وقتل الشعب السوري.
5. والموقف أيضاً من ميليشيا حزب الله اللبناني(حالش) الذي يشارك النظام في استباحة دماء السوريين[2].

ما ان انتهى مؤتمر القاهرة2 للمعارضة السورية، وإعلان ما سمي بالميثاق الوطني السوري حتى تناوله النشطاء والساسة الكرد، بالنقد اللاذع والهجوم الشرس ووصل بالبعض منهم الى تخوين كل من شارك من الكرد في هذا المؤتمر.

رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي، صالح مسلم– أحد المشاركين في الوثيقة– أكد أن نتائج مؤتمر القاهرة تمثلت في أمرين رئيسين: أولهما العقد الوطني الذي يحدد كيفية تعامل المكونات السورية مع بعضها، وخارطة الطريق حول الحل السياسي في سورية.

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2RsZuuU
[2] للمزيد انظر: https://bit.ly/2FjHOgj

وتحدث مسلم حول المطالب الكردية في سورية من أجل شراكة مع باقي مكونات الدولة السورية، مشيرا إلى أن المؤتمر توصل إلى توافق بالاعتراف بالمساواة بين جميع المكونات في سورية، وفق المعاهدات والمواثيق الدولية.

أما سكرتير حزب يكيتي الكردي (ابراهيم برو) الذي رفض الذهاب الى المؤتمر لكون الدعوات وجهت لهم بصفتهم الشخصية، اعتبر أن الميثاق الوطني السوري الموقع في القاهرة بتاريخ 9حزيران 2015 يعود بالكرد إلى نقطة الصفر.

وقال برو: لن أدّعي بأن الوثيقة الموقعة بين الائتلاف السوري والمجلس الوطني الكردي بتاريخ 27 آب 2013 تلبي طموح الشعب الكردي لكن لابد من مقارنة بسيطة بين وثيقة القاهرة و وثيقة الائتلاف بخصوص الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي مشيراً الى أنه لم يرد في الميثاق الوطني اسم الكرد إلا في فقرة واحدة، وهي: أن الشعب السوري واحد مكون من العرب والكرد والآشوريين السريان والتركمان وغيرهم، ولهم الحق الكامل بالتمتع بالحقوق القومية المشروعة والمتساوية وفق العهود والمواثيق الدولية بينما في وثيقة الائتلاف: يؤكد الائتلاف التزامه بالاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية، واعتبار القضية الكردية جزءاً اساسياً من القضية الوطنية والديمقراطية العامة في البلاد والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن اطار وحدة سورية أرضا وشعباً.

من جانب آخر يتضمن ميثاق القاهرة فقرة بخصوص عروبة سورية حيث ورد فيه: سورية جزء من الوطن العربي تربطه بشعوبه وشائج الثقافة والتاريخ والمصالح والأهداف؛ وهذا يعني اننا ككرد ليس لدينا أي جغرافية كردية داخل سورية.

بينما في وثيقة الائتلاف لم ترد أي فقرة بخصوص أن سورية جزء من الوطن العربي بل تبنت اسم الدولة في عهد الاستقلال أي الجمهورية السورية.

كما أن عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني– سورية(الدكتور عبد الحكيم بشار) اعتبر أن الوثائق التي تم اعتمادها في مؤتمر القاهرة تعد تراجعاً كبيراً وغير مبرر فيما يخص القضية الكردية في سورية.

أما نائب المنسق العام لحركة الشباب الكرد (يلماز سعيد) والذي كان من مؤسسي مؤتمر القاهرة الأول، اعتبر ان ما انبثق عن مؤتمر القاهرة2، يدل على أن المؤتمرين يعيشون في عالم وعصر آخر غير الذي تعيشه المنطقة منذ أربع سنين من عمر الثورة السورية.

بينما وجه عضو المؤتمر القومي الكردستاني (KNK)–طه الحامد– نداء يعتبر فيه ما جاء في وثيقة مؤتمر القاهرة يطيح بأي وجود كردي كشعب يعيش على أرضه ويثبت عروبة سورية وكل القوانين والممارسات العنصرية السابقة بحق الكرد داعياً الى تنظيم أكبر حملة احتجاج وإدانة للوثيقة، ولكل من وقع عليها كائناً من كان.

وتوجه حامد بشكل خاص إلى جمهور حزب الاتحاد الديمقراطي وذوي الشهداء، بالقول: أنا لم أكن أعوّل على أي كردي سوى رفاقي في حزب الاتحاد الديمقراطي (ب ي د) لأجل عدم السماح بتمرير هكذا ميثاق بعثي ناصري، لهذا اقول وعلى الملأ، الأخ صالح مسلم والدكتور خالد عيسى (ممثل الاتحاد الديموقراطي الكردي في فرنسا) أنكم خيبتم ظننا بكم لعدم انسحابكم بعد فشلكم في تثبيت مواقفكم.

واختتم حامد بيانه بالقول: إنني أحملكم مسؤولية كاملة عن أي تفريط بالحقوق الكردية كشعب يعيش على جزء كردستاني ملحق بالدولة السورية، وأعلن مقاطعتي لكم.

فيما دعا عضو اللجنة الاستشارية في الحزب الديمقراطي الكردستاني– سورية(فيصل إسماعيل) المجلس الوطني الكردي الى اتخاذ قرار يمنع حضور مؤتمره المزمع عقده خلال الأيام القادمة، كل من شارك في مؤتمر القاهرة وشارك في التوقيع على وثيقة الخيانة بحق الشعب الكردي.

ودعا إسماعيل حزبه البارتي (PDK–S) الى اتخاذ عقوبة الفصل بحق ممثلي حزبه الذين حضروا المؤتمر، ولم ينسحبوا منه، أو لم يقدموا كتابا خطيا لرئاسة المؤتمر حول الاعتراض على تلك البنود التي تعبر عن عروبة سورية أرضا وشعباً.

اما بالنسبة لتيار المستقبل الكردي في سورية فقد اصدر بياناً ،اعتبر ما جاء في مؤتمر القاهرة ينكر وجود الشعب الكردي في سورية، كون هذا الميثاق الموقع بين الحاضرين لم يتضمن أي اعتراف بوجود الشعب الكردي أو حقوقه القومية المشروعة رغم حضور أكثر من خمسة أحزاب

كوردية، إضافة إلى حضور ممثلين عن حزب الاتحاد الديمقراطي وثلاثة أطراف أخرى محسوبة عليه، وأثبت مرة أخرى أنه لا يمثل إرادة الشعب الكردي ويؤكد مجدداً أن مصالح الشعب الكردي ليست ضمن أولياته وأجنداته، ويظهر بوضح أنهم غير قادرين على فرض شروطهم على أحد سوى على الأطراف الكردية الأخرى.

ورفض التيّار في بيانه الوثيقة الصادرة عن مؤتمر القاهرة ونتائجه، لعدم تقديمه أي مشروع سياسي واضح يرسم مستقبل سورية الجديدة، ولا يطالب صراحة بإسقاط نظام الأسد، ولا يقر بتثبيت الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي كشعب أصيل يعيش على أرضه وله كامل الحق في صياغة شكل الدولة السورية الجديدة الديمقراطية.[1]

مؤتمر فيينا حول سورية (بيان مجموعة الدعم الدولي لسورية) 30 تشرين الاول 2015:

وضعت الدول المشاركة في مؤتمر فيينا الذي يهدف إلى إيجاد حل للأزمة السورية على أسس عملية سياسية جديدة يؤمل أن تنهي الحرب في سورية لكنها لم تتفق بشأن مصير بشار الأسد.

وشاركت إيران لأول مرة في المحادثات المعنية بالأزمة السورية.[2]

وعقدت المحادثات بمشاركة وزراء خارجية دول بينها روسيا[3] وتركيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا ومصر ولبنان.

وقالت مفوضة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، إن ثمة أسس لبدء عملية سياسية برعاية الأمم المتحدة.

ويهدف الاجتماع إلى تقريب الهوة الفاصلة بين الولايات المتحدة وحلفائها الذين يدعمون المعارضة والمسلحين وأبرز حلفاء الحكومة السورية، روسيا وإيران.

واتفق الحاضرون في بيان على ما يلي:

[1] للمزيد راجع :http://www.kdp.info/a/d.aspx?l=14&a=79936
[2] ادخال روسيا وايران بالحل السياسي هو بداية اعادة انتاج الاسد وتعطيل لمقررات جنيف.
[3] تم ضم روسيا كشريك بالحل السياسي بعد تدخلها عسكريا في سورية في ايلول 2015 .

- تشكيل حكومة ذات مصداقية وتشمل الجميع وغير طائفية على أن يعقبها صياغة دستور جديد.
- تنظيم انتخابات جديدة تشمل جميع السوريين بمن فيهم السوريون في الشتات وجميع الإثنيات.
- تحسين خدمات توصيل المساعدات الإنسانية سواء إلى السوريين الذين يعيشون داخل سورية أو أولئك الذين اضطروا للخروج من سورية.

وكثفت روسيا وإيران[1] في الآونة الأخيرة تدخلهما العسكري في سورية إذ تدعمان القوات الحكومية الموالية للأسد.

لكن الولايات المتحدة وتركيا والسعودية ودول الخليج العربية الأخرى تصر على أن الأسد لا يمكن أن يقوم بدور في مستقبل سورية.[2]

اجتمع أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية، التي تضم ألمانيا والمملكة العربية السعودية والصين ومصر والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيران والعراق وإيطاليا والأردن وجامعة الدول العربية ولبنان والأمم المتحدة وعُمان وقطر والمملكة المتحدة وروسيا وتركيا والاتحاد الأوروبي، في فيينا، في 14 تشرين الثاني 2015، لمناقشة سبل تسريع وضع حد للصراع السوري. وأقرّت المجموعة بوجود صلة وثيقة بين تنفيذ وقف إطلاق النار واستهلال العملية السياسية بالتوازي تطبيقا لبيان جنيف لعام 2012، وأنه يجب إحراز تقدم في هاتين المبادرتين سريعا. وأعرب أعضاء المجموعة عن التزامهم بتنفيذ عملية الانتقال السياسي بقيادة سورية يتولى السوريون زمامها، استنادا إلى بيان جنيف بنصه الكامل، وتوصلت المجموعة إلى توافق بشأن العديد من القضايا الرئيسة. واتفقت المجموعة على تقديم الدعم والعمل من أجل تحقيق الوقف الشامل لإطلاق النار في سورية يدخل حيز التنفيذ حالما يبدأ ممثلو الحكومة والمعارضة السوريتين باتخاذ الخطوات الأولى نحو تحقيق الانتقال السياسي تحت إشراف الأمم المتحدة، على أساس بيان جنيف، وتعهدت الدول

[1] ايران لن تتخلى عن الاسد قبل الوصول للتغير الديمغرافي في العمق السوري.
[2] للمزيد راجع:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/10/151030_viena_conference_syria_conflict_talks

الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بدعم قرار يصدره مجلس الأمن يأذن بإقامة بعثة لمراقبة وقف إطلاق النار بموافقة الأمم المتحدة، تعمل في المناطق السورية التي لا يتعرض فيها المراقبون لخطر الهجمات من طرف الإرهابيين، والتزموا أيضا بدعم عملية الانتقال السياسي وفقا لبيان جنيف.

كما تعهد جميع أعضاء المجموعة، بوصفهم بلدانا منفردة أو داعمين لمختلف الأطراف المتصارعة، باتخاذ جميع التدابير الممكنة لفرض امتثال المجموعات والأفراد التي يدعمونها أو يمدونها بالإمدادات أو يؤثرون فيها، لوقف إطلاق النار، ولا ينطبق وقف إطلاق النار على الأعمال الهجومية أو الدفاعية التي تستهدف تنظيم داعش أو جبهة النصرة أو أية جماعة أخرى تتفق مجموعة العمل على اعتبارها إرهابية.

وأشاد المشاركون بإعلان الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي–مون أنه أمر الأمم المتحدة بتسريع وضع خطط دعم تطبيق وقف إطلاق النار الشامل، واتفقت المجموعة على أنه ينبغي أن تتولى الأمم المتحدة قيادة مهمة تحديد متطلبات وقف إطلاق النار وسبل تحقيقه، بالتنسيق مع الأطراف المعنية.

وأعربت مجموعة الدعم الدولية عن عزمها على اتخاذ خطوات فورية لتشجيع تدابير بناء الثقة التي من شأنها أن تسهم في ديمومة العملية السياسية وتمهيد الطريق أمام وقف إطلاق النار الشامل. وفي هذا السياق وتطبيقا لبيان فيينا، ناقشت مجموعة الدعم الحاجة لاتخاذ خطوات تضمن وصول المساعدات الإنسانية بسرعة في أنحاء سورية كافة تطبيقا للقرار 2165 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وناشدت الموافقة على طلبات الأمم المتحدة العالقة فيما يخص إيصال شحن المساعدات الإنسانية. وأعربت المجموعة عن قلقها إزاء مصير اللاجئين والنازحين وشدّدت على ضرورة توفير الشروط المواتية لعودتهم الآمنة وفقا لمعايير القانون الإنساني الدولي مع الأخذ بالاعتبار مصالح الدول المضيفة.

إن حل قضية اللاجئين هو أمر مهم للتسوية النهائية للصراع السوري، كما أعادت المجموعة التذكير بالآثار المدمرة التي يسببها استعمال الأسلحة العشوائية للسكان المدنيين وإيصال

المساعدات الإنسانية، حسبما ورد في القرار 2139 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. واتفقت المجموعة على حث الأطراف على التوقف فورا عن استعمال هذه الأسلحة العشوائية، ووفقا لبيان جنيف لعام 2012، المدرج بالإحالة إليه في بيان فيينا الصادر في 30 تشرين الأول 2015 وفي القرار 2118 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، اتفقت المجموعة على ضرورة دعوة ممثلي الحكومة والمعارضة السوريتين للاجتماع من أجل إجراء مفاوضات رسمية تحت إشراف الأمم المتحدة بأسرع وقت ممكن، وذلك في الموعد النهائي المحدّد في 1 كانون الثاني2016 وأشادت المجموعة بالجهود المبذولة، المشتركة بين عدة جهات ومنها المبعوث الخاص إلى سورية السيد ستافان دي ميستورا، الرامية إلى جمع أوسع طيف ممكن من المعارضة، يختاره السوريون الذين سيقررون من سيمثلهم في المفاوضات ويحددون مواقفهم التفاوضية، بما يمكّن من استهلال العملية السياسية. وينبغي لكل الأطراف المشاركة في العملية السياسية أن تلتزم بالمبادئ التوجيهية التي تم تحديدها إبّان الاجتماع المنعقد في 30 تشرين الأول 2015، ولا سيّما الالتزام بصون وحدة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها وطابعها غير الطائفي؛ وضمان سلامة مؤسسات الدولة؛ وحماية حقوق جميع السوريون، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية، واتفق أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية على أن هذه المبادئ تمثل مبادئ أساسية.

وأكّد أعضاء المجموعة دعمهم لعملية الانتقال السياسي المتضمنة في بيان جنيف لعام 2012. وبهذا الصدد، أكّدت المجموعة دعمها لوقف إطلاق النار الموصوف آنفا والعملية السياسية بقيادة سورية، التي من شأنها أن تسفر عن إقامة هيئة حاكمة ذات مصداقية وشاملة للجميع وغير طائفية، في غضون ستة أشهر، وتضع جدولا زمنيا وبرنامجا لصياغة دستور جديد، على أن تجري انتخابات حرة ونزيهة وفق الدستور الجديد في غضون ثمانية عشر شهرا. ويجب أن تجري هذه الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة بموافقة الهيئة الحاكمة، وأن تمتثل لأعلى المعايير الدولية في مجال الوضوح والمساءلة، وتوفر إمكانية المشاركة فيها لجميع السوريين ذوي الأهلية للاقتراع ومن ضمنهم السوريين في الشتات.[1]

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2WPfhFh

وفيما يلي النص الكامل للبيان المشترك الصادر في فيينا بعد المحادثات حول إيجاد حل سياسي لإنهاء الصراع في سورية، واتفقت عليه 17 دولة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة:

أجرى المشاركون مناقشات صريحة وبناءة شملت القضايا الرئيسية، ولا تزال توجد خلافات جوهرية بين المشاركين إلا أنهم توصلوا لتفاهم مشترك على النقاط التالية:

1. وحدة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها وهويتها العلمانية أمور أساسية.
2. مؤسسات الدولة ستظل قائمة.
3. حقوق كل السوريين يجب حمايتها بصرف النظر عن العرق أو الانتماء الديني.
4. ضرورة تسريع كل الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب
5. ضمان وصول المنظمات الإنسانية لكل مناطق سورية وسيعزز المشاركون الدعم للنازحين داخليا وللاجئين وللبلدان المستضيفة.
6. الاتفاق على ضرورة هزيمة تنظيم "داعش" وغيره من الجماعات الإرهابية كما صنفها مجلس الأمن الدولي واتفق عليه المشاركون.
7. في إطار العمل ببيان جنيف 2012 وقرار مجلس الأمن الدولي 2118 فإن المشاركين وجهوا الدعوة للأمم المتحدة لجمع ممثلي الحكومة والمعارضة في سورية في عملية سياسية تفضي إلى تشكيل حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية على أن يعقب تشكيلها وضع دستور جديد وإجراء انتخابات وينبغي إجراء هذه الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة بموافقة الحكومة وبالتزام أعلى المعايير الدولية للشفافية والمحاسبة وأن تكون حرة نزيهة يحق لكل السوريين ومنهم المغتربون المشاركة فيها.
8. سورية هي التي تملك وتقود هذه العملية السياسية والشعب السوري هو من يحدد مستقبل سورية.
9. المشاركون ومعهم الأمم المتحدة سيدرسون ترتيبات وتنفيذ وقف لإطلاق النار بكل أنحاء البلاد يبدأ في تاريخ محدد وبالتوازي مع هذه العملية السياسية الجديدة.

وسيعكف المشاركون في الأيام المقبلة على تضييق هوة الخلافات المتبقية والبناء على نقاط الاتفاق. ويجتمع الوزراء خلال اسبوعين لمواصلة هذه المباحثات.[1]

ان فيينا هو هجوم روسي معاكس على الساحة الاقليمية والدولية ولجلب إيران للساحة السياسية بخصوص القضية السورية، ولقد استبعدت روسيا مناقشة مصير الاسد.

لافروف: لم نتفق على مصير الأسد ولا نريد وصول الإرهابيين للسلطة في سورية.

لقد عقد مؤتمر فيينا (1) في 30 أكتوبر 2015 بحضور 17 دولة تمثل كل الأطراف الدولية والإقليمية المعنية إلى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والذي عد خطوة نحو التسوية الشاملة للأزمة السورية في ضوء موازين القوى الجديدة على الأرض.

ويعتبر فيينا هو الضوء الأخضر لعبور روسيا وايران إلى الصدارة في المؤتمرات الدولية بخصوص القضية السورية.

مؤتمر الحسكة 9 كانون الأول 2015:

انطلق مؤتمر سورية الديمقراطية الذي دعا إليه حزب الاتحاد الديمقراطي بمدينة المالكية في محافظة الحسكة شمال شرق سورية، بينما أكد سياسيون أن انعقاده جاء رد فعل من الحزب على عدم دعوته إلى حضور مؤتمر الرياض(1) الذي دعت إليه السعودية ويضم أطيافا واسعة من المعارضة السورية والعسكرية.

ونقلا عن أحد المنظمين أن المؤتمر يسعى لبلورة رؤية سياسية وتشكيل جسم سياسي قادر على تمثيل الشعب السوري بكافة مكوناته.

وقال القيادي في المجلس الوطني الكردي فؤاد عليكو إن هذا المؤتمر يأتي نتيجة لعدم دعوة الاتحاد الديمقراطي إلى المشاركة في مؤتمر الرياض، الأمر الذي شكل صدمة لقيادات هذا الحزب. وأوضح عليكو أنه لا يمكن أن يعتبر حزب الاتحاد الديمقراطي جزءا من المعارضة السورية لكونه حليفا موثوقا للنظام السوري، حسب تعبيره.

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2FjO6wj

إن مؤتمر الرياض يختلف عن كل المؤتمرات التي سبقته، حيث يأتي عقده بناء على طلب من المجموعة الدولية لدعم سورية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية، وبتكليف رسمي منهم للمملكة العربية السعودية للقيام بهذه المهمة الصعبة.

بدوره، يرى المتحدث الرسمي باسم تيار المستقبل جيان عمر أن مؤتمر سورية الديمقراطية في الحسكة يأتي فقط للتشويش على مؤتمر الرياض، وفق تصريحه.

وأشار عمر إلى أن مؤتمر الرياض مؤتمر لجمع المعارضة السورية بمختلف أطيافها وتوجهاتها وانتماءاتها الدينية والعرقية، على عكس مؤتمر الحسكة الذي ترعاه أطراف متحالفة مع النظام السوري.

وأضاف أنه يجب عدم دعوة رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي صالح مسلم أو ممثلين عنه إلى حضور مؤتمر الرياض، لكونهم لم يواجهوا نظام الأسد سياسيا ولا عسكريا منذ انطلاق الثورة ضده عام 2011.

وأشار عمر إلى أن تصريحات صالح مسلم المتعلقة بضرورة بقاء الأسد تثبت تحالفه مع النظام، وتزعم دائما أن سقوط بشار الأسد سيعرّض مليوني علوي إلى المجازر، على حد تعبير مسلم لوسائل إعلام تركية معارضة.

وأوضح عمر أن وحدات حماية الشعب والجيش النظامي ومليشيات محسوبة على النظام كالدفاع الوطني وقوات السوتورو، كل هذه التشكيلات تقود معارك مشتركة في محافظة الحسكة، كما أنها تتقاسم السلطة في مناطقها منذ أكثر من أربع سنوات من عمر الثورة السورية حتى قبل ظهور تنظيم الدولة الإسلامية.

من جانبه أوضح الناشط السياسي والحقوقي حمد شهاب الطلاع أن مؤتمر الحسكة الذي يعقد بالتوازي مع مؤتمر الرياض، يشكل تكاملا مع ما سيحدث في العاصمة السعودية، والذي سيكون من أهم إفرازاته هي المحاصصة الطائفية والعرقية.

وقال إن مؤتمر الحسكة يسعى لإنتاج هيئة سياسية على شكل حكومة فدرالية للأراضي التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي، ويعتبرها جزءا من أرض كردستان كمواكبة لما سيكون عليه نظام الدولة السورية الجديدة الذي سيعتمد المحاصصة، بحسب رأيه.

ويرى الطلاع أن مؤتمر الرياض يأتي في ظروف بالغة الدقة على صعيد الملف السوري، بعد نجاح نظام الأسد في تحويل المعركة من معركة شعب مع نظام ظالم مستبد، إلى معركة دولية ضد الإرهاب.

وقال إن نظام الأسد بدا كأنه هو الذي يشكل رأس الحربة في مواجهة الإرهاب كآلية ناجعة للحفاظ على هيكلية النظام السوري.

وبحسب القائمين على المؤتمر فإن تنظيمه يأتي برعاية القوى السياسية المشاركة في الإدارة الذاتية الديمقراطية، وكتلة أحزاب المرجعية السياسية الكردية، وتيار قمح، وتجمع عهد الكرامة والحقوق، والتحالف الديمقراطي الوطني السوري، والحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سورية، والحزب الآشوري الديمقراطي، ومجلس العشائر الكردية، وحزب آزادي الكردستاني، وشخصيات أخرى. [1]

مؤتمر الرياض (1) 11 كانون الأول 2015:

حدّدت المملكة العربية السعودية موعد انعقاد مؤتمر الرياض والأطراف المدعوة إليه وتسعى المملكة، من خلال المؤتمر، إلى توحيد رؤية المعارضة السورية لمستقبل سورية، وتشكيل وفد للتفاوض عند الدعوة له.

المدعوين إلى المؤتمر 65 شخصية، ولقد حصل "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" على 20 مقعداً، في حين حصلت هيئة التنسيق على 7 مقاعد و15 مقعداً للفصائل العسكرية، وما تبقى من عدد المقاعد فهو للشخصيات الوطنية المستقلة كما أوضح عضو المكتب التنفيذي في هيئة التنسيق الوطنية المعارضة، صالح النبواني أنّه تم التوافق على أسماء عدّة من قيادات هيئة التنسيق، للمشاركة في لقاء الرياض.[2]

[1] للمزيد انظر: https://bit.ly/2MZsNXa
[2] للمزيد انظر: https://bit.ly/2IpQVy0

غابت عن المؤتمر شخصيات سورية كقدري جميل وهيثم مناع ، كما لم تتم دعوة حزب الاتحاد الديمقراطي بزعامة صالح مسلم ووحدات الحماية الشعبية ومجموعة سورية الديمقراطية إلى مؤتمر الرياض،

ان قوات سورية الديمقراطية وجماعة PYD [1]، يحظيان بدعم الشرق والغرب، سياسياً وعسكرياً وتسليحياً، فهي الأطراف الأولى بالرعاية من قبل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، وهي تحظى بدعم سياسي من موسكو تمثل بموافقتها على فتح ممثلية لها في موسكو، وعسكرياً من خلال إنزال أطنان من الأسلحة الروسية إلى مقاتليهما عن طريق الجو.

و فكرت الأطراف المهمّشة في مؤتمر الرياض والمستبعدة علنا لوائح المشاركين فيه، بعقد مؤتمر في الحسكة، موازٍ ومتزامنٍ مع مؤتمر الرياض، بعد الرياض والحسكة، ستكون هناك مؤامرات وتدخلات إضافية، فلدى معظم العواصم الإقليمية والدولية، حصصها المعروفة من المعارضة ، والأرجح أن ترتيب مؤتمر الرياض على مقاس ومعايير محور أنقرة – الرياض – الدوحة، لن يرضي عواصم عديدة، وسنشهد حراكاً نشطاً في قادمات الأيام، لتشكيل قطب ثان للمعارضة السورية، بدلالة عدم استجابة هيثم مناع من مجموعة مصر للدعوة، وعدم توجيهها لقدري جميل (مجموعة موسكو)، ومشاركة هيئة التنسيق في التحضير لمؤتمر الحسكة، وهي التي استجابت لدعوة مؤتمر الرياض .[2]

مؤتمر الرياض: المعارضة السورية تتوصل إلى اتفاق يشترط رحيل الأسد عن الحكم

اتفقت مختلف أطياف المعارضة السياسية والمسلحة في ختام اجتماعها بالرياض على مقترح تسوية يشترط رحيل بشار الأسد عن الحكم مع بداية المرحلة الانتقالية، وفق البيان الختامي للمؤتمر.

وأفاد البيان الختامي للمؤتمر: يغادر بشار الأسد وزمرته سدة الحكم مع بداية المرحلة الانتقالية، وأبدى المشاركون موافقتهم على حل الكيانات السياسية المعارضة حال تكوين مؤسسات الحكم الجديد.

[1] حزب الاتحاد الديموقراطي حزب سياسي يعمل في المناطق التي يعيش فيها الأكراد في سورية أنشأ الحزب القوميون الأكراد في تلك المنطقة سنة 2003م، والحزب يتبع حزب العمال الكردستاني.

[2] للمزيد انظر: https://bit.ly/2WMUZwh

وقالت العضو في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة سهير الأتاسي: تم الاتفاق على الوثيقة السياسية ورؤية موحدة لعملية التسوية وهيئة عليا للمفاوضات تكون مرجعية للوفد المفاوض الذي سيحدد لاحقا.

وأكد المعارضان المشاركان في المؤتمر وهما منير بيطار من هيئة التنسيق الوطنية (معارضة الداخل المقبولة من النظام) وسمير نشار، التوصل إلى اتفاق وقال نشار: إن الاتفاق يتمحور حول التمسك ببيان جنيف 1 وبأن بشار الأسد ليس له أي دور.

واجتماع الرياض هو الأول الذي يجمع المعارضة ويضم مختلف التشكيلات السياسية والعسكرية، وأتى بعد اتفاق دول كبرى معنية بالملف السوري الشهر الماضي في فيينا على خطوات لإنهاء النزاع وتشمل هذه الخطوات تشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات يشارك فيها السوريون في الداخل والخارج[1].

ومن المشاركين في الرياض 1 الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وهو أبرز مكونات المعارضة السورية في الخارج، تأسس في الدوحة عام 2012 وحظي باعتراف رسمي من أكثر من 120 دولة في مؤتمر أصدقاء سورية بمدينة مراكش المغربية نهاية 2012، بوصفه ممثلا وحيدا للشعب السوري.

وشارك الائتلاف مع وفد من النظام في جولتي مفاوضات بجنيف عام 2014 بإشراف الأمم المتحدة، لكن دون تحقيق أي تقدم.

كما شارك في مؤتمر الرياض 1 ممثلون عن مؤتمر القاهرة، وممثلون عن لقاءات موسكو، وهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، العاملة في الداخل السوري، فضلا عن شخصيات معارضة أخرى.

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2WPfvMD

وفي نهاية المؤتمر شكلت قوى المعارضة الهيئة العليا للمفاوضات التي عملت على قيادة المفاوضات من جانب المعارضة في جولات جنيف خلال عامي 2016 و2017، وترأسها المنسق العام رياض حجاب، رئيس الوزراء السوري الذي انشق عن نظام بشار الأسد.[1]

لقد نص بيان مؤتمر الرياض1 على توحيد الصفوف، والوصول إلى رؤية مشتركة حول الحل السياسي التفاوضي للقضية السورية بناء على بيان جنيف1 والقرارات الدولية ذات العلاقة، ومن دون إخلال بمبادئ وثوابت الثورة السورية.

أعرب المجتمعون عن تمسكهم بوحدة الأراضي السورية، وإيمانهم بمدنية الدولة السورية، وسيادتها على كافة الأراضي السورية على أساس مبدأ اللامركزية الإدارية، كما عبّر المشاركون عن التزامهم بآلية الديموقراطية من خلال نظام تعددي، يمثل كافة أطياف الشعب السوري، رجالاً ونساء، من دون تمييز أو إقصاء على أساس ديني أو طائفي أو عرقي، ويرتكز على مبادئ احترام حقوق الإنسان، والشفافية والمساءلة والمحاسبة وسيادة القانون على الجميع.

وتعهّد المجتمعون بالحفاظ على مؤسسات الدولة السورية، مع ضرورة إعادة هيكلة وتشكيل مؤسساتها الأمنية والعسكرية. كما شدّدوا على رفضهم للتطرف والإرهاب بأشكاله كافة، ومصادره، بما في ذلك إرهاب النظام وميليشياتها الطائفية، وعلى أن مؤسسات الدولة السورية الشرعية، والتي يختارها الشعب السوري عبر انتخابات حرة ونزيهة، هي من يمتلك حق حيازة السلاح. وأكد المجتمعون رفضهم لوجود كافة المقاتلين الأجانب بما في ذلك تجنيسهم بغرض قتل الشعب السوري، والمليشيات والجماعات المسلحة والقوات المسلحة الأجنبية على الأراضي السورية، ومطالبتهم بطردها من أرض الوطن.

وشدّد المجتمعون على أنّ حل الأزمة السورية هو سياسي بالدرجة الأولى، وأن عملية الانتقال السياسي في سورية هي مسؤولية السوريين وبدعم ومساندة المجتمع الدولي، بما لا يتعارض مع السيادة الوطنية، وفي ظل حكومة شرعية منتخبة. واتفق المشاركون على أن هدف التسوية السياسية هو تأسيس نظام سياسي جديد، دون أن يكون لبشار الأسد، وزمرته، مكاناً فيه.

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2XmPokz

أبدى المجتمعون استعدادهم للدخول في مفاوضات مع ممثلي النظام السوري، وذلك استناداً إلى بيان جنيف والقرارات الدولية ذات العلاقة كمرجعية للتفاوض، وبرعاية وضمان الأمم المتحدة، وبمساندة ودعم المجموعة الدولية لدعم سورية(ISSG) ، وخلال فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها مع الأمم المتحدة. كما اتفق المجتمعون على تشكيل فريق للتفاوض مع ممثلي النظام، على أن يسقط حق كل عضو في هذا الفريق بالمشاركة في هيئة الحكم الانتقالي. وطالب المشاركون الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإجبار النظام على تنفيذ إجراءات تؤكد حسن النوايا قبل البدء في العملية التفاوضية، وهذا يشمل إيقاف أحكام الاعدام الصادرة بحق السوريين، وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، وفك الحصار عن المناطق المحاصرة، والسماح بوصول قوافل المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، وعودة اللاجئين، والوقف الفوري لعمليات التهجير القسري، وإيقاف قصف التجمعات السكانية المدنية بالبراميل المتفجرة.

وقد شدد المجتمعون على تمسكهم بتطبيق بنود المرحلة الانتقالية في سورية الواردة في بيان جنيف1 كما عبر المشاركون عن رغبتهم بتنفيذ وقف لإطلاق النار، وذلك بناء على الشروط التي تم الاتفاق عليها حال تأسيس مؤسسات الحكم الانتقالي، وفي إطار الحصول على ضمانات دولية مدعومة بقوة الشرعية الدولية وشدد المجتمعون على أن يغادر بشار الأسد، وزمرته، سدة الحكم مع بداية المرحلة الانتقالية، وأبدى المشاركون موافقتهم على حل الكيانات السياسية للمعارضة في حال تكوين مؤسسات الحكم الجديد.

وقد أعرب المشاركون في الاجتماع عن قبولهم ودعمهم لدور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الاشراف على وقف إطلاق النار، ونزع السلاح وحفظ السلام، وتوزيع المساعدات الإنسانية، وتنسيق جهود إعادة الإعمار في سورية.

وفي نهاية الاجتماع توافق المشاركون على تشكيل هيئة عليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة مقرها مدينة الرياض، لتتولى مهام اختيار الوفد التفاوضي، وتكون مرجعية المفاوضين مع ممثلي النظام نيابة عن المجتمعين.

مؤتمر جنيف (3) 3 شباط 2016:

عقدت تلك المفاوضات بالتزامن مع دخول الأزمة السورية عامها السادس، لكنها فشلت في النهاية بسبب خلافات بين النظام والمعارضة، أبرزها الخلافات في تنفيذ الفقرتين 12 و13 من القرار الأممي 2254، والخلاف على تشكيل المعارضة السورية وفدها المفاوض.

كما أن المعارضة السورية رفضت أن يكون للأسد أي مستقبل في سورية الجديدة، وهي رؤية تشاطرها فيها القوى العربية والدولية الداعمة للشعب السوري.

وصوّت مجلس الأمن يوم 18 كانون الأول 2015 بالإجماع على مشروع القرار الأميركي رقم 2254 الذي ينص على بدء محادثات السلام بسورية في كانون الثاني 2016، مقرا بدور المجموعة الدولية لدعم سورية باعتبارها المنبر المحوري لتسهيل الجهود الأممية الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية دائمة في سورية.

ونص القرار على ضرورة إنجاح المفاوضات بين السوريين: تحت الإشراف الأممي، وأن تنتج هيئة حكم ذات مصداقية، تشمل الجميع وتكون غير طائفية، مع اعتماد مسار صياغة دستور جديد لسورية في غضون ستة شهور، وإجراء انتخابات في غضون 18 شهرا بإشراف أممي.

بدأت الجولة الثالثة من المفاوضات حول سورية في 13 نيسان 2016 في جنيف وانتهت دون تحقيق أي تقدم، وكان أبرز أحداثها تعليق الهيئة العليا للمفاوضات الممثلة لأطياف واسعة من المعارضة السورية مشاركتها فيها، الأمر الذي فتح الباب أمام العديد من الاحتمالات، بعضها أكثر قسوة من المفاوضات نفسها.

واستغلت روسيا قرار الهيئة العامة للمفاوضات التابعة للمعارضة السورية تعليق مشاركتها بمفاوضات جنيف لتقوم بتفكيك المعارضة السورية وتغيير تركيباتها وتحالفاتها، في محاولة لإقحام أطراف في مفاوضات جنيف بالمعارضة المصطنعة، ويخشى السوريون أن تنجح موسكو بهذه الخطة في إضفاء شرعية على مفاوضات لا يبدو أن نهاياتها ستكون لصالح أصحاب الثورة.

في هذا السياق، أعلن تيار بناء الدولة انسحابه النهائي من الهيئة العليا للمفاوضات، متّهما الهيئة بإعاقة العملية السياسية، وقالت مصادر في المعارضة إنه بدأ على الفور ينسج تحالفا جديدا مع الجماعات التي ترعاها موسكو، وهو أول خرق تحققه روسيا في تركيبة الهيئة العليا للمفاوضات.

هيئة تنسيق قوى التغيير الديمقراطي المعارضة مهددة بالانقسام نتيجة وجود تيارين متضاربين فيها، واحد يؤيد الموقف المتشدد للهيئة العليا للمفاوضات وآخر رافض ويطالب باستئناف المفاوضات بعيدا عنها.

وهناك مساعي روسية لإقناع التيار الأخير بإعلان انفصاله عن الهيئة والالتحاق بجماعة مؤتمر موسكو ومؤتمر الأستانة، وترفض المعارضة السورية اعتبارهما جزءا منها لمواقفهما المنسجمة مع موقف النظام السوري.

تيار بناء الدولة الذي تنقّل كثيرا في تحالفاته السورية، اتهم الهيئة العليا بالعمل وفق مصالح دول إقليمية وليس وفق مصالح السوريين، لكن الهيئة قالت إنه تيار متقلّب أعلن مغادرته الهيئة أكثر من مرة وهي لا ترضى عن طروحاته التي تدعو إلى قبول بقاء بشار الأسد على رأس السلطة لحين إنجاز التغيير الديمقراطي.

على الهيئة أن تجري عملية تنظيف داخل صفوفها بشكل حقيقي لتستطيع القول إنها تمثل مطالب قوى الثورة.

موسكو التي لم تستطع إرغام وفد الهيئة العليا للمفاوضات على العودة إلى طاولة الحوار وفق شروطها وشروط النظام السوري، بدأت لعبة فرق تسد، فقد وجدت أن متابعة المفاوضات من دون الهيئة العليا أمر متعذر، ومن الأسهل عليها تفتيت هذه الهيئة.

لم تعر المعارضة السورية أهمية كبرى لانسحاب هذا التيار، ووفق مصادر في الهيئة فإنها لن تعير أهمية أيضا لو انسحبت هيئة التنسيق كلها والتحقت بهذه التيارات وبجماعات موسكو الأخرى، فهذا التيار تقلب سابقا بتحالفاته بين هيئة التنسيق وائتلاف المعارضة والهيئة العليا وغيرها، وتعتبره المعارضة تيارا مهادنا مقربا من النظام، كذلك الأمر بالنسبة إلى هيئة التنسيق التي شهدت عدة انشقاقات منذ تأسيسها نهاية عام 2011، وهجرها اغلب مؤسسيها و بعض الأحزاب الأساسية

المكونة لها، كما تخلى عنها حليفها الأهم والأكبر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي يتزعمه صالح مسلّم والذي أعلن فيدرالية من جانب واحد في جزء من شمال سورية، فباتت اسم دون مضمون ولا شعبية أو جماهير.

الباحث والسياسي السوري المعارض فواز تللو أكّد أن أي مفاوضات ستجرى دون الهيئة العليا للمفاوضات هي مضيعة للوقت، وقال إن روسيا وبموافقة أميركية تبحث عن شرعية زائفة للتوصل إلى اتفاق في جنيف من خلال معارضين مصطنعين، وشدد على ضرورة أن تشهد المعارضة السورية عملية فرز سريعة وعميقة.

وقال تللو إن إقحام أطراف المعارضة المصطنعة بمعظمها ذات سقف المطالب المنخفض أو غير الموجود أحيانا، هدفه قتل الثورة السورية والمحافظة على النظام الوظيفي الخدماتي ببنيته الطائفية المرغوبة والمتعوب عليها دوليا منذ نصف قرن، ويبدو أن هناك انسجاما كاملا بين الروس والأميركيين والإيرانيين حول ذلك كما أن إقحام هذه المعارضات يهدف إلى التشويش على هيئة التفاوض المنبثقة عن مؤتمر الرياض، التي لا يمكن تهميشها، لكن على الهيئة رفض أي تواجد لهؤلاء في جنيف أو لقاء مع دي ميستورا، وفي كل الأحوال يمكن الجزم بأن أي اجتماعات في جنيف دون هيئة التفاوض هي مضيعة للوقت، لكن الخطورة تكمن في البحث عن شرعية زائفة للتوصل إلى اتفاق زائف يجري بموجبه استصدار قرار دولي ملزم يشرعن هذا المسار المنحرف الذي يعيد تأهيل النظام الطائفي ومؤسساته العسكرية والأمنية، ويجرم قوى الثورة العسكرية الرافضة له تمهيدا لضربها تحت مسمى الإرهاب وربما لتقسيم سورية تحت مسمى الفيدرالية التي أشار إليها بيان فيينا بشكل غامض متعمد باسم الدولة اللامركزية.[1]

وبالتالي فإن المؤتمر عمل للوصول الى سبل إطلاق عملية التسوية السياسية وتحديد نسب تمثيل المعارضة والعصابة المجرمة الحاكمة.

[1] للمزيد راجع : https://bit.ly/2KYPeZT

مؤتمر آستانة (1) 23 كانون الثاني 2017:[1]

انطلقت المحادثات بين حكومة الجمهورية العربية السورية، ومجموعات المعارضة المسلحة[2]، في أستانة كانون ثاني 2017. بمباركة وتسهيلات من المبعوث الأممي الخاص لسورية ستيفان دي ميستورا [3]للمحادثات المشار إليها[4].

ولقد تم التأكيد على الالتزام بسيادة، واستقلالية، ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية، باعتبارها دولة ديمقراطية، متعددة الإثنيات، متعددة الأديان، غير طائفية، كما أكد مجلس الأمن بالأمم المتحدة.

إبداء قناعتهم بأنه ما من حل عسكري للصراع السوري، وبأن الصراع يمكن حله فقط من خلال عملية سياسية، قائمة على أساس تطبيق قرار مجلس الأمن 2254، بشكل كامل.

السعي، من خلال خطوات محددة ومتماسكة، وباستخدام التأثير على مختلف الأطراف، لتدعيم حالة وقف إطلاق النار، عملاً بالتفاهمات الموقعة في 29 كانون الاول 2016، التي دعمها قرار مجلس الأمن 2336[5]، الأمر الذي سيساهم في تقليص العنف والحد من الانتهاكات وبناء الثقة وتأمين وصول سريع وسلس ودون معوقات للمساعدات الإنسانية، تماشياً مع قرار مجلس الأمن 2165 لعام 2014، وتأمين الحماية وحرية تنقل للمدنيين في سورية.

تم اتخاذ قرار بإنشاء آلية ثلاثية لمراقبة وضمان الالتزام الكامل بوقف إطلاق النار، ومنع وقوع أي استفزازات ووضع الآليات الناظمة لوقف إطلاق النار.

[1] صرح بشار المجرم قبل المؤتمر بأيام قليلة بأن استانة هي لأجل السماح للإرهابيين بالمصالحة مع حكومته القاتلة والحصول على العفو من مجرم الحرب (بشار الكيماوي).

[2] لابد من التمييز بين المعارضة وقوى الثورة فالأخيرة هي التي تلتزم بمبادئ وأهداف وقيم الثورة السورية؛ فالانتماء الثوري انتماء كامل غير منقوص ولا يقبل التجزئة .

[3] ستافان دي ميستورا هو دبلوماسي سويدي وحاصل على الجنسية الإيطالية، وهو عضو سابق في الحكومة الإيطالية. بعد مسيرة 40 سنة في مختلف وكالات الأمم المتحدة، تم تعيينه وكيل وزارة الخارجية للشؤون الخارجية في الحكومة الإيطالية برئاسة ماريو مونتي.

[4] يعتبر بذلك قد خالف مقررات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وأعماله المكلف بها.

[5] الذي ورد فيه: يتطلع إلى الاجتماع المقرر عقده في أستانا، كازاخستان، بين حكومة الجمهورية العربية السورية وممثلي المعارضة باعتباره جزءا مهما من العملية السياسية التي تقودها سورية وخطوة هامة يتم القيام بها قبل استئناف المفاوضات برعاية الأمم المتحدة في جنيف في 8 شباط/فبراير 2017

أكدت الوفود المشاركة إصرار الجميع على القتال ضد تنظيم "داعش"، و"النصرة" على أن يتم فصل مجموعات المعارضة المسلحة منها.[1]

ولابد من زيادة الجهود لإطلاق عملية مفاوضات بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن 2254.

وتم التأكيد على أن الاجتماع الدولي حول سورية في أستانة[2]، هو منصة فعالة لحوار مباشر بين الحكومة والمعارضة وفق متطلبات القرار نفسه.

ودعم الرغبة التي تبديها مجموعات المعارضة المسلحة للمشاركة في الجولة التالية من المحادثات التي ستعقد بين الحكومة والمعارضة برعاية الأمم المتحدة في جنيف في شهر شباط2017.

وتم حث المجتمع الدولي ليقوم بدعم العملية السياسية من منطلق التطبيق السريع لكل الخطوات المتفق عليها في قرار مجلس الأمن 2254.

وأعربت الوفود عن الامتنان للرئيس الكازاخي نورسلطان نزاربابيف، وللجانب الكازاخي بالمجمل على استضافته للاجتماع الدولي حول سورية في أستانة.[3]

أعلن المؤتمر عن اقامة آلية ثلاثية لمراقبة الالتزام الكامل بوقف إطلاق النار الذي اتفق عليه بنهاية عام 2016 ومنع أي استفزازات وتثبيت كل آليات تطبيق الهدنة.

مؤتمر آستانة (2) 17 شباط 2017:

لم يتوصل المجتمعون في آستانة إلى أي اتفاق لتثبيت وقف إطلاق النار في سورية ومن دون صدور بيان ختامي، واقتصرت النتائج على تلقي المعارضة وعودا روسية متعلقة بالبنود الإنسانية، على أن يتم استكمال المباحثات في أنقرة.

وبعد مفاوضات شاقة مع الجانب الروسي استمرت أربع ساعات، وفق وصف رئيس وفد المعارضة السورية إلى مفاوضات آستانة، محمد علوش، أعلن أنه سيتم نقل المفاوضات حول آليات وقف إطلاق النار إلى أنقرة من دون تحديد الموعد. وقال علوش: تلقينا وعودا من موسكو بإيقاف القصف

[1] اما بالنسبة لحزب الله اللبناني الشيعي (حالش)والمليشيات الايرانية وحزب العمال الكردستاني (pkk) وغيرها لم يتم ذكرها.
[2] هي عاصمة الدولة الكازاخستانية، والتي تأسست عام 1998 بعد استقلال كازاخستان على يد الرئيس نور سلطان نزاربابيف، تقع في وسط كازاخستان على نهر إيشيم وتعتبر كازاخستان بلد عابر للقارات يقع بشكل رئيسي في شمال آسيا الوسطى وجزئيا في أوروبا الشرقية، كما انها كانت تحت الوصاية الروسية فهي احدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا.
[3] للمزيد راجع: https://bit.ly/2ZCa0Tt

على مناطق المعارضة، وأنهم سيرسلون لنا جدول أعمال لفك الحصار عن الغوطة الشرقية على أن تصلنا عبر الضامن التركي، كما طرحوا آلية سريعة للإفراج عن المعتقلين تبدأ بتسليمهم لائحة من مائة اسم، وهو ما سنعمل على دراسته. وفيما أكّد رفض المعارضة أي دور إيراني شدّد على ضرورة أن يكون هناك دور أساسي للمجموعة العربية؛ السعودية والأردن وقطر والإمارات العربية. إن أبرز ما كشفه مؤتمر آستانة هو عمق الخلافات بين الطرفين الراعيين، تركيا وروسيا، فتركيا كما المعارضة رفضت حتى البحث بالوثيقة الجديدة التي قدمتها موسكو، فالبروتوكول الذي عرضه الطرف الروسي ، وطرح باسم المعارضة والنظام كموقعين عليه، أشار إلى التزام الطرفين بنظام وقف الأعمال العدائية المعلن عنه في 30 كانون الثاني 2016، وإقرارهما بسلطات الاتحاد الروسي وتركيا بصفتهما ضامنين للاتفاق على آلية لتسجيل انتهاكات نظام وقف إطلاق النار وعلى نظام لتطبيق عقوبات على المنتهكين وتطرق إلى تفاصيل حول آلية تطبيق الاتفاق ومراقبته في سبع نقاط تفصيلية.

ورفضت الفصائل البحث في الوثيقة التي قدمت إليها، لأنها كانت قد قدمت في اجتماعات آستانة الأولى وثيقة تتضمن خطة كاملة لمراقبة ومعالجة خروقات وقف إطلاق النار، وكان يفترض أن تحصل على إجابة عنها، بحسب الوعود الروسية، فإذا بهم يقدمون لها وثيقة جديدة.

مسودة البروتوكول الروسي لوقف إطلاق النار:

1- الالتزام بالاتفاقية السابقة على امتداد الأراضي السورية، ولهذا الغرض سيتم إعداد خرائط تلحق بالبروتوكول خلال 15 يومًا من توقيع الضامنين عليه. وستوقع الأطراف على تلك الخرائط التي ستحدد خطوط التماس بين الأطراف ومناطق نفوذ كل طرف (مع الإشارة إلى المواقع المحتملة لوجود المجموعات الإرهابية والمجموعات غير الملتزمة بنظام وقف إطلاق النار)، ولا يجوز تغيير هذا الخط إلا بقرار منفصل يتفق عليه بين الأطراف والضامنين.

2 - ستستمر في عملياتها القتالية ضد تنظيم داعش في العراق والشام، وجبهة النصرة، والمجموعات الإرهابية الأخرى في مناطق سيطرتهم بما يتوافق مع الإجرائية (سيتم تحديدها بشكل

منفصل).

– 3–تعد قائمة الأعمال التالية من قبل الأطراف خرقًا لنظام وقف إطلاق النار:

- الأعمال العدائية وأي استخدام للقوة ضد بعضها، المجموعات التي تدعمها، والأجسام المشكلة من قبل الضامنين، والمنظمات الإنسانية الدولية العاملة في سورية، وكذلك الهجوم والاستهداف بأي سلاح، بما في ذلك الصواريخ والهاون ومضادات الدبابات الموجهة على القوات المسلحة للأطراف وللمجموعات التي تدعمها.
- السيطرة على أراض تشغلها أطراف أخرى للاتفاق.
- مخالفة أحكام قرار مجلس الأمن الأممي 2254 بتاريخ 18 كانون الأول 2015.
- رفض السماح للوكالات الإنسانية بالوصول المستمر والآمن والسريع دون معوقات إلى مناطق سيطرتهم العملياتية وكذلك إعاقة وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين إليها.
- الاستخدام غير المتناسب للقوة الدفاعية أي استخدامها بشكل يتجاوز بحد مفرط الحاجة إلى الحماية من تهديد مباشر بغرض الدفاع عن النفس.

–4– ستلتزم الأطراف بالمبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني، وستتخذ كل التدابير اللازمة من أجل عودة آمنة وطوعية للاجئين والنازحين إلى مناطقهم، ومن أجل إعادة تأهيل المناطق المتضررة وإيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين.

–5– تعمل الأطراف على تحقيق إجراءات بناء الثقة والإفراج عن المعتقلين تعسفيًا، وبالدرجة الأولى النساء والأطفال، وتبادل الأسرى والجثث.

– 6 –تنشئ الأطراف بمساهمة من روسيا الاتحادية وجمهورية تركيا آلية لتبادل الأشخاص المعتقلين قسريًا، تعمل على وضع قوائم لهؤلاء الأشخاص والإفراج المنتظم عنهم، بناء على أسس متساوية ومتفق عليها بشكل متبادل، بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني.

– 7–تعمل الهيئة الروسية – التركية المشتركة على مراقبة الامتثال لأحكام هذا البروتوكول ونظام وقف إطلاق النار.[1]

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2ZzxU1L

كما تعهد الجانب الروسي بوقف الغارات الروسية وبالضغط على النظام لوقف القصف.

مؤتمر جنيف (4) 23 شباط 2017:

انعقدت الجولة الرابعة من المفاوضات برعاية الأمم المتحدة في مقر المنظمة الأممية بمدينة جنيف وحضرها وفدا النظام والمعارضة السوريين.

وجاءت الجولة الرابعة عقب التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في سورية أواخر كانون الأول 2016، وجولتين من المفاوضات بين النظام والمعارضة المسلحة في أستانا بكزاخستان.

وتمكن المشاركون الذين قادهم دي ميستورا من التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال يتكون من أربع سلال، هي:

– السلة الأولى: القضايا الخاصة بإنشاء حكم غير طائفي يضم الجميع، مع الأمل في الاتفاق على ذلك خلال ستة أشهر.

– السلة الثانية: القضايا المتعلقة بوضع جدول زمني لمسودة دستور جديد، مع الأمل في أن تتحقق في ستة أشهر.

– السلة الثالثة: كل ما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد وضع دستور، وذلك خلال 18 شهرا، تحت إشراف الأمم المتحدة، وتشمل السوريين خارج بلادهم.

– السلة الرابعة: استراتيجية مكافحة الإرهاب والحوكمة الأمنية وبناء إجراءات للثقة المتوسطة الأمد.

ولم تشهد الجولات السابقة نقاشا حقيقيا بشأن عملية انتقال مفترضة للسلطة في سورية في ظل رفض اللانظام المجرم تطبيق بيان جنيف 1، خاصة بعد تحقيقه مكاسب ميدانية كبيرة عام 2016 على حساب المعارضة في مدينة حلب وغيرها؛ بعد التدخل الروسي.

أكد المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا، أنه يعتزم إجراء بعض اللقاءات الثنائية مع الأطراف السورية اليوم، للحديث عن إجراءات الوساطة في مفاوضات جنيف4.

وكان دي ميستورا قد تحدّث تحديدًا عن حكم ودستور جديدين وانتخابات تحت إشراف أممي بموجب القرار 2254، دي ميستورا يريد انسجام المعارضة مع منصتي موسكو والقاهرة

وقال المبعوث الأممي: إن المعارضة بحاجة لبعض العمل، وبمصافحة بعضهم في الجلسة الافتتاحية وضعوا لبنة أساسية في المسار، وإن وفد المعارضة كان حاضرًا ويضم عددا كبيرا، من بينهم المعارضة المسلحة.

وطالب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بتمثيل الأكراد في جنيف في إشارة منه إلى حزب الاتحاد الديمقراطي PYD

وقال دي ميستورا: إنه سيواصل التشجيع على إقامة الحوار بين الأطراف السورية، مضيفا أن السلام لا بد أن يعم بين الأطراف المتناحرة.

وكان نصر الحريري، رئيس وفد المعارضة السورية إلى جنيف4، قد أكد أن منصتي القاهرة وموسكو لديهما تمثيل بشخصين في وفد المعارضة.

كما أكد أنه لا يمكن لبشار الأسد أن يبقى في الحكم، وأنه وفق القرار الأممي 2254، فإن الهيئة العليا للمفاوضات هي الممثل للمعارضة، وأن وفد المعارضة دافعه واحد، وهو حماية مصالح الشعب السوري بكل أطيافه وقراه وكل مدنه.

واعتبر الحريري أن موسكو قامت بهذه الأفعال –فرض منصات تابعة لها–في محاولة للالتفاف على المرجعيات الدولية، ولقد جاء وفد الهيئة العليا للمفاوضات للتحدث باسم كل الشعب السوري، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وجوهرها الانتقال السياسي، لافتًا إلى أن الوفد الموحد للمعارضة يحدده السوريون، وهم قرروا بوفد الهيئة العليا للمفاوضات لتمثيلهم، إلا أن الوفد المعارض يبقي ذراعيه مفتوحة للجميع، على أن تكون الأولوية هي مصلحة الشعب السوري.[1]

وسط حالة من الجدل الدولي والإقليمي حول جدول أعمال المؤتمر، وكيفية تشكيل وفد المعارضة ومعايير هذا التشكيل، والضمانات اللازمة لنجاح هذه الجولة، وإلى أي حد يمكن أن تدشن لتسوية للصراع السوري، وذلك بعد عامين من غياب المفاوضات كنتيجة للتدخل العسكري الروسي وما

[1] للمزيد راجع: https://eldorar.com/node/109109

أسفر عنه من تغيير في موازين القوى العسكرية على الأرض لصالح النظام، لاسيما بعد أن السيطرة على مدينة حلب معقل المعارضة في أواخر عام 2016.

و في ظل هدنة بدأ سريانها في أواخر كانون الأول من العام 2016، وفقًا لتفاهمات روسية–تركية– إيرانية، ما اعتبر بداية لمرحلة جديدة من تسويات محتملة، تتعاظم فيها الفرص أمام اللانظام المجرم وداعميه الدوليين والإقليميين، وتتقلص فيها خيارات المعارضة، بشقيها السياسي والعسكري، نتيجة للتغيرات الميدانية من ناحية، ولتحول السياقات الإقليمية للأزمة، من ناحية أخرى، خاصة حالة التقارب التركي– الروسي، فضلًا عن وصول إدارة أمريكية جديدة سيكون لها تأثيراتها بالتأكيد على السياق الدولي للأزمة والصراع .

وإزاء هذا الجدل، اتجهت الهيئة العليا للمفاوضات إلى عقد اجتماعات لها في أنقرة ثم الرياض للوقوف على التشكيلة النهائية التي ستخوض بها الهيئة مسار جنيف، وقد نتج عن هذه الاجتماعات استقرار الهيئة على تشكيل وفد المفاوضات، يتوزعون على النحو التالي: خمسة ممثلين عن الائتلاف السوري المعارض بينهم ممثل للأكراد وممثل للتركمان، وثلاثة عن هيئة التنسيق، واثنان من المستقلين، وممثل عن معارضة موسكو وآخر عن معارضة القاهرة، وعشرة ممثلين عن الفصائل المسلحة في الجبهتين الشمالية والجنوبية.

عملوا على تهميش الهيئة العليا للمفاوضات عبر فتح مسار جديد للتفاوض مع ممثلي المعارضة المسلحة، ما ادى الى تحول نوعيّا في توجهات تلك القوى وتحديدا روسيا، حيث أن الفصائل المسلحة هي المتحكم الحقيقي في مسار الأزمة على أرض الواقع.

التقارب التركي مع روسيا رغم اختلاف موقفيهما الاستراتيجي من الأزمة، يساعد على الحل من خلال ممارسة كل منهما الضغوط على طرفي الصراع؛ تركيا بالنسبة للمعارضة، وروسيا بالنسبة لنظام الأسد بما يدفع الطرفين إلى تقديم تنازلات كفيلة بتسوية الصراع.

رغبة الدول الأوروبية في احتواء تداعيات الأزمة السورية على القارة الأوروبية، والتي كان من أبرزها الهجرة البشرية إلى أراضيها، والضربات الأمنية التي يقوم بها تنظيم الدولة "داعش" داخل مجتمعاتها.

يضاف إلى ذلك تولي إدارة أمريكية جديدة الحكم تناصب العداء لإيران، أكبر داعم إقليمي لنظام الأسد، ما قد يترتب عليه تغيرا في سياسة واشنطن تجاه الملف السوري، الأمر الذي تتخوف منه إيران حيث تترقب صفقة كبرى من تفاهمات روسية–أمريكية بشأن سورية، تقلص من مساحة النفوذ

السياسي والعسكري لها هناك، كما تتخوف من توجه تركي–عربي برعاية أمريكية؛ لتطويق التمدد الإيراني عبر التنسيق التركي السعودي.

وتتعمق معضلة محدودية البدائل المتاحة أمام المعارضة السورية في ضوء الخسائر العسكرية التي تكبدتها في مواجهة النظام وحلفائه الدوليين والإقليميين، والتحول في موقف تركيا التي تعتبر بوابة التمويل والإمداد والتدريب لعناصر المعارضة السورية، أحد أهم العوامل التي تدفع المعارضة إلى تقييم مسيرتها وتقليل حجم الخسائر عبر استيعاب جيد لمتغيرات العلاقة بين القوى المعنية بالصراع، ورصد التباينات أو التقاطعات في خريطة مصالح تلك القوى، بما يمكنها من تعويض حالة عدم التوازن بينها وبين النظام نتيجة انتصاراته الميدانية الأخيرة.

بين تفاؤل دي مستورا وعدم جدية العصابة المجرمة وتشاؤم المعارضة من مخرجات المؤتمر تحول من مؤتمر لبحث مستقبل سورية الى الخوض في تفاصيل لن تنتهي بالوقت القريب (التمثيل – جدول الاعمال –...).

مؤتمر أستانة (3) 15 اذار 2017:

أعلن عاقل بك كمال الدينوف نائب وزير خارجية كازاخستان عن انتهاء الجولة الثالثة من المفاوضات السورية في أستانا بعد رفض المعارضة السورية المشاركة فيها.

وكانت فصائل المعارضة السورية قررت عدم المشاركة في الجولة الثالثة من مفاوضات أستانا مع الحكومة السورية، التي دعت إليها كازاخستان حيث قال المتحدث باسم وفد الفصائل، أسامة أبو زيد: إن القرار جاء بسبب عدم تنفيذ أي من التعهدات الخاصة بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه برعاية روسية–تركية في 30 كانون الأول 2016.[1]

رفض محمد علوش الحضور إلى أستانا وقالت المعارضة إنها لن تحضر المحادثات؛ بسبب ما وصفته بعدم استعداد روسيا لوقف الضربات الجوية ضد المدنيين، وفشلها في الضغط على قوات النظام أو الالتزام بوقف إطلاق النار المنتهك على نطاق واسع.

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2Kqiaul

إن مفاوضات جنيف انهارت دون أي تقدم؛ بسبب استمرار الخلافات التي يبدو أنها غير قابلة للحل، والتي تتعلق بشكل رئيسي بمستقبل الأسد المحصن عسكريا وكان وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، قال إن وزارة الدفاع تتواصل مع زعماء المعارضة السورية الذين قاطعوا الجولة الثالثة من محادثات السلام.[1]

وأطلقت موسكو على اللجنة اسم لجنة الأشخاص المحتجزين ضد إرادتهم، مما ينسف ملف المعتقلين في سجون النظام السوري، ويبرؤه من جريمة الاعتقال بعد تحويل المعتقلين إلى مجرد محتجزين، ويعفي ذلك النظام من الملاحقة القانونية بحسب القانون الإنساني الدولي ويسقط تبعات الاعتقال كجريمة حرب، وتشكل اللجنة بحسب مقترح أستانة3 من 3-4 أعضاء من كلا الطرفين؛ النظام والمعارضة، بالإضافة إلى ممثل عن كل دولة ضامنة، وبمشاركة الصليب الأحمر الدولي والأمم المتحدة. [2]

لقد تم اتفاق الدول الضامنة على تشكيل لجان لمراقبة الهدنة والخروقات ولجان لمتابعة ملف المساعدات ولجان لملف الاسرى والمعتقلين.

مؤتمر جنيف (5) نيسان 2017:

نوقشت خلال ثمانية أيام المواضيع الأربعة الرئيسية لجدول الأعمال، وتشمل الحكم والدستور ومكافحة الإرهاب والانتخابات، كما قدم كل طرف للمبعوث الأممي رؤيته بشأن النقاط الأربع، حيث ينتظر أن تعقد جولة سادسة من المفاوضات في أواخر نيسان .

وقال دي ميستورا إن كل الوفود المشاركة ناقشت بكثير من التفصيل جدول الأعمال خلال هذه الجولة، وأضاف أن المطلوب من وفدي المعارضة والحكومة هو التقدم نحو الجوهر من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي.

تم عرض ورقة من الأمم المتحدة على أطراف المفاوضات، وهي قابلة للتطوير ونحصل على تعليقات بشأنها، موضحا أن جميع الأطراف أبدت استعدادها للعودة إلى جنيف لإجراء جولة جديدة من المفاوضات، التي سيتحدد موعدها بعد اجتماع المبعوث مع مجلس الأمن.

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2KW8k2O

[2] حضور الامم المتحدة ولو بصفة مراقب الا يتناقض مع قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن الخاصة بالقضية السورية .

قال الحريري: ان المعارضة لا يمكن أن تقبل بأي دور للأسد وأركان نظامه في مراحل الحكم الانتقالي.

وعقد لقاءان منفصلان بين المبعوث الأممي ووفدي المعارضة والنظام كل على حدة، حيث قال رئيس وفد المعارضة السورية نصر الحريري بعد اللقاء إن الوفد طرح رؤية إيجابية لتحقيق الانتقال السياسي في سورية، تتضمن أفكارا بشأن هيئة الحكم الانتقالي من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد.

ورأى الحريري أن النظام الإرهابي لبشار الأسد رفض مناقشة الانتقال السياسي خلال المفاوضات، وأكد مجددا أن الأسد مجرم حرب وأن المعارضة لا يمكن أن تقبل بأي دور للأسد وأركان نظامه في مراحل الحكم الانتقالي.

والنظام حتى هذه اللحظة يرفض مناقشة أي شيء ما عدا التمسك بخطابه الفارغ عن محاربة الإرهاب، وهو أول من نسق وجذب الإرهاب إلى المنطقة، في حين يستمر في استخدام الأسلحة واستهداف المدنيين والحصار والتجويع والأسلحة الكيميائية.

وقال الحريري إنه يجب أن يقدم المسؤولون عن المجازر في سورية إلى العدالة، ولن نتنازل عن سورية جديدة خالية من الطغيان وكافة أشكال التطرف والإرهاب.[1]

مؤتمر القاهرة (3) 2017:

تميز مؤتمر القاهرة الثالث لأطراف المعارضة السورية السياسية بالغموض[2]، وهو المؤتمر الذي تم الإعلان عنه خلال آخر لقاء جمع رئيس تيار الغد السوري أحمد الجربا مع وزير خارجية مصر سامح شكري، فبينما قلل الكثير من المعارضين المنضويين تحت مظلة منصة القاهرة من إمكانية انعقاد المؤتمر لاعتبار أنه لم يتم التشاور مع المنصة بشأنه وأنه مجرد اجتهاد من الجربا بصورة منفردة.[3]

وقال الجربا خلال كلمته في الملتقى الأول للعشائر والقوى السياسية السورية ان الاجتماعات في مصر العروبة، والشقيقة الكبرى، موضحا ان مصر والسعودية والإمارات مثلث صمود ولا بديل عن التنسيق معهم للخروج بحل سياسي. وأشار الجربا إلى سبب اللقاء الذي يجمع أبناء المنطقة

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2XTXU7A
[2] مؤتمر القاهرة يلتقي مع مؤتمرات موسكو للوصول الى معارضة خلبية تعمل للحفاظ على الاسد ورموزه واركانه.
[3] للمزيد راجع: https://bit.ly/2XRTbmV

الشرقية لا سيما الجزيرة والفرات، مؤكدا ان هذه المنطقة تشكل خط الصدع ومحور المواجهة الدولية في مكافحة الإرهاب وتقاسم النفوذ في آن معاً.

وأوضح أن مصير سورية برمتها يتحدد اليوم في المعركة الدائرة في لحظة شديدة الحساسية، مؤكدا ان اجتماعات العشائر العربية الأصيلة والنخب السياسية والفكرية والثقافية له أهمية استثنائية، مشيرا للنفوذ الإيراني والتركي في سورية من دون أي وجود لدولة عربية واحدة صاحبة نفوذ.

وأكد ان الدول الشقيقة راهنت على حصان عربي يمكن أن يحفظ عروبة سورية ويصون هويتها، بالتلاحم والتعاضد مع كل المكونات الأُخرى، وعلى رأسهم الكرد الإخوة في التاريخ والجغرافيا وشركاء الأمس والمستقبل.

وأوضح الجربا ان اجتماعات القاهرة دليل على المشروع العربي العروبي الذي يساند سورية ويشد عضدها، مؤكدا ان مشروع الصمود العربي تمثله مصر والسعودية والإمارات، مؤكدا ان يد السوريين ممدودة وعقولهم مفتوحة للجميع لأخذهم حقوقهم.[1]

وأكد على أن الحلّ السياسي، لا ولن يكون إلّا متوازن ومرتكز إلى مطالب السوريين اولاً، وقرارات الشرعية الدولية ثانياً، وبالتنسيق الكامل مع الثلاثي العربي (مصر – السعودية – الإمارات).

وعلى أن تكون خطة المرحلة الانتقالية مفصلة وواضحة لجهة الإدارة السياسية وطبيعة النظام الجديد الذي ستفرزه موضحا ان كامل الحقوق والواجبات التي سيكفلها دستور سورية الجديد الذي نصمم على ان ينجز بأيادي سورية ستكون بعيدة عن أوهام الغلبة او الاستقواء بالخارج.

كما شدد على ضرورة إطلاق حوار وطني حقيقي تحت مظلة الإدارة الانتقالية الجديدة مؤكدا ان سورية لم ولن تكون ورقة او مسرح للعبة الأمم القاتلة.

وأوضح أن هذه النقاط يمكن ان تشكيل منطلقا عملياً وإطار عمل سياسي.[2]

[1] ان مؤتمر القاهرة ليس أكثر من خطوة لإنضاج حوار موسكو مع النظام.
[2] للمزيد راجع:https://bit.ly/2L0PI1G

مؤتمر أستانة (4) 3 أيار 2017:

انطلقت في العاصمة الكازاخية أستانا، الجولة الرابعة من المحادثات السورية، بمشاركة فصائل مسلحة، والدول الضامنة؛ روسيا وتركيا وإيران. وستناقش المفاوضات ورقة روسية تقترح إنشاء أربع مناطق آمنة لتخفيف التصعيد في إدلب وشمالي حمص والغوطة الشرقية وجنوبي سورية. وكانت الدول الضامنة لمراقبة وقف إطلاق النار في سورية، قد عقدت لقاءات فنية ثنائية على مستوى الخبراء في العاصمة الكازاخية؛ قبيل يوم واحد من محادثات أستانة 4.

وكان الرئيسان الأميركي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين، قد تحدثا قبيل الاجتماع هاتفياً، للمرة الأولى منذ توتر العلاقات الأميركية–الروسية، بعد الهجوم الصاروخي الأميركي على قاعدة الشعيرات الجوية التابعة للنظام السوري التي انطلق منها القصف بغاز السارين على بلدة خان شيخون في ريف إدلب في 4 نيسان2017 وقال مسؤول كبير في الإدارة الأميركية إن الاتصال الهاتفي جاء بناء على طلب من بوتين، ووصف الاتصال بأنه مسعى لطرح أفكاره من أجل سورية[1].

وقال البيت الأبيض إن الزعيمين اتفقا على أن جميع الأطراف ينبغي أن تفعل ما في وسعها لإنهاء العنف في سورية.

وذكر البيت الأبيض في بيان: المحادثة كانت جيدة للغاية وشملت نقاشاً بشأن مناطق آمنة لتحقيق سلام دائم لأغراض إنسانية والكثير من الاعتبارات الأخرى، وأضاف البيت الأبيض أن واشنطن سترسل ممثلاً إلى محادثات وقف إطلاق النار في سورية في مباحثات آستانة 4،

وقالت وزارة الخارجية الأميركية إن القائم بأعمال مساعد الوزير لشؤون الشرق الأدنى ستوارت جونز، سيحضر محادثات آستانة بصفة مراقب. وقال الكرملين إن بوتين و ترامب اتفقا على تكثيف الحوار بهدف إيجاد سبل لتعزيز وقف إطلاق النار.

[1] بتقديري امريكا هي الغائب الحاضر بالنسبة لاجتماعات استانة ؛فهي من فوض او ترك مجال للروس للقيام بهذه الأعمال وبمباركة المبعوث الدولي لسورية .

من جهة أخرى، أعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ، تأييدها إقامة مناطق آمنة في سورية خالية من القتال وذلك لحماية المدنيين، خلال مؤتمر صحافي مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بعد محادثاتهما في منتجع سوتشي الروسي المطل على البحر الأسود[1].

وقولها: أعتقد أن منهج إقامة مناطق آمنة يستحق المتابعة والتطوير، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن بلادها مستعدة لفعل كل شيء لدعم وقف إطلاق النار في سورية.[2]

وقال بوتين بخصوص مجزرة الكيماوي في خان شيخون: يجب الوصول إلى المذنبين ومعاقبتهم. لكن لا يمكن فعل ذلك من دون تحقيق مستقل.[3]

لقد تم توقيع مذكرة تفاهم بشأن إقامة مناطق لتخفيف التوتر في سورية: الرقم: 139، التاريخ: 4 أيار/مايو 2017، بيان حول المذكرة المتعلقة بإقامة مناطق تخفيف التصعيد في سورية

بتاريخ 3–4 أيار/مايو 2017 انعقدت الجولة الرابعة من اجتماعات أستانا التي أطلقت من أجل تثبيت وتعزيز وقف إطلاق النار الذي تم الإعلان عنه في كامل أنحاء سورية بتاريخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2016، بغية دعم المساعي الرامية إلى إيجاد حل سياسي للنزاع السوري، وتطوير التدابير المعززة للثقة التي يمكن أن تتبناها الأطراف المتصارعة في سورية.

وخلال الاجتماع وقعت كل من تركيا وروسيا الاتحادية وإيران، وهي الدول الضامنة لاتفاقية وقف إطلاق النار، على مذكرة تتعلق بإقامة مناطق تخفيض التصعيد تشمل كلاً من محافظة إدلب بأكملها، وأجزاء محددة من محافظات اللاذقية وحلب وحماة، وأجزاء محددة من محافظة حمص، ومنطقة الغوطة الشرقية في دمشق، وأجزاء محددة من محافظتي درعا والقنيطرة.

وسيتم تحديد حدود مناطق تخفيض التصعيد والتفاصيل والإجراءات المتعلقة بتسييرها من قبل مجموعة العمل التي ستؤسسها الدول الضامنة الثلاثة في الفترة المقبلة.

[1] سوتشي، هي مدينة تقع في إقليم كراسنودار كراي في روسيا الاتحادية ،وتقع على ضفاف البحر الأسود .

[2] للمزيد راجع: https://bit.ly/2wYOc8e

[3] طبعا هذا كذب حيث انه تم اشهار حق الفيتو الروسي القاتل للسوريين الاحرار في وجه أي مشروع قرار يطالب بالتحقيق الدولي في هذه الجرائم القذرة كما أن تقريراً جديداً لمنظمة "هيومن رايتس ووتش" كان قد أشار إلى أن القذيفة التي استخدمتها قوات النظام لقصف خان شيخون بغاز السارين، هي من صنع الاتحاد السوفياتي من نوع "خاب 250"؛ الأمر الذي يشير إلى تورط روسيا في القصف الكيماوي على خان شيخون .

نرحب بهذه المذكرة التي تنص على وقف استخدام كافة أنواع الأسلحة في المناطق المذكورة أعلاه فيما بين الأطراف المتنازعة، بما فيها الوسائط الجوية، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية والعاجلة من دون انقطاع إلى تلك المناطق. ستواصل تركيا وبفعالية مساعيها الرامية إلى ضمان التنفيذ الفعال لهذه المذكرة، بغية تثبيت وتعزيز اتفاقية وقف إطلاق النار القائمة، مما سيؤدي إلى تحسين الظروف السائدة على أرض الواقع، وهو ما سيساعد من جهة على تسهيل اتخاذ خطوات مؤثرة في عملية الحل السياسي، وتلبية الاحتياجات الأمنية والإنسانية للمدنيين السوريين في مناطق تواجدهم من جهة أخرى. [1]

طبعا سبق المؤتمر تقارب أميركي روسي ملحوظ.

مؤتمر جنيف (6) 16 أيار 2017:

دامت هذه الجولة لمدة أربعة أيام، لكنها انتهت، بحسب ما صرح دي ميستورا حينها، دون تحقيق أي تقدم ملموس واقترح دي ميستورا إنشاء آلية تشاورية لنقاش القضايا التقنية المتعلقة بالقضايا الدستورية والقانونية. وهو اقتراح رفضته المعارضة، لكنها أرسلت وفدا شارك بجولتي نقاش حول المسائل التقنية بعد انتهاء الجولة السادسة.

وبدأت الاجتماعات بلقاء بين المبعوث الأممي الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا وفريقه، مع وفد اللانظام المجرم الذي يترأسه بشار الجعفري،

أعرب رئيس وفد المعارضة نصر الحريري، عن أمله في أن تطرح الأمم المتحدة هذه المرة خطة عملية أكثر، تسهّل عملية الانتقال والحل السياسي.

إن وفد المعارضة السورية سيقدم للمبعوث الأممي خلال هذه الجولة رؤية الهيئة العليا للمفاوضات حول الانتقال السياسي، وهيئة الحكم الانتقالي، والدستور، فضلاً عن وثائق تتعلق بالملفات الإنسانية. [2]

كان دي مستورا يعول على مقدمات لتسوية سياسية ولكن مراوحة بالمكان.

[1] للمزيد راجع: http://bit.ly/2XtEMfS
[2] للمزيد راجع: https://bit.ly/2L0sYz8

مؤتمر أستانة (5) 3 تموز 2017:

تسعى الأطراف الراعية والمشاركة في مسار أستانة حول سورية إلى تحقيق تقدم ملموس في الاجتماع الخامس، في العاصمة الكازاخية، وعلى جدول أعماله ملفات عديدة، أبرزها ترسيم حدود مناطق خفض التوتر، ونشر قوات مراقبة، وتعزيز وقف إطلاق النار.

ومنذ بداية العام الجاري، عقدت أربع جولات من المباحثات، أعقبت إعلان وقف إطلاق النار في سورية، نهاية كانون الأول 2016، ورغم الخروقات، فإن التوصل إلى إقامة مناطق خفض التوتر يعد أبرز ما بلغته الاجتماعات السابقة.[1]

وستكون هذه المناطق، التي جرى التوافق عليها في مؤتمر أستانة 4 قبل نحو شهرين، على جدول أعمال الاجتماع الخامس بشكل مكثف، مع حديث متواتر عن أن هذا الاجتماع سيرسم حدود تلك المناطق، ويتناول تفاصيل آليات نشر قوات مراقبة فيها.

أضافت الخارجية الكازاخية أن مباحثات أستانة 5، ستبحث تطبيق بنود اتفاق مناطق خفض التوتر سورية، في حين تخطط الدول الضامنة للتصويت من أجل التصديق على إطلاق سراح المعتقلين، وتسليم الجثث إلى ذويها، والبحث عن المفقودين.

كما تسعى الدول الضامنة لاتفاق وقف إطلاق النار، إلى بحث ملف نشر قوات مراقبة في مناطق خفض التوتر، إضافة إلى بحث سبل تعزيز وقف إطلاق النار.

وقبيل اجتماع أستانة 5، بحث الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في اتصال هاتفي مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، الداعم عسكرياً وسياسياً للنظام السوري، تطورات الملف السوري.

ويظهر هذا الحراك التركي جدية في التوصل إلى حل لإنهاء الأزمة السورية، عبر الدفع باتجاه حل سياسي يترافق مع التقدم في اللقاءات التقنية العسكرية في أستانة.[2]

[1] ما مدى هذا الخفض وما الغاية منه ،لطالما احد اطراف الاتفاق (روسيا)هي من يزيد التوتر ويقصف بالطيران ويعمل جاهدا على إعادة تأهيل اللانظام المجرم ،ويدافع عنه بالمحافل الدولية ،وخلق له معارضة خلبية.

[2] للمزيد راجع: https://bit.ly/2Y5sOu1

وقال وزير الخارجية الكازاخستاني، خلال قراءته البيان الختامي للمفاوضات في جلسة عامة: ينتهي الاجتماع الدولي المنعقد على مستوى عال في إطار عملية أستانا، بنتائج إيجابية واضحة تهدف إلى تثبيت نظام وقف إطلاق النار في سورية.

كما أعربت الدول الضامنة لعملية أستانة عن رضاها على التقدم الحاصل في رسم حدود مناطق خفض التصعيد، الذي تم تحقيقه في العاصمة الكازاخستانية، معلنة أنها كلفت مجموعة العمل المشتركة باستكمال عملها على جميع الأصعدة العملية والتقنية لجميع المناطق.

ودعت كل من روسيا وتركيا وإيران في البيان جميع الأطراف، المتورطة في الأزمة السورية إلى الامتناع عن أي نوع من الاستفزازات والتصريحات الحادة والتهديدات التي قد تقوض النتائج المحققة في أستانا، الرامية لدعم عملية جنيف.

كما أكد رئيس الوفد الروسي إلى الاجتماع، ألكسندر لافرينتييف، في مؤتمر صحفي عقب الجلسة العامة، أنه لم يتم التوقيع على أي وثائق في المفاوضات، لكنه أعلن عن تبني الأطراف المشاركة فيها اتفاقا نهائيا حول مجموعة العمل المشتركة للدول الضامنة.

كما شدد لافرينتييف على أن قرار تأجيل إبرام الاتفاق حول إقامة ثلاث مناطق خفض تصعيد في محافظة إدلب وحمص والغوطة الشرقية، هو قرار مؤقت، متوقعا أن هذه الوثيقة سيتم التوقيع عليها في وقت قريب.

كما أوضح لافرينتييف أن العمل لا يزال جاريا على صياغة سبع وثائق حول إقامة مناطق خفض التصعيد في سورية، من بينها واحدة تخص إنشاء مركز تنسيق لمراقبة الوضع فيها، وأخرى حول نشر قوات عسكرية في أراضي هذه المناطق.

وأكد لافرينتييف أنه سيجري نشر وحدات من الشرطة العسكرية الروسية لمراقبة حدود مناطق خفض التصعيد.[1] وشدد لافرينتييف على أن هذه الوحدات هي قوة غير قتالية من الجيش العامل وليست لديها أي مهمات قتالية ملموسة.[2]

[1] قاتل ومهجر قسري ومدمر للمشافي والمدارس ولا يميز بين مدني وعسكري ولا يحترم ادنى اخلاق الحرب ...ويمارس دور المراقب بنفس الوقت (خصم وحكم):روسيا

[2] للمزيد راجع: https://bit.ly/2KnI4it

اتفقت الدول الضامنة على تشكيل مجموعة عمل لرسم حدود مناطق خفض التصعيد في سورية (الغوطة الشرقية – شمالي حمص) وهنالك خلافات حول المنطقة الجنوبية، نشر قوات جديدة في سورية. ونقاشات حول ادلب (ادلب –ريف حلب الغربي –ريف اللاذقية الشمالي).

قاطع الوفد العسكري للمعارضة السورية ورئيسه محمد علوش الاجتماع الخامس لمفاوضات استانة فيما حضر مراقبين عن الاردن والامم المتحدة [1]والولايات المتحدة الامريكية.

مؤتمر جنيف (7) 9 تموز2017:

استمرت هذه الجولة لمدة ستة أيام دون تحقيق أي تقدم على ما يعرف بالسلال الأربع [2]التي تشكل جدول الأعمال الرئيسي للمفاوضات، وطالب المبعوث الدولي المعارضة السورية بتوحيد وفودها كشرط رئيسي لعقد جولات جديدة من المفاوضات.

انتهت الجولة دون حدوث أي تقارب في المواقف بين وفدي النظام والمعارضة بشأن مكافحة الإرهاب والانتقال السياسي.

كما أجرى المبعوث الدولي الخاص إلى سورية ستفان دي ميستورا اجتماعا أخيرا بعد خمسة أيام من المفاوضات مع وفد النظام برئاسة بشار الجعفري ووفد الهيئة العليا للمعارضة، إضافة إلى لقاءات مع ممثلين عن منصتي موسكو والقاهرة.

قال رئيس وفد المعارضة نصر الحريري في عقب لقائه دي ميستورا إن النظام يستخدم ذريعة محاربة الإرهاب للتهرب من استحقاقات العملية السياسية، مضيفا وفي الحقيقة نحن من يحارب الإرهاب.

وأكد الحريري أنه لا يمكن الوصول إلى الاستقرار وعودة اللاجئين وإعادة بناء سورية إلا بتحقيق الانتقال السياسي ووقف إطلاق نار شامل، ولا بد كذلك من إنهاء نظام الأسد.

---

[1] بحضور الأمم المتحدة ولو بصفة مراقب تعطي شرعية للعمل الروسي الذي يسعى لنقل الملف من الرعاية الأممية إلى الرعاية الروسية المجرمة بحق الشعب السوري وتعمل جاهدة على ترميم العصابة الحاكمة سياسيا وعسكريا .

[2] السلال الاربعة هي:

- انشاء هيئة حكم انتقالي
- الدستور
- الانتخابات
- مكافحة الارهاب

بالتوازي مع المشاورات التقنية حول المسائل القانونية والدستورية .

وأوضح أن المعارضة قدمت تفاصيل رؤيتها حول الانتقال السياسي، واتهم ما سماه تعمد وفد النظام تجاهل هذا الموضوع، مؤكدا أن الانتقال السياسي هو الطريقة الوحيدة لمحاربة الإرهاب.
من جانبها، شددت الهيئة العليا للمفاوضات في بيان على ضرورة رحيل نظام الأسد، وألا يكون له أي دور في مستقبل سورية.[1]

مؤتمر آستانا (6) 15 أيلول 2017:

اختتمت الجولة السادسة من المحادثات بشان سورية، وتوصل المجتمعون إلى اتفاق بشأن تحديد منطقة تخفيف التوتر في إدلب، ونشر قوات مراقبة، وإنشاء مركز مشترك بين روسيا وإيران وتركيا لمراقبة سير العملية .

إن جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وجمهورية تركيا ضامنة لمراعاة نظام وقف إطلاق النار في الجمهورية العربية السورية تؤكد ما يلي :

1. إعادة تأكيد التزامها القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، مسترشدة بأحكام قرار مجلس الأمن 2254 (2015)؛ وإذ ترحب بالتخفيض الكبير للعنف على أرض الواقع في سورية نتيجة التدابير الرامية إلى الحفاظ على نظام وقف إطلاق النار وتعزيزه:
2. تعرب عن ارتياحها للتقدم المحرز في تنفيذ المذكرة المتعلقة بإنشاء مناطق لوقف التصعيد 4 أيار 2017.
3. الإعلان عن إنشاء مناطق وقف التصعيد وفقا لمذكرة 4 أيار 2017 في الغوطة الشرقية وفي أجزاء معينة من شمال محافظة حمص وفي محافظة إدلب وأجزاء معينة من محافظات اللاذقية وحماة وحلب المجاورة، وكذلك في أجزاء معينة من سورية الجنوبية استنادا إلى مبادرة الاتحاد الروسي كضامن لعملية أستانة، بهدف ضمان نظام وقف إطلاق النار والسلامة الإقليمية للجمهورية العربية السورية ومواصلة الكفاح ضد الإرهاب.

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2WMVLJH

4. نؤكد مرة أخرى أن إنشاء مناطق تخفيف التصعيد والمناطق الأمنية هو تدبير مؤقت تكون مدته 6 أشهر مبدئيا وستمدد تلقائيا على أساس توافق آراء الضامنين.
5. نؤكد على أن إنشاء مناطق التصعيد المذكورة أعلاه لا يقوض تحت أي ظرف من الظروف سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.
6. تخصيص قوات مكافحة التصعيد للضمانات الثلاثة على أساس الخرائط المتفق عليها في أنقرة في 8 أيلول 2017 وفقا لاختصاصات نشر قوات مكافحة التصعيد التي أعدها الفريق العامل المشترك المعني بالتصعيد على أساس مؤقت في المنطقة الأمنية في منطقة التصعيد في محافظة إدلب وبعض أجزاء المحافظات المجاورة (اللاذقية، محافظات حماة وحلب) بهدف منع الحوادث والاشتباكات بين الأطراف المتصارعة (حكومة الجمهورية العربية السورية وجماعات المعارضة المسلحة التي انضمت إلى نظام وقف إطلاق النار وستنضم إليه).
7. التنسيق المشترك بين إيران وروسيا وتركيا لتنسيق أنشطة قوات مكافحة التصعيد في مناطق تخفيف حدة التصعيد.
8. التأكيد على التقدم المحرز في مكافحة الإرهاب والقضاء على تنظيم داعش وجبهة النصرة وجميع الأفراد والجماعات والمشاريع والكيانات الأخرى المرتبطة بالقاعدة أو جيش داعش، وذلك نتيجة إطلاق مناطق التصعيد المذكورة أعلاه وتؤكد من جديد تصميمها على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواصلة الكفاح ضدها داخل مناطق التصعيد وخارجها
9. التأكيد على ضرورة أن تتخذ الأطراف المتصارعة تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك الإفراج عن المحتجزين / المختطفين وتسليمهم والهيئات، فضلا عن تحديد هوية الأشخاص المفقودين، من أجل تهيئة ظروف أفضل للعملية السياسية والوقف الدائم لإطلاق النار.
10. التأكيد على ضرورة الاستفادة من مناطق تخفيف التصعيد من أجل وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمن وبدون معوقات، وفي هذا الصدد، تذكر الأحكام ذات الصلة من مذكرة 4 أيار 2017.

11. نطلب إلى مراقبي عملية أستانة والأعضاء المهتمين الآخرين في المجتمع الدولي لدعم عملية التصعيد والاستقرار في سورية من خلال جملة أمور منها إرسال مساعدات إضافية إلى الشعب السوري وتسهيل الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام والحفاظ على التراث التاريخي واستعادة أصول البنية التحتية الأساسية، الاقتصادية.
12. دعوة الأطراف المتصارعة وممثلي المعارضة السورية والمجتمع المدني إلى استخدام الظروف المواتية الناشئة لتكثيف الجهود وإعطاء زخم لإعطاء قوة دفع للحوار والدفاع عن النفس والنهوض بالعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف، فضلا عن المبادرات الأخرى، والقيام بذلك على أساس عاجل.
13. يعيدون تأكيد عزمهم على مواصلة تنفيذ مذكرة المذكرة المؤرخة 4 أيار 2017 والقرارات الأخرى التي اتخذت في وقت سابق ضمن إطار عملية أستانة.
14. الامتنان لرئيس الجمهورية كازاخستان، ومعالي نور سلطان نزاربابيف والسلطات الكازاخستانية التي استضافت في أستانة الاجتماع الدولي الرفيع المستوى السادس بشأن سورية.
15. تقرر عقد الاجتماع الدولي الرفيع المستوى المقبل حول سورية أستانة في نهاية أكتوبر 2017.[1]

كما يشار إلى أن رئيس كازاخستان نور سلطان نزاربابيف أعرب عن استعداد بلاده لإرسال قوات عسكرية إلى مناطق خفض التوتر في سورية، مشترطاً مقابل ذلك اتخاذ مجلس الأمن الدولي قراراً بإرسال مراقبين إلى سورية.

لقد تم تحديد مناطق خفض التصعيد كإجراء مؤقت لستة أشهر على ان تنشر الدول الضامنة قوات بتلك المناطق وفق الخرائط المتفق عليها في انقرة 8 ايلول 2017 ودعا الاطراف للإفراج عن المعتقلين كإجراء للثقة.

تم تشكيل لجنة مشتركة (روسية –ايرانية – تركية) لتنسيق عمل قوات المراقبة.

[1] للمزيد راجع:https://bit.ly/2Fj5FNc

والإعلان عن اقامة مناطق خفض التوتر وفق للمذكرة المؤرخة 4 ايار 2017، حيث شمل الاتفاق إنشاء منطقة خفض توتر في محافظة إدلب وتم العزم على مواصلة الحرب ضد داعش والنصرة. والدفع للأمام بالعملية السياسية تحت رعاية الامم المتحدة في جنيف وغيرها.

المؤتمر السوري العام في الداخل السوري 16 أيلول 2017:

اختتم المؤتمر السوري العام، أعماله التي عقدت بمعبر باب الهوى في إدلب، شمالي سورية، وأصدر قرارات قضى إحداها بتشكيل هيئة تأسيسية تكلف رئيسا لحكومة الداخل خلال أسبوعين من تاريخ انتهاء المؤتمر.

وقال الناطق الرسمي باسم المؤتمر، ياسر نجار: إن الهيئة التأسيسية تمنح مدة شهر لرئيس الحكومة المسمى، بهدف تشكيل حكومته وبياناته وخططه للعمل، كما ستسمي الهيئة لجانا مهمتها صياغة الدستور ومتابعة عمل الحكومة. وجاء في البيان الختامي للمؤتمر ان الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع، ويجب الحفاظ على هوية الشعب السوري المسلم، بالإضافة لاعتبار الحكومة المشكلة من الهيئة التأسيسية، هي الحكومة الشرعية الوحيدة في الداخل والخارج.

ويأتي المؤتمر بعد أن دعت هيئة تحرير الشام لضرورة تأسيس مشروع سني ثوري يمثل أهداف الشعب السوري، كما وجه قائدها العسكري، أبو محمد الجولاني، دعوات مماثلة لاقت رفضا من بعض شخصيات المعارضة، أطلقت بعدها فعاليات مدنية ثلاث مبادرات تهدف كل منها إلى تشكيل إدارة مدنية موحدة، دون نتائج فعلية لها.

واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية، قبل أسابيع، أن أي مشروع مدني في إدلب للتغطية على تحرير الشام المصنفة منظمة إرهابية، سيعتبر امتدادا للمنظمة الإرهابية.[1]

وشملت توصيات المؤتمر إقامة علاقات متوازنة مع الدول الداعمة للثورة السورية ورفض أي تدخل أجنبي وأي شكل من أشكال التقسيم والفيدرالية والاحتلال.

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2WM0w65

وأكدت توصيات المؤتمر أن الهيئة غير مسؤولة عن أي جهة أو شخص تدعي تمثيلها في الخارج، واعتماد اتحاد النقابات العام وعدم الاعتراف بأي نقابات أو كيانات تمثل النقابات أو الاتحادات خارج المناطق المحررة.[1]

وعرف البعض المؤتمر على انه: تجمع من الأكاديميين والفعاليات والشخصيات الثورية يسعى إلى تشكيل إدارة مدنية موحدة للمناطق المحررة في سورية، ورؤيته هي تمكين الكفاءات وأصحاب الاختصاص من القيام بمهام إدارية تتوافق معهم خبراتهم لوضع منظومة إدارة شاملة ومتكاملة لإدارة المناطق المحررة تعتمد على عناصر بشرية مؤهلة ذات كفاءة عالية، بعد لقاءات مع عدد من الفصائل في المحرر، منطلقين لفكرة الذهاب لمؤتمر سوري عام لإيجاد جسم برلماني لمراقبة الجسم التنفيذي في الداخل ممثلاً بالحكومة المزمع تشكلها أيضاً.

وطال المؤتمر انتقادات كبيرة شككت في تمثيله لكل المكونات المدنية والفعاليات الثورية في المحرر، من خلال عمليات الاستقطاب لشخصيات مدينة وكونه جاء بعد سيطرة تحرير الشام على محافظة إدلب، وأنه جاء بدفع منها، في الوقت الذي صدرت بيانات أبرزها عن المجلس الأعلى للإدارة المحلية في الحكومة السورية المؤقتة أكدت فيه أن كل مشروع مدني يريد هدر الجهود السابقة وإعادة اختراع العجلة من جديد، أو كل مشروع يدعي المدنية وتمكث خلفه أجندات غير وطنية تعيد صناعة الاستبداد بوجه جديد هو مشروع مرفوض تماماً.[2]

ومن اسباب المؤتمر طول زمن الحرب وعدم قدرة الثورة السورية على تقديم واجهة سياسية بديلة عن نظام الأسد، وبعدما تدخلت قوى محتلة كإيران وروسيا إلى جانب النظام صارت أكثر الدول الداعمة للثورة تميل إلى إنهاء الثورة والوصول إلى تسوية سياسية تحفظ بها مصالحها وصار نجاح الثورة من عدمه أو مسألة بقاء الأسد أو رحيلة مسائل ثانوية لدى هذه الدول، وظهر هذا جلياً في مخرجات مؤتمر استانة الأخير والأمر الذي يلوح في الأفق أشد خطورة حيث يدفع بالثورة إلى خيارين لا ثالث لهما إما الاستسلام والمصالحة مع النظام أو الحرب الاستئصالية.

[1] للمزيد راجع: https://rojavanews.com/arabic/index.php/su/item/22195-rojavanews
[2] للمزيد راجع:http://bit.ly/2RTA1Lp

كما أصبحت المناطق المحررة بحاجة كبيرة لنظام حكم سياسي عسكري اجتماعي اقتصادي تعليمي ثقافي موحد يمثل الثورة السورية خير تمثيل، تمثيلاً يليق بتضحيات ودماء كثيرة بذلت، ولذلك تداعت الفعاليات الثورية والأكاديمية والسياسية في المناطق المحررة إلى عقد مؤتمر تأسيسي لإنقاذ الثورة السورية تحت مسمى المؤتمر السوري العام.

ودعا المؤتمر في ختام أعماله الفصائل لتشكيل جسم عسكري موحد، والإدارات الخدمية والمجالس المحلية للانضواء تحت الحكومة المشكلة، وجميع الكوادر والكفاءات في الداخل والخارج للعمل مع الحكومة في بناء البلد والنهوض به من جديد، وجميع الأجسام السورية العاملة في الخارج إلى حل نفسها والالتحاق بحكومة الداخل الشرعية، كما دعا الشعوب العربية والإسلامية للوقوف الجاد مع الثورة السورية وقضاياها العادلة.[1]

ولقد حدد المؤتمر أهدافه في التشاركية بين جميع القائمين على الإدارات المدنية لتكوين حكومة كفاءات، وتطوير العمل الإداري وفق معايير الجودة الشاملة، والوصول لقضاء عادل ومستقل وإحلال الأمن، وتهيئة الأرضية الصحيحة لوصول الشخص المناسب إلى السلطة، مع الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي السورية، والإسهام الفاعل في حل المشكلات الأساسية للمواطن السوري فيما يتعلق بالخدمات المدنية، وأخيراً تحريك عجلة الاقتصاد لرفع المستوى المعيشي للمواطن السوري.

أما عن قيم المؤتمر فتتلخص في الشمولية في إيجاد الحلول لجميع المشكلات الخدمية وغير الخدمية، والتميز والريادة في تأدية الخدمات لجميع أفراد المجتمع السوري، والتعاون مع كل من يهمه بناء ونجاح سورية ومؤسساتها من الدول والكوادر والهيئات والمنظمات، والمصداقية والشفافية في طرح القضايا وإنجاز العمل، وابتكار أفضل الوسائل لحل ومعالجة مشكلات النازحين واللاجئين السوريين في الداخل وإعادة توطينهم.[2]

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2hbrZvq
[2] للمزيد راجع: https://bit.ly/2KsrNJd

مؤتمر آستانة (7) 30 تشرين الأول 2017:

تركز محادثات أستانة، على المسائل العسكرية والتقنية، وتتم بموازاة محادثات سياسية في جنيف، وتهدف المحادثات إلى وضع حد للنزاع.[1]

دعا البيان الختامي للدول الضامنة لمسار أستانة 7، الأطراف المتصارعة في سورية إلى الإفراج عن المعتقلين والمحتجزين، وتسليم جثث القتلى؛ لدعم الثقة فيما بينها.

جاء ذلك في الجلسة الختامية للمؤتمر، الذي انتهى دون التوصل إلى توافق بين الأطراف المشاركة، على إطلاق سراح المعتقلين، وإيصال المساعدات بشكل مستمر للسكان في المناطق المحاصَرة.

البيان الختامي الذي تلاه وزير خارجية كازاخستان خيرت عبد الرحمنوف، شدد على أن الدول الضامنة تعرب عن ضرورة اتخاذ الأطراف المتصارعة كل الإجراءات لدعم الثقة، وضمن ذلك الإفراج عن المعتقلين والمحتجزين، وتسليم جثث القتلى، والبحث عن المفقودين، وذلك بهدف إنشاء ظروف مواتية للعملية السياسية، ودعم ثابت لوقف إطلاق النار.

وعلى ضرورة مواصلة العمل على تقديم المساعدات الإنسانية لسورية، وتوفير وتهيئة الظروف لنفاذها للمناطق المحتاجة، وفقاً لأحكام مذكرة التفاهم السابقة.

وكان المتحدث باسم وفد المعارضة السورية إلى المؤتمر، يحيى العريضي قد اتهم إيران بعرقلة التوصل إلى توافق حول ملف المعتقلين في المؤتمر.

وأوضح البيان أن الدول الضامنة تعرب عن التقدم في مكافحة الإرهاب، والقضاء على داعش، والمنظمات المرتبطة بالقاعدة، بفضل بدء تفعيل مناطق خفض التوتر، وتؤكد الدول الثلاث عزمها على اتخاذ كل الإجراءات لمكافحة هذه الجماعات، سواء داخل أو خارج مناطق خفض التوتر.

وشددت الدول الضامنة على أنه لا حل عسكري للنزاع في سورية، وتسويته لن تكون إلا وفق عملية سياسية، على أساس تنفيذ القرار الأممي 2254، وتدعو الأطراف المتصارعة للاستفادة من الظروف المواتية الموجودة على الأرض، لتنشيط العملية السياسية في جنيف.

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2ZvJgnp

كما وافقت الدول على مناقشة مقترح روسيا حول عقد مؤتمر شعوب سورية، في إطار جنيف، والذي أعلمت به روسيا الأطراف الموجودة.

وأشار البيان إلى أنه تقرر اللقاء القادم بشأن سورية في أستانة بمنتصف ديسمبر المقبل[1].

ويبدو أن مؤتمر آستانة قد فقد أهميته ولن يجدي الاستمرار فيه وقد وصل إلى جدار مسدود، ولعل هذا ما دفع روسيا للتفكير في الدعوة إلى مؤتمر عام رغبت في البداية أن تعقده في سورية باسم مؤتمر الشعوب السورية، ثم حولته إلى سوتشي باسم مؤتمر الحوار الوطني، وقد دعا إليه الروس العديد من التنظيمات التي تعلن أنها معارضة ولكنها في أهدافها وأدبياتها لا تختلف عن طروحات النظام. كما رفضت الحضور تنظيمات معارضة كثيرة لمؤتمر يقفز فوق قرارات الأمم المتحدة، ويجعل روسيا وحدها المتفردة بالحل النهائي للقضية السورية الدولية، ويتجاهل مبادئ جنيف 1 وعملية الانتقال السياسي التي اعتمدتها كل القرارات الأممية ليناقش الانتخابات والدستور، ومن المفترض أن تتم مناقشة هذه القضايا بعد الانتهاء من تأسيس هيئة حكم انتقالية، وبدء عهد جديد ينتهي فيه عهد الاستبداد والديكتاتورية ليبدأ بناء دولة سورية مدنية ديموقراطية غير طائفية عبر حكم ذي مصداقية، وهذا ما دعت إليه الشرعية الدولية في جميع قراراتها.

وترى المعارضة الوطنية السورية أن هدف روسيا من هذا المؤتمر هو إعادة تأهيل النظام، وربما هي تستعجل عقده، وتزاحم سواه من المؤتمرات لتعلن انتصاراً قبيل الانتخابات الرئاسية، ويبدو واهماً من يظن أن الشعب السوري سيقبل عودة ذليلة إلى النظام المجرم، ولا سيما أنه يدرك أن اللانظام سينتقم بوحشية من كل من ثار عليه أو عارضه.

واقترحت موسكو في أستانة7 تشكيل لجنة صياغة للدستور تتألف من 24 عضواً على النحو التالي؛ نصفهم ممثلين عن الحكومة السورية، فيما تتقاسم النصف الآخر أحزاب معارضة الداخل أو الغير الممولة حكومياً وممثلين عن المجتمع المدني والعشائر ولم يتطرق الروس الى أي دور للمعارضة الرسمية والممثلة بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة أو الهيئة العليا للمفاوضات. في حين تترقب المعارضة السورية مؤتمر الرياض الثاني، برعاية المملكة العربية السعودية والعديد

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2Xo9QkY

من دول أصدقاء سورية، وتعلن المعارضة أنها تريد مزيداً من توحيد المعارضات التي تتوافق مع رؤية الشعب السوري وتعبر عن مبادئ ثورته، وتصر على أن الانتقال السياسي عبر بيان جنيف1 والقرارات الدولية وبيان الرياض الذي أطلقه مؤتمر الرياض محدداً ثوابت الرؤية والهدف، هو الطريق إلى الحل السياسي النهائي برعاية الأمم المتحدة وهنالك المؤتمر المرتقب وهو الجولة الثامنة من مباحثات جنيف التي تحدث عنها دي مستورا.[1]

مؤتمر الرياض (2) 22 تشرين الثاني 2017:

انطلق الاجتماع الموسع الثاني للمعارضة السورية بحضور وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، ومبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا، و150 شخصية سورية.

ويأتي اجتماع المعارضة السورية في مسعى إلى توحيد مواقفها، والخروج برؤية واحدة، وتشكيل وفد موحد للتفاوض مع نظام الأسد في مؤتمر جنيف 8 المقرر 28 تشرين الثاني 2017.

حيث استضافت السعودية مؤتمرا أول للمعارضة السورية في كانون الأول 2015، ضمن توصيات مؤتمر فيينا حول سورية الذي انعقد في 30 تشرين الأول 2015، بمشاركة 17 دولة بينها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وإيران والسعودية.

ويأتي مؤتمر الرياض 2 استجابة لنداءات الأمم المتحدة، ولسحب ذرائع النظام بعدم توحد المعارضة، وذلك على أمل تحقيق تقدم في جولة مفاوضات جنيف المقبلة، بعد أن حقق وقف إطلاق النار نجاحا نسبيا، وانحسرت مناطق سيطرة تنظيم "داعش".

وقبل ساعات من بدء مؤتمر الرياض، حدثت استقالة جماعية من الهيئة العليا للمفاوضات، وأعلن رئيسها رياض حجاب عن الاستقالة، وتبعه في ذلك 8 شخصيات.

وقالت عضو الهيئة سهير الأتاسي في إعلانها الاستقالة، أن قرارهم جاء بعد أن تم تجاوز إرادة السوريين والهيئة العليا كمؤسسة وطنية في تنظيم وهندسة مؤتمر الرياض 2، دون أن تذكر مزيداً من التفاصيل. كما أعلن جورج صبرا اعتذاره عن المشاركة في مؤتمر الرياض 2، وكتب في رسالة

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2MYneZf

إلى الائتلاف: احتجاجاً على تجاهل الهيئة العليا للمفاوضات، بدورها ومهامها وأدبياتها واعتراضاً على الطريقة الاستنسابية والمتعجلة والفردية في الإعداد للمؤتمر أعلن اعتذاري عن المشاركة – كممثل للائتلاف –في أعمال مؤتمر الرياض 2.

وشارك في مؤتمر الرياض الائتلاف الوطني المعارض، وشخصيات مستقلة، ومنصتا القاهرة وموسكو، المصنفتان كمعارضة وفق دول عديدة، بهدف تشكيل وفد موحد للمعارضة، بعد أن تذرع النظام بعدم وجود مثل هذا الوفد[1].

واعتبر الجبير في كلمة خلال افتتاح الاجتماع أنه سيفتح آفاقا جديدة للحل في سورية، وبين أن الاجتماع يأتي في ظل توافق دولي على ضرورة الحل السياسي للأزمة السورية التي تمر بمرحلة دقيقة وهي تعيش عامها السابع وشدد أنه :لا حل لهذه الأزمة دون توافق سوري وإجماع يحقق تطلعات الشعب وينهي ما عاناه، على أساس بيان جنيف 1 وقراراي مجلس الأمن 2254[2]و2118.

كما أعرب دي ميستورا عن تمنياته بأن يكون الاجتماع طريقة رئيسية للمساعدة والإسهام في المفاوضات التي تقوم بها الأمم المتحدة في جنيف بناء على قرار مجلس الأمن 2254.

وكشف عن أنه سيتم مناقشة الدستور الجديد وحكومة شاملة غير عنصرية بناء على قرار مجلس الأمن وكافة الأمور المتعلقة بالمختطفين وتقديم كافة المساعدات الإنسانية لأي منطقة محاصرة.

فيما دعا المجتمعين إلى اختيار فريق شامل يشمل كافة الأطراف وأن يشمل تمثيلا له مغزى من النساء اللاتي يشكلن 50 في المائة من الشعب السوري.

وقال إن الحل للقضية السورية سوف يأتي في جنيف من خلال هذا الفريق، مجددا تأكيد السعي إلى الحل السلمي.

أكدت المعارضة السورية المجتمعة في مؤتمر الرياض 2 مطلب تنحي بشار الأسد عن السلطة مع بداية المرحلة الانتقالية وأعلن المجتمعون تمسكهم بسقف المواقف التفاوضية للمعارضة، وفق ما نص عليه بيان جنيف 1 بخصوص إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تهيئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية، وأنه من الجوهري الحرص على تنفيذ العملية الانتقالية على

[1] للمزيد راجع: https://watan.fm/news/politics/45122

[2] مع انني اعتبر ان هذا القرار فرض منصتي موسكو والقاهرة كمعارضة عندما اشار اليهما بالصفحة الثانية منه بالرغم من أنها معارضة خلبية.

نحو يكفل سلامة الجميع في جو من الاستقرار والهدوء وأكد المؤتمرون أنه لا يمكن تحقيق ذلك دون مغادرة بشار الأسد وزمرته وأركانه سدة الحكم مع بداية المرحلة الانتقالية.

وأقر المشاركون في ختام الاجتماع الهيكل التنظيمي ولائحة الأنظمة الداخلية لهيئة المفاوضات، وقاموا بتسمية ممثليهم إليها ليتولوا مهام اختيار الوفد التفاوضي، اتفق المشاركون على أن المؤتمر الثاني في الرياض وبيانه الختامي هو المرجعية الوحيدة للهيئة العليا للمفاوضات.

واتفق المشاركون في المؤتمر على تشكيل وفد تفاوضي للتفاوض مع ممثلين عن الحكومة السورية على أن يسقط حق كل عضو في هذا الوفد بالمشاركة في هيئة الحكم الانتقالي أو في المؤسسات المنبثقة عنها.

كما طالب البيان بتطبيق اتفاقيات خفض التصعيد بشكل فعلي وحازم ووقف الخروقات التي يرتكبها النظام وحلفاؤه، مع التشديد على أن تلك الاتفاقات، إن لم تترافق مع مساع جادة على المسار السياسي للتوصل إلى حل سياسي عادل، ستؤدي إلى تطور الصراع إلى أشكال أخطر.

وأكد المجتمعون تمسكهم بوحدة وسلامة الأراضي السورية، وسيادة الدولة، كما عبروا عن التزامهم بأن تكون سورية دولة متعددة القوميات والثقافات ذات نظام حكم ديمقراطي على مبدأ اللامركزية الإدارية، مشددين على أن عملية الانتقال السياسي في البلاد هي مسؤولية السوريين والمجتمع الدولي. وأعربوا عن رفضهم للتطرف والإرهاب بكافة أشكاله ومصادره والتدخلات الإقليمية والدولية وخاصة الدور الإيراني في زعزعة أمن واستقرار المنطقة وإحداث تغييرات ديموغرافية فيها ونشر الإرهاب بما في ذلك إرهاب الدولة وميليشياتها الأجنبية والطائفية.

وكانت منصة موسكو، التي يتزعمها نائب رئيس الوزراء السوري الأسبق قدري جميل، أعلنت انسحابها من المشاركة في المؤتمر، مؤكدة أن ممثلها علاء عرفات قد يحضره بصفة مراقب.[1]

كما هدف المؤتمر الى توحيد صفوف قوى الثورة والمعارضة في رؤية مشتركة لحل سياسي بناء على جنيف–1 وقراري مجلس الأمن 2118 و2254 والقرارات الدولية ذات الصلة، بما يؤسس لمرحلة انتقالية تقود البلاد إلى نظام سياسي ديموقراطي تعددي مدني يحقق العدالة ويتساوى فيه المواطنون في الحقوق والواجبات وينصف ضحايا الاستبداد وجرائم الحرب.

كما اتفق المشاركون على أن هدف التسوية السياسية هو تأسيس دولة تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، مما يمكّن السوريين من صياغة دستورهم دون تدخل، واختيار قياداتهم عبر انتخابات

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2Ipfon5

حرة ونزيهة وشفافة يشارك فيها السوريّون داخل وخارج سورية تحت إشراف الأمم المتحدة، وتحقيق عملية انتقال سياسي جذرية تشارك فيها المرأة بنسبة لا تقل عن 30 في المائة. ولا يحق أن يشارك في أي ترتيبات سياسية قادمة من ثبت مشاركته في جرائم حرب ضد السوريين.

وشدّد المجتمعون على أنَّ حل الأزمة السورية هو سياسي، وفق القرارات الأممية ذات الصلة، مع حتمية توفر ضمانات دولية تشمل إجراءات ردع وآليات تنفيذية لهذه القرارات، ما يضمن التزام كافة الأطراف بها، وأن عملية الانتقال السياسي في سورية هي مسؤولية السوريين والمجتمع الدولي. وبالتالي تم تأسيس وفد سياسي موحد (هيئة سورية معارضة ومنها وفد تفاوضي ولقد رفض كل من: محمد علوش و رياض حجاب وابو اسامة الجولاني ضم منصتي القاهرة وموسكو). ومن خلال هذا المؤتمر تم قطع الطريق على مؤتمر فيينا وتم استبعاد الكرد فشكلوا لقسد مجلس سورية الديمقراطية (مسد).

القمة الثلاثية في سوتشي 22 تشرين الثاني 2017:

هو الاجتماع التمهيدي لمؤتمر سوتشي (1):

اتفق رؤساء تركيا وروسيا وإيران على خطوات عملية نحو حل سياسي في سورية، من بينها ست بنود تعتبر أبرز النقاط خلال القمة في مدينة سوتشي الروسية. وخلال مؤتمر صحفي عقب انتهاء اجتماع الرؤساء 22 تشرين الثاني، كانت أبرز النقاط المتفق عليها إجراء مؤتمر حوار تشارك فيه جميع المكونات السورية. وسعت روسيا خلال الفترة الماضية للحصول على اعتراف دولي بمؤتمر سوتشي، الذي دعا إليه الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين.

وتأتي الاجتماعات السياسية بخصوص الملف السوري، قبل أيام من بدء مفاوضات جنيف، وتزامنًا مع محاولات لتوحيد وفد المعارضة السورية في الرياض.

كما أن تعزيز وقف إطلاق النار في إطار تخفيف التوتر، حصل على إجماع قادة الدول الثلاث، إضافة إلى زيادة المساعدات للمتضررين من الحرب. وركزت القمة على إعادة الإعمار ونزع الألغام، وقال بوتين: إن الأسد أبلغه بالتزامه بعملية السلام والإصلاحات الدستورية والانتخابات

الحرة. واتفق كل من بوتين ونظيره الإيراني حسن روحاني، والتركي رجب طيب أردوغان، على خطوات أولية لإجراء حوار سوري–سوري شامل بناء على قرار مجلس الأمن 2254.

وأضاف الرئيس الروسي أن الاتفاق شمل تكثيف الجهود للقضاء على الجماعات الإرهابية في سورية، داعيًا جميع الأطراف المعنية لتقديم تنازلات من أجل التوصل لحل سياسي.

الرئيس التركي قال في ختام القمة، إنه اتفق مع الزعمين على إجراء عملية تتسم بالشفافية للتوصل لحل سياسي في سورية. وشدد على أن الأمر تم وفقًا لإجراءات لبناء الثقة بين جميع الأطراف، لافتا إلى أن القرارات التي توصلت إليها القمة معلقة على التزام النظام والمعارضة السوريين بها.

كما أكد أن أنقرة تحرص على إبعاد التنظيمات الإرهابية التي تشكل عائقا أمام الحل السياسي في سورية. وقال روحاني إن مؤتمر سوتشي سيكون أرضية لدستور جديد، تجري على أساسه انتخابات حرة وعادلة.

عقب القمة أيد النظام السوري المجرم الإجماع على عقد مؤتمر وطني سوري، وقالت وزارة الخارجية إن التأييد يأتي انطلاقا من حرص الجمهورية العربية السورية على دعم أي عمل سياسي يحترم سيادة واستقلال ووحدة أراضيها ويسهم في حقن الدم السوري.[1]

مؤتمر جنيف (8) 28 تشرين الثاني 2017:

اعتبر المبعوث الأممي أن هذه الجولة التي استمرت حتى 16 كانون الأول 2017 كانت فرصة ذهبية ضائعة، حيث لم ينجح في عقد أي لقاءات مباشرة بين الطرفين المتفاوضين، وحمّل روسيا والنظام المسؤولية عن عدم الانخراط بجدية في المفاوضات.[2]

وفي المقابل أصرت المعارضة على اعتبار أن مسألة الانتقال السياسي وتشكيل حكم انتقالي يشكلان أولوية بالنسبة لها، الأمر الذي اعتبره وفد النظام شرطا مسبقا يمنعه من قبول التفاوض.

[1] للمزيد راجع:
https://www.enabbaladi.net/archives/186239#ixzz5hTuz8z9G
[2] لقد غاب وفد اللانظام في اليوم الاول عن هذه الجولة الثامنة .

بحسب أجندة اجتماعات جنيف، والتي أقرت في الجولات السابقة، سيتم نقاش أربع سلال هي الحكم الانتقالي، والدستور، والانتخابات، ومكافحة الإرهاب، وهي تنسجم مع القرار الأممي 2254. وانطلقت الجولة الأولى في 28 تشرين الثاني، واستمرت أربعة أيام، ثم توقفت لعدة أيام بعد مغادرة وفد النظام إلى دمشق، قبل أن تستأنف.

أعلن أحمد رمضان، أحد متحدثي وفد المعارضة السورية بمؤتمر جنيف 8، أن وفد النظام رفض الدخول في مفاوضات مباشرة مع المعارضة، وأنه وضع شروطا مسبقة للمفاوضات.

في سياق جنيف أيضاً، عبّر رئيس هيئة التفاوض السورية نصر الحريري عن خيبة أمله لعجز المجتمع الدولي عن إنقاذ المدنيين في سورية وعلى الأخص في منطقة الغوطة الشرقية بريف دمشق، والتي تتعرض لحصار خانق ويوجد فيها مئات الجرحى والمصابين الذين يحتاجون للإخلاء، حسب التقرير الأخير لمنظمة الصحية العالمية.[1]

قال المبعوث الأممي ستفان دي ميستورا إن مفاوضات جنيف 8 لم تناقش مصير الرئاسة في سورية. وقدم الوفدان خلال هذه اللقاءات المنفصلة ردودهما على ورقة المبادئ العامة للحل السياسي في سورية، التي وضعها دي ميستورا.

وقدمت المعارضة ردها في وثيقة من 12 نقطة، وجاء فيها: أن الشعب يقرر وحده مستقبل بلده بالوسائل الديمقراطية عن طريق صندوق الاقتراع.

كما نصت الوثيقة على أن تلتزم الدولة بالوحدة الوطنية واللامركزية الإدارية على أساس التنمية الشاملة، وأن يكفل الدستور إصلاح الجيش السوري ليكون جيشا وطنيا واحدا ملتزما الحياد السياسي.

وأشار البند الثامن في الوثيقة إلى أنه لن يسمح بالتمييز دستوريا ضد أي مجموعة عرقية أو دينية أو ثقافية، وأن الدستور يجب أن يضمن الحقوق القومية لكل المكونات من عرب وكرد وتركمان وسريان آشوريين وغيرهم.

دي ميستورا عاود تسليم المعارضة ورقة معدلة لنقاشها، شطب فيها ذلك البند الثامن من ورقة المعارضة الذي يتعلق بالقوميات في سورية. وأضاف عبارة الجمهورية العربية السورية إلى جانب

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2ZzfSwK

عبارة الجمهورية السورية عند ذكرها في كل مرة في الورقة، كما استبدل تعبير اللامركزية الإدارية بتعبير الإدارات المحلية.

وقد صرح دي ميستورا بأن أجندة المفاوضات خلال الأسبوعين المقبلين ستركز على العملية الدستورية والانتخابات التي ستشرف عليها الأمم المتحدة، واكد على عدم وضع شروط مسبقة.

وكان وفد المعارضة السابق قد رفض الخوض في مناقشة ورقة المبادئ العامة قبل تلقيه ضمانات من دي ميستورا بأن لا تشكل هذه الورقة مرجعية جديدة للمفاوضات تكون أقوى من كل القرارات الدولية التي صدرت وتتعلق بالانتقال السياسي في سورية. [1]

هيئة التفاوض وهي 50 عضوا من (الائتلاف والفصائل والمستقلين وهيئة التنسيق ومنصتي القاهرة وموسكو) ومنها لجنة تفاوض 36 عضوا 8-7-8-5-4-4وفق الترتيب السابق.

مؤتمر آستانة (8) 21 كانون الأول 2017:

اختتمت الجولة الثامنة من محادثات السلام السورية، بإقرار وثيقة حول تشكيل فريق عمل خاص لبحث ملف المفقودين والمعتقلين والأسرى.

وقال مبعوث الرئيس الروسي إلى سورية ألكسندر لافرنتييف، إن اللجنة ستباشر عملها خلال أسبوعين أو ثلاثة، وستقتصر على ممثلين عن الدول الضامنة لعملية أستانة.

كما أعلن المجتمعون في بيانهم الختامي، عن موعد انعقاد مؤتمر "الحوار السوري" في مدينة سوتشي الروسية، يومي 29 و30 كانون الثاني2018.

ولقد نص البيان الختامي لأستانة8: 21-22 كانون الأول 2017 جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وجمهورية تركيا بصفتهم ضامني مراقبة نظام وقف إطلاق النار في الجمهورية العربية السورية:

- مؤكدة على التزامها القوي والمستمر بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2KtG8oG

– ومرحبة بالتقدم المحرز في تنفيذ المذكرة المتعلقة بإنشاء مناطق خفض التصعيد في الجمهورية العربية السورية بتاريخ 4 أيار 2017.

1. ترحّب بالإنجازات المحرزة في محاربة الإرهاب في سورية، لا سيما هزيمة داعش والتحرير الوشيك لجميع الأراضي السورية من داعش.
2. تؤكد إصرارها على مواصلة التعاون بغية القضاء النهائي على داعش/تنظيم الدولة الإسلامية، جبهة النصرة وغيرها من الكيانات الإرهابية حسب تصنيف مجلس الأمن الدولي ولمنع إعادة تموضع الإرهابيين الدوليين في دول أو مناطق أخرى.
3. تعبّر عن عزمها المشترك في مواصلة تنسيق الجهود لضمان عدم انتكاس التقدم المحرز في تخفيض العنف. وتؤكد على ضرورة اتخاذ الخطوات الدولية العاجلة والفاعلة لأجل مساعدة السوريين في استعادة وحدة البلاد، والوصول إلى حل سياسي للأزمة وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن 2254 (2015) من خلال عملية شاملة وحرة ونزيهة وشفافة بقيادة سورية ويمتلك زمامها السوريون تفضي إلى دستور يحظى بدعم الشعب السوري وانتخابات حرة ونزيهة بمشاركة جميع السوريين المؤهلين تحت إشراف مناسب للأمم المتحدة.
4. تؤكد عزمها على التفاعل الوثيق بشكل منتظم لدعم التحضير لمؤتمر حوار وطني سوري وعقده في سوتشي بتاريخ 29–30 كانون الثاني/ يناير 2018 بمشاركة جميع شرائح المجتمع السوري والدعوة إلى تمثيل حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة الملتزمة بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها والطبيعة غير المجزّأة لسورية للتعاون بشكل فاعل. ولتحقيق هذا الهدف، سيعقد الضامنون الثلاثة اجتماعاً تحضيرياً خاصاً في سوتشي قبل المؤتمر، وذلك بتاريخ 19–20 كانون الثاني 2018.
5. تؤكد على أنها ترى مؤتمر الحوار الوطني السوري القادم باعتبارها مبادرةً تهدف لتقديم زخم لعملية المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف وتيسير الاتفاق السوري السوري بناء على التوافق المتبادل.

6. سعياً لبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة في سورية، تتبنى تنظيم مجموعة العمل الخاصة بالإفراج عن المعتقلين/المختطفين وتسليم الجثث وتحديد هويات المفقودين والبيان المشترك حول نزع الألغام الإنساني في سورية، بما يشمل مواقع التراث الإنساني حسب قائمة اليونسكو.
7. تؤكد عزمها مواصلة تنفيذ أحكام المذكرة الموقعة بتاريخ 4 أيار 2017 وغيرها من القرارات التي جرى إقرارها سابقاً في إطار عمل عملية أستانة.
8. تركّز على الحاجة لاستمرار الجهود الرامية لتعزيز نظام وقف إطلاق النار وضمان العمل الناجع لجميع مناطق خفض التصعيد الأربع.
9. تعرب عن خالص امتنانها لرئيس جمهورية كازاخستان، السيد نور سلطان نزاربايف والسلطات الكازاخية لاستضافتها الجولة الثامنة من الاجتماع الدولي رفيع المستوى حول سورية في أستانة.
10. تقرر عقد الاجتماع الدولي رفيع المستوى التالي في أستانة في النصف الثاني من شباط 2018. أستانة، 22 كانون الأول 2017[1]

واتفقت الدول الثلاث الضامنة لوقف الأعمال القتالية(روسيا وتركيا وإيران) على تشكيل مجموعتي عمل من أجل المعتقلين والمفقودين، وتبادل الأسرى والجثث، وإزالة الألغام من المناطق التاريخية.

وبتقديري ملف المعتقلين كان مقابل سوتشي 2 وبشرط الا يحضر PKK[2] او PYD.

كما ان اختيار الطعمة (رئيس الحكومة السابق) بدلا من العميد احمد بري (رئيس اركان الجيش السوري الحر) اشارة واضحة لتحول استانة من مشاورات عسكرية الى سياسية.

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2FhvY6c

[2] حزب العمال الكردستاني جماعة مسلحة كردية يسارية نشأت في السبعينات في منطقة ذات غالبية كردية في جنوب شرق تركيا كحركة انفصالية بمزيج فكري بين القومية الكردية والثورية الاشتراكية تسعى لإقامة دولة "كردستان" كردية ماركسية لينينية، وفي مطلع الثمانينيات دخلت بشكل صريح في صراع مسلح مع الدولة التركية بغية نيل حقوق ثقافية وسياسية ،ومؤسسه عبد الله أوجلان ، يصنف حزب العمال كمنظمة إرهابية على لوائح الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا وإيران وسوريا وأستراليا.

مؤتمر جنيف(9) في فيينا 25 كانون الثاني 2018:

عقدت الجولة التاسعة من المحادثات السورية برعاية الأمم المتحدة بفيينا يومي 25 و26 كانون الثاني 2018، التقى خلالها المبعوث الأممي ووفدي النظام والمعارضة.

قدمت خمس دول وصفت نفسها بالمجموعة الصغيرة (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والأردن والسعودية) للمبعوث الأممي الخاص إلى سورية دي ميستورا مقترحا بعنوان "ورقة غير رسمية"[1]، تهدف إلى إحياء العملية السياسية في جنيف بشأن سورية استنادا للقرار 2254 غير أن النظام المجرم رفض المقترح. ولم تنعقد هذه الجولة كما الجولات الثماني السابقة في جنيف لأسباب لوجستية، وجاءت قبل أيام من مؤتمر الحوار السوري في منتجع سوتشي الروسي.

اتهم الجعفري، الدول التي قدّمت، رؤية للحل في سورية، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، والأردن، والسعودية، بدعم الإرهاب في سورية. واعتبر أن هذه الورقة غير الرسمية مرفوضة جملة وتفصيلًا.[2]

مؤتمر الحوار الوطني السوري –سوتشي (1) – 29كانون الثاني 2018:[3]

مؤتمر للحوار الوطني السوري دعت إليه روسيا، عقد في منتجع سوتشي المطل على البحر الأسود، قاطعته المعارضة السورية والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ،و من أبرز مخرجاته الاتفاق على تأسيس لجنة لإعادة كتابة الدستور السوري، ودعوة لإجراء انتخابات ديمقراطية.

شارك في المؤتمر مبعوث الأمم المتحدة الخاص بسورية ستفان دي ميستورا[4]، بينما عاد وفد فصائل المعارضة إلى أنقرة بعد رفضه المشاركة، بسبب أن القصف الوحشي على المدنيين لم يتوقف، كما تم وضع أعلام النظام على لافتات المؤتمر وشعاره، فضلا عن افتقاد أصول اللياقة الدبلوماسية من الدولة المضيفة.

---

[1] الورقة (الرؤية) تناقش المنهجية التي ستكون عليها المفاوضات في جنيف، استنادًا إلى القرار الأممي، مع التركيز بشكل مباشر وفوري على مناقشة إصلاح الدستور، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

[2] للمزيد راجع: https://www.eremnews.com/news/arab-world/1170754

[3] إن مؤتمرات (استانة –سوتشي) هي عبارة عن لقاءات ؛فبالنسبة لروسيا وايران لم يلتزموا بالقانون الدولي الإنساني ولا بالأعراف الدولية فكيف سيتم الزامهم ببيان نهائي .

[4] ما معنى حضور دي ميستورا في هكذا اجتماع .

أما الهيئة العليا للمفاوضات السورية فأعلنت قبل المؤتمر مقاطعته، وأوضح الناطق باسمها يحيى العريضي أن مقاطعة المؤتمر تعود لكونه يهدف إلى شرعنة الاحتلال في سورية والالتفاف حول مقررات مؤتمر جنيف.

وشاركت في المؤتمر شخصيات محسوبة على المعارضة قادمة من القاهرة ودمشق، منهم رئيس تيار بناء الدولة لؤي حسين الذي اعتبر أن الدول الضامنة (روسيا وتركيا وإيران) هي المتحكمة في واقع سورية، مضيفا أن هذا المؤتمر يقوم بالتأكيد على جثة مفاوضات جنيف.

وقاطعت عشرات الفصائل المقاتلة منذ البداية وهيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة السورية، المؤتمر، كما أعلنت الإدارة الذاتية الكردية عدم مشاركتها متهمة روسيا وتركيا بالاتفاق ضدها.

وشارك في المؤتمر هيثم مناع رئيس تيار قمح، ولؤي حسين رئيس تيار بناء الدولة السورية، وأحمد الجربا رئيس تيار الغد السوري، ومنصة موسكو برئاسة قدري جميل، نائب رئيس الوزراء السوري الأسبق.

وقرأ وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في افتتاح المؤتمر بيانا للرئيس فلاديمير بوتين، جاء فيه أن الأجواء مواتية لأن تطوي سورية صفحة مأساوية في تاريخها، غير أن بعض الحاضرين وقفوا وقاطعوه بأن روسيا تقتل المدنيين في سورية بضرباتها الجوية. واختتم مؤتمر سوتشي أعماله ببيان ختامي تضمن النقاط التالية:

- لجنة دستورية:

اتفق المشاركون في مؤتمر الحوار الوطني السوري بسوتشي على إنشاء لجنة للإصلاح الدستوري، تتكون من وفد للنظام السوري ووفد معارض واسع التمثيل، بغرض صياغة إصلاح دستوري يسهم في التسوية السياسية[1] التي ترعاها الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي 2254. وتضم اللجنة الدستورية أيضا خبراء سوريين وممثلين للمجتمع المدني ومستقلين وقيادات قبلية ونساء.

وبحسب دي ميستورا فإن اللجنة ستضم ممثلين من وفد المعارضة المشاركة في مفاوضات جنيف برعاية الأمم المتحدة، في إشارة إلى الهيئة العليا للمفاوضات التي قاطعت مؤتمر سوتشي.

[1] ما ترعاه الامم المتحدة وفق جنيف هو الحل السياسي أما التسوية السياسية فهذا موضوع آخر.

وقال دي ميستورا إن اللجنة الدستورية ستصبح واقعا في جنيف، حيث أجريت أغلب محادثات السلام السورية التي تقودها الأمم المتحدة، وكشف أنه سيحدد معايير اختيار أعضاء اللجنة ويختار نحو خمسين شخصا من الحكومة والمعارضة وجماعات مستقلة.[1]

من جهته، كشف وزير الخارجية الروسي أن اللجنة الدستورية ستعمل في جنيف، وأن روسيا وتركيا وإيران اتفقوا على دعم دي ميستورا للمضي قدما في العمل على دستور سورية على أساس نتائج سوتشي[2].

- الانتخابات:

من جهة أخرى، دعا البيان الختامي لمؤتمر سوتشي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية، وجاء فيه إن السوريين يملكون وحدهم الحق في اختيار نظامهم السياسي، لكنه لم يوضح ما إذا كان سيسمح للاجئين السوريين بالمشاركة.

كما تضمن البيان في أحد بنوده الـ 12 أن تلتزم الدولة بالوحدة الوطنية مع التمثيل العادل على مستوى الإدارة المحلية، من دون تفاصيل عن المقصود بهذه الإدارة المحلية.

ونص على الالتزام الكامل بسيادة دولة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها أرضا وشعبا، وعلى أن تكون دولة غير طائفية تقوم على التعددية السياسية، وعلى بناء جيش وطني قوي وموحد. ولم يتطرق البيان الختامي إلى مصير الأسد بما يعكس عموما موقف وفود النظام التي طالما رفضت بحث مصير الأسد في مفاوضات جنيف، وأكدت أن ذلك أمر يحدده الشعب عبر الانتخابات. كما صدّق المؤتمر على ثلاث وثائق في بيانه الختامي، تسلم إلى مبعوث الأمم المتحدة دي ميستورا لمواصلة العمل بها[3]، وذلك كما أعلن ألكسندر لافرونتيف مبعوث الرئيس الروسي إلى سورية.[4]

[1] كما تم تطعيم المعارضة بمنصتي موسكو والقاهرة ،فهم يعملون على تطعيم جنيف باستانا وسوتشي.
[2] يذكر أن فرنسا قالت: إن حل الأزمة السورية يجب أن يكون برعاية أممية لا برعاية روسية.
[3] لمحاولة منحها شرعية دولية عن طريق الأمم المتحدة.
[4] للمزيد راجع: https://bit.ly/2EFsrzY

ومؤتمر سوتشي الذي تنظمه روسيا على أراضيها بعدما لعبت دورا بارزا خلال العامين الماضيين في تغيير المعادلة العسكرية على الأرض في سورية لصالح قوات النظام، وترافق ذلك مع تراجع دور الولايات المتحدة والدول الأوروبية السياسي فيما يتعلق بالنزاع.

كما أتى مؤتمر سوتشي بعد جولة فاشلة برعاية الأمم المتحدة بين الحكومة والمعارضة في فيينا، تلت جولات عدة مماثلة في جنيف لم تؤد إلى نتائج تذكر.[1]

إن مؤتمر سوتشي هو محاولة روسية للتفرّد بالقرار السوري بالتزامن مع العمل العسكري داخل سورية ولجانب العصابة الحاكمة فمن المتوقع أن تقفز موسكو فوق مسار جنيف الأممي بسبب الفتور الاقليمي والدولي في مسعى منها لتكريس وجهة نظرها للحل السوري، الهادفة إلى إعادة إنتاج نظام بشار الأسد، بعيداً عن قرارات دولية ذات صلة، في حال تنفيذها تحد من التأثير الروسي في شرقي المتوسط.

كما أنه اجتماع بين النظام والنظام، ومحاولة للالتفاف على جنيف والإرادة الدولية لتحقيق الانتقال السياسي في سورية بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي، وكانت موسكو وجهت دعوات لعدد كبير من التيارات السياسية التي تحسب على المعارضة، ومن بينها أحزاب خلبية خلقها النظام في محاولة لخلط أوراق المعارضة السورية.

و بعقد مؤتمر سوتشي توجه موسكو رسائل للمجتمع الدولي مفادها أنها متمسكة بالملف السوري، ولها تأثير مباشر على كل التيارات والكتل السياسية في المشهد السوري مما يعزز فرص روسيا في الإسهام في وضع حلول سياسية في سورية تناسب مصالحها.

القمة الثلاثية في أنقرة 4 نيسان 2018:

شارك في القمّة من الجانب التركي، رئيس الأركان خلوصي أكار، وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو، وزير الطاقة براءت ألبيرق، وزير الدفاع نور الدين جانيكلي. وأعلن البيان المشترك للقمة الثلاثية التي استضافتها أنقرة، رفض كل المحاولات الرامية لخلق واقع ميداني جديد في سورية تحت ستار مكافحة الإرهاب، مشيراً إلى أن قمة الرؤساء الثلاثة، بحثت التطورات التي شهدتها

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/31FOBuh

سورية منذ القمة الثلاثية الأولى التي انعقدت العام الماضي في مدينة سوتشي الروسية، ولفت إلى أن الزعماء الثلاثة أعربوا عن سعادتهم للإسهامات الإيجابية لمسار أستانة في إيجاد حل للأزمة في سورية. وأكد البيان أن صيغة أستانة هي أكثر مبادرة دولية فعالة من ناحية المساهمة في غرس السلم والاستقرار في سورية عبر تسريع عملية جنيف الرامية لإيجاد حل سياسي دائم للصراع السوري، والمساعدة على خفض وتيرة العنف في عموم سوريا، وأضاف أن الزعماء الثلاثة شددوا على مواصلة التعاون الفعال فيما بينهم بهدف احراز تقدم في المسار السياسي الذي نص عليه القرار 2254 الصادر عن مجلس الامن الدولي وتحقيق هدنة دائمة بين أطراف النزاع، مشيراً إلى أن رؤساء الدول جددوا التزامهم بقوة سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وحدة ترابها وبنيتها غير القائمة على جزء معين، معربين عن إصرارهم على التصدي للأجندات الانفصالية في سوريا.[1]

مؤتمر آستانة (9) 14 أيار 2018:

التسوية السياسية على الطريقة الروسية [2] حضر وفد المعارضة السورية الذي يتألف من 24 عضوا برئاسة الرئيس السابق للحكومة السورية المؤقتة أحمد طعمة. وشارك في المؤتمر وفود الدول الضامنة تركيا وروسيا وإيران في المؤتمر، بالإضافة لوفدي الأمم المتحدة والصليب الاحمر والأردن بصفة مراقبين، في حين تغيبت الولايات المتحدة عن الحضور لأول مرة، الأمر الذي شكل مفاجأة كبيرة.[3]

لقد تزامن عقد اجتماع أستانة9 مع حلقة تهجير جديدة جنوبي دمشق وريف حمص الشمالي[4]، بعد أيام قليلة على أكبر عملية تهجير قسري في سورية في غوطة دمشق الشرقية، الأمر الذي رحب به مبعوث الرئيس الروسي لشؤون التسوية السورية ألكسندر لافرينتيف، بقوله: انضمت منطقتان من مناطق خفض التصعيد إلى المصالحة الوطنية، قاصداً الغوطة الشرقية وريف حمص الشمالي.

[1] للمزيد راجع: https://bit.ly/2XYvDwz
[2] ولم تكسب الجولة الحالية الزخم المطلوب نتيجة المقاطعة الغربية لها، على خلاف الاجتماعات السابقة، حيث امتنعت الولايات المتحدة والدول الأوروبية عن إرسال وفود أو مندوبين للمؤتمر، في مقاطعة تعكس رفض التفرد الروسي في الملف السوري.
[3] تسعى روسيا سياسيا للوصول إلى التسوية السياسية بعد أن كان تغيير نظام الاسد مطروح على الساحة الدولية ثم تدرج المطلب إلى المشاركة بين المعارضة والحكومة ؛وبالتالي من تغيير إلى مشاركة إلى تسوية .
[4] لقد تم تقاسم النفوذ وترسيخ المكاسب وتوزيع الأدوار على الاراضي السورية، لا سيما بعد التطهير الطائفي أحياناً والسياسي أحياناً أخرى، الذي حققته الشراكة الروسية – الإيرانية في محيط العاصمة دمشق بمباركة اممية وتم حصر الثوار السوريين في بقعة جغرافية صغيرة ضمن خيارات محسومة.

ولقد أجلت الدول الضامنة بحث تشكيل اللجنة الدستورية إلى اجتماع استانة 10 المقبل الذي سيعقد في سوتشي تموز 2018 ولقد أكد البيان الختامي لأستانة9على التزام الضامنين مواصلة الجهود المشتركة التي تهدف إلى تعزيز عملية التسوية السياسية من خلال تسهيل تنفيذ توصيات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، وعقد مشاورات من أجل تهيئة الظروف لتسهيل بدء عمل اللجنة الدستورية في جنيف في أقرب وقت ممكن والقيام بهذه الاجتماعات على أساس منتظم، واسترشد البيان بالقرار الدولي 2254 لتشكيل اللجنة الدستورية.

ومع تهجير مئات الآلاف من الغوطة وجنوبي دمشق وريف حمص الشمالي، شدد الضامنون على تهيئة الظروف للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً إلى أماكن إقامتهم الأصلية[1]، مع تشجيع الضامنين على الجهود التي تضمن وصول المساعدات الانسانية بسرعة وأمان من دون عوائق وتقديم المساعدات الطبية.

وأشار البيان إلى حرية التنقل للسكان المحليين والذي يأتي ضمن الاستعدادات لفتح طريق حلب–حماة الدولي، المنقطع بين نقطة الراشدين جنوب غربي حلب وصولاً إلى مدينة مورك شمالي حماه، ويعتبر هذا الطريق من أكثر الطرق حيوية في سورية، والذي استعاض النظام عنه بطريق سلمية–أثريا–خناصر–حلب منذ مطلع العام 2013 بعد سيطرة المعارضة على المدن الرئيسية على الطريق؛ خان شيخون ومعرة النعمان وسراقب.

وتبقى مسألة قتال التنظيمات الإرهابية أبرز التحديات أمام الضامن التركي في إدلب، خصوصاً مع عدم تحديد البيان للفصائل والأفراد والجماعات المرتبطة بـ "القاعدة" أو "داعش"، وترك الاتهامات مفتوحة لتطال كل من يعترض على الحل على الطريقة الروسية، وهو ما حصل مع فيلق الرحمن وجيش الاسلام في منطقة خفض التصعيد الجنوبية في الغوطة الشرقية، ولم تسعف الجيش والفيلق الاتفاقيات المنفردة مع الروس، ولا حضورهما مؤتمر أستانة، ولا حتى قيادة وفد المعارضة من قبل محمد علوش، الرئيس السابق للجناح السياسي في جيش الاسلام.[2]

[1] يخلقون المشكلة(التهجير القسري) وهم سببها ثم يقترحوا حلول ويكونوا جزء من الحل .
[2] للمزيد راجع: http://bit.ly/2Flkmzf

مؤتمر آستانة (10) في سوتشي30 تموز 2018:

وصل وفد المعارضة إلى سوتشي، برئاسة الرئيس السابق للحكومة المؤقتة أحمد طعمة، ومشاركة العسكريين منذر سراس عن فيلق الشام، وأحمد عثمان عن السلطان مراد، وياسر عبد الرحيم، ومحمد بيرقدار، وطارق صولاغ، وأيمن العاسمي ممثلاً للجنة الإعلامية. كما يضم الوفد ممثلين مدنيين هم: سلوى اكتاو، وياسر الفرحان عن الائتلاف الوطني السوري ومحمد يونس خبيراً إدارياً، ومحمد سليم الخطيب ممثلاً عن رئيس الائتلاف، ومحمد سرميني مدير مركز جسور للأبحاث.

في حين سيشارك النظام بالاجتماعات بذات وفده السابق: وفد الجمهورية العربية السورية في اجتماعات العاصمة الكازاخية يضم: مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة، ومستشار وزير الخارجية والمغتربين أحمد عرنوس، والسفير السوري في موسكو رياض حداد، والديبلوماسيين حيدر علي أحمد، وأسامة علي، وعضو مكتب وزير الخارجية أمجد عيسى، إضافة إلى ضابط أمن وضابطين يمثلان المؤسسة العسكرية السورية.

ويرأس الوفد التركي مستشار وزارة الخارجية التركية سادات أونال، والوفد الروسي مبعوث الرئيس الروسي الخاص بشؤون التسوية في سورية ألكساندر لافرنتيف، بينما يترأس الوفد الإيراني مساعد وزير الخارجية حسين أنصاري. وسيحضر مبعوث الأمم المتحدة الخاص بسورية ستيفان دي ميستورا، وسيطرح اللجنة الدستورية على الدول الضامنة. [1]

في حين رفضت الولايات المتحدة الدعوة الروسية للحضور بصفة مراقب. وأكدت الدول الضامنة في محادثات أستانا للجولة العاشرة على إنهاء الحرب في سورية وإعادة النازحين واللاجئين ورفض الأجندات الانفصالية. وشملت المسودة أيضاً اتفاق الدول الضامنة (روسيا، تركيا، إيران) على استكمال جهود بناء الثقة بين الأطراف السورية بما فيها قضية المعتقلين.

وأكدت مسودة البيان على الوقوف ضد الأجندات الانفصالية الهادفة إلى تقويض سيادة سورية والدول المجاورة كما دعت دول العالم لزيادة مساعداتها إلى سورية.[2]

[1] المبعوث الدولي الذي استعجل تشكيل اللجنة الدستورية أما الوفد الروسي فاستعجل عودة اللاجئين.
[2] للمزيد راجع: http://www.nedaa-sy.com/news/7615

ولم تتطرق بنود البيان الختامي إلى المصير الذي ستكون عليه محافظة إدلب في الأيام الماضية بشكل دقيق، ولكن قال المتحدث باسم وفد فصائل المعارضة إلى أستانة، أيمن العاسمي: إن مخرجات أستانة 10 نصت على أن يمدد اتفاق إدلب بشكل أوتوماتيكي عند انتهائه، لكن مع ضرورة توقف الطائرات دون طيار التي تطلق من المناطق المحررة باتجاه حميميم.[1] فالملفات المطروحة هي: (المعتقلين –اللاجئين –اللجنة الدستورية).[2]

القمة الثلاثية في طهران 7 ايلول 2018:

بمشاركة كل من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيريه الروسي فلاديمير بوتين، والإيراني حسن روحاني. تحدث الرئيس الإيراني حسن روحاني، كلمة أشار فيها لدور الاجتماعات في حل المسألة السورية، ومسار أستانة، التي ساهمت في تقليل الاشتباكات.

وبحث الزعماء في القمة الثلاثية، الأزمة السورية بكامل تفاصيلها، وآخر المستجدات وعلى رأسها الأوضاع في محافظة إدلب، والخطوات الواجب اتخاذها من أجل تحقيق الانتقال السياسي في سوريا.[3] ولقد عقدت القمة بالتزامن مع اجتماع بمجلس الأمن حول الوضع في سورية دعت إليه الولايات المتحدة.

قال الرئيس أردوغان: يجب علينا إظهار إرادة مشتركة لحل قضية إدلب عبر التمسك بروح أستانة، وهذه الإرادة المشتركة ستساهم في تحقيق الوحدة السياسية لسورية وحماية سيادة أراضيها وإيجاد حل سياسي سلمي للأزمة. لقد سعينا منذ البداية إلى إيقاف العنف على الأرض وتحسين الأوضاع الإنسانية وفتح الآفاق نحو مرحلة حل سياسي، وبهذه المقاربة أرسلنا قواتنا إلى بعض المناطق مثل جرابلس والباب وعفرين وقمنا بتطهير العناصر الإرهابية، وبذلك عملنا على تأمين بعض الأراضي السورية وجعلها مستقرة من أجل أن يعود إليها أهلها.

[1] للمزيد راجع: https://www.enabbaladi.net/archives/244291#ixzz5kgtXSG7Z
[2] هنالك خطة روسية مبيتة لقضم ادلب من جنوبها وغربها لتأمين ممر للعصابة المجرمة .
[3] للمزيد راجع:http://bit.ly/2YzbOMD

وأوضح السيد الرئيس أن تركيا قامت بما يقع على عاتقها وسقط منها شهداء إلا أن المناطق الأخرى أصبحت خطرة في الفترة الحالية.

ولا يمكننا أن نرضى بترك هذه المنطقة والأمان الذي حققته تركيا تحت رحمة نظام الأسد الذي ما تزال مجازره ضد شعبه حاضرة في أذهاننا، ومهما كانت الأسباب فإن أي هجوم على إدلب سيسفر عن كارثة ومجزرة ومأساة إنسانية كبيرة، وسيتأثر من هذه الكارثة أكثر من 3.5 مليون مدني، وفي الوقت الذي سيلقى فيه عشرات الآلاف حتفهم ستتدفق الملايين نحو حدودنا.

كما إننا نتفهم المخاوف الأمنية لروسيا وإيران من وجود إرهابيين في إدلب ونحن نشعر بنفس المخاوف الأمنية هذه لأننا الجار المباشر لسورية لكن إدلب وبعض المناطق المشابهة تحتاج إلى صبر في التعامل ونحن مستعدون للتعامل بصبر معها ونحن لا نريد بتاتا أن تتحول إدلب إلى بحيرة دماء ونرغب منكم يا أصدقاءنا أن تدعمونا في هذا الموقف.

وسنبذل كافة جهودنا من أجل إزالة الخطر الإرهابي الذي يستهدف مدينة حلب وقاعدة حميميم الجوية وفي هذا الإطار سنسعى لسحب العناصر التي تزعج السلطات الروسية إلى أماكن لا يتمكنون منها مهاجمة حلب وقاعدة حميميم وبذلك تصبح إدلب تحت سيطرة المعارضة المعتدلة.

يجب أن نتخذ موقفًا مشتركًا ضد الإرهابين دون تمييز بما فيهم YPG/PYD[1]

فبالرغم من انتهاء خطر تنظيم داعش الإرهابي شرق الفرات إلّا أن الولايات المتحدة الامريكية مستمرة في دعم وتقوية تنظيم إرهابي آخر، ونحن منزعجون جدًا من ذلك حيث أن إرسال أمريكا 20 ألف شاحنة سلاح ومعدات وذخيرة ونحو 3 آلاف طائرة يثبت مرة أخرى الأسباب التي أدت إلى قوة هذه المنظمة الإرهابية.

وإن تركيا تدعم حلا دائما في سورية وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254و في حال تعاون الممثل الخاص للأمم المتحدة إلى سورية فإننا نولي أهمية كبيرة للبدء السريع في إعداد الشروط

[1] وحدات حماية الشعب: هي فصائل مسلحة كردية غير معترف بها من قبل الحكومة السورية، وتشكل قواتها العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية، وهي قوات شكلت من قبل الوحدات وحظيت بدعم عسكري أمريكي، وقد أنشئت الوحدات في سنة 2004 بوصفها الجناح المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني اليساري ،ولقد نفذت حملات تطهير عرقي في الجزيرة العربية .

المواتية إلى تشكيل لجنة دستورية والعمل على إجراء انتخابات حرة وعادلة، وعقب ذلك بإمكان اللاجئين السوريين العودة إلى أراضيهم بالتنسيق مع الأمم المتحدة وفق القوانين الدولية.

وأضاف أن البيان الختامي الذي سينشر عقب القمة سيتكون من 12 مادة لافتا أن القمة المقبلة ستعقد في روسيا. وشدد السيد الرئيس على أن إعلان وقف إطلاق النار في إدلب سيكون أحد أهم الإجراءات التي اتخذتها القمة.[1]

مؤتمر المجموعة المصغرة في جنيف14 أيلول 2018:

كشفت وثيقة طرحتها المجموعة المصغرة عن بنود لإيجاد حل في سورية أهمها قطع العلاقات مع إيران وإجراء إصلاحات دستورية وتعديل صلاحيات رئيس النظام بشار الأسد.

وتضم الدول المؤيدة للوثيقة كلا من الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا والسعودية ومصر والأردن ضمن ما بات يعرف بالمجموعة المصغرة.

وشدد البند الأول على تشكيل لجنة دستورية برعاية أممية بمشاركة جميع القوى السياسية، لمناقشة الإصلاحات الدستورية وإجراء انتخابات رئاسية بإشراف أممي.

كما وضعت الوثيقة على عاتق الأمم المتحدة تطوير لوائح ناخبين كاملة وحالية وفقاً لمعايير دولية تسمح لجميع السوريين داخل وخارج سورية المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات.

كما طرحت الوثيقة استقلالية القضاء وإصلاح قطاع الأمن واعتماد مبدأ اللامركزية، وأشارت إلى وقف رعاية النظام للإرهاب ومنع امتلاكه لأسلحة دمار شامل، وضمان استقلالية المؤسسات الحكومية والإقليمية.

وتزيل البنود القيود الحواجز التي تمنع السوريين في الداخل واللاجئين من الترشح للمناصب الحكومية وكذلك لانتخابات الرئاسة، وتعطي رئيس النظام بشار الأسد الحق في الترشح، رغم حديثها عن ضرورة تحقيق العدالة الانتقالية والمساءلة عن جرائم الحرب.

[1] للمزيد راجع:-https://www.tccb.gov.tr/ar/news/1666/96498/turkiye-rusya-iran-zirvesi-tahran-da-toplandi

كما أكدت الوثيقة أن المجتمع الدولي لن يساعد في إعادة إعمار سورية دون التوصل لعملية انتقال سياسي ذات مصداقية وفق القرار 2254 الصادر عن مجلس الأمن الدولي.

واجتمعت في جنيف شخصيات من المعارضة السورية مع المبعوث الأممي ستيفان دي مستورا لمناقشة تشكيل اللجنة الدستورية، وسبق ذلك لقاء بين المعارضة ومسؤولين أميركيين ناقشوا خلالها وثيقة المجموعة المصغرة.[1]

مؤتمر آستانة (11) 28 تشرين الثاني 2018:

انطلقت الجولة الحادية عشرة من آستانة في العاصمة الكازاخية بحضور وفود عن الدول الضامنة روسيا وتركيا وإيران إضافة إلى وفدين يمثلان النظام والمعارضة، كما يشارك المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي مستورا بصفة مراقب.

تم مناقشة وقف النار في ادلب، وموضوع إعادة الاعمار وعودة اللاجئين، إضافة إلى اللجنة الدستورية، وفق التصريحات الروسية، لكن مصادر في المعارضة أكدت أنها تولي موضوع المعتقلين أهمية قصوى، وربطت بين موضوع إعادة الإعمار وعودة اللاجئين بضمان انتقال سياسي وفق قرارات الامم المتحدة ومسار جنيف.

وقبيل توجه وفد المعارضة إلى آستانة، اشار الناطق باسم الوفد أيمن العاسمي إلى اهمية مسار آستانة مؤكداً أن المعارضة تأمل في استقرار الوضع في إدلب وستسعى إلى تحقيق ذلك عبر طرح الخروقات التي يقوم بها النظام والميليشيات الايرانية، كما أعرب عن أمله في التوصل إلى آلية لوقف القتال بالكامل وارساء الاستقرار في المنطقة، وبخصوص المعتقلين نسعى إلى الحصول على تعهدات من البلدان الضامنة لاستمرار عملية اطلاق المعتقلين بعد العملية التجريبية التي جرت بالإطلاق المتزامن لمعتقلين واسرى لدى المعارضة والنظام. كما أن بحث موضوع إعادة الإعمار وعودة اللاجئين لا يتعلق فقط بمسار آستانة بل يتعلق برأي دول كثيرة منهم الدول المانحة التي ما زالت ترفض المشاركة وتربطها بالحل السياسي، ولذلك فإن مناقشة هذا الموضوع ستعود إلى المربع الأول وهو الحل السياسي.

[1] للمزيد راجع: http://bit.ly/2MWRbsr

وأكد عضو الائتلاف السوري ياسر الفرحان ان تثبيت وقف إطلاق النار في إدلب يعد اولوية في الجولة الحالية ووضع آليات لضبط اي تجاوز والانتهاكات المستمرة من قبل النظام ،وشدد على أهمية الدفع بملف المعتقلين الذي تصدر مطالب المعارضة منذ الجولة الأولى، مشيراً إلى أن هذه الملف تحرك أخيراً بعد عملية افراج متزامن لأسرى ومعتقلين عند الطرفين لتثبت قدرة روسيا وتركيا على التأثير في النظام والمعارضة للمضي في خطوات أوسع، وأكد على أولوية اطلاق سراح المعتقلين الموجودين في سجون النظام وفتح السرية منها أمام المنظمات الدولية لضمان حمايتهم حتى يتم الافراج عنهم، أما بخصوص اللجنة الدستورية[1] فإن الكرة في ملعب النظام الذي ما زال يرفض الموافقة على الثلث المنجز من قبل الأمم المتحدة بما يتماشى مع قرار مجلس الامن 2254.[2]

مؤتمر الحوار السوري–السوري في الرقة 28 تشرين الثاني 2018:

انتهى مؤتمر الحوار السوري–السوري، الذي انعقد في بلدة عين عيسى بمحافظة الرقة يومي 28–29 تشرين الثاني 2018، والذي دعا اليه مجلس سورية الديمقراطية(مسد)، بتقديم رؤية لحل الازمة السورية اساسها دعم التفاوض بين المعارضات والنظام على الاراضي السورية، وليس في اي مكان اخر، ودعا في بيانه الختامي الى ضمان مشاركة جميع السوريين في العملية السياسية واللجنة الدستورية وبدون اقصاء[3]. وشاركت قوى كثيرة وشخصيات عديدة في مؤتمر الحوار السوري–السوري[4]، دعت الى مواجهة الاستبداد، محاربة كافة أشكال التطرف، خروج قوى الاحتلال من سورية، استقلالية إرادة السوريين في تقرير مصيرهم.

لقد تم توجيه دعوة خطية إلى منصة القاهرة لكنها اعتذرت عن الحضور بحجة تشكيل اللجنة الدستورية، والى منصة موسكو واستجابت أربع شخصيات منها ينتمون إلى حزب الإرادة الشعبية، أمّا منصة الرياض وهيئة التفاوض فلقد تم إرسال دعوات خطية لشخصيات بشكل فردي لكنهم اعتذروا لوجود حسابات خاصة بهم.

[1] قال دي مستورا: ان روسيا وتركيا اخفقت في تحقيق تقدم ملموس في تشكيل لجنة دستورية سورية.
[2] للمزيد راجع: http://bit.ly/31JzT5I
[3] طبعا مارست قوات قسد جريمة التهجير القسري بحق السكان العرب في اغلب مناطق سيطرتهم.
[4] الذين حضروا هم ممن لهم نفس الرؤية السياسية ونفس الموقف من النظام ويروجون لمشروع التقسيم.

وقال عبد الإله الأمين العام السابق للائتلاف السوري: لم نتلقّ دعوة رسمية للمشاركة، والائتلاف يرفض الحضور حتى وإن تلقّى الدعوة، لوجود نقاط خلاف كثيرة بيننا، أهمّها رؤيتهم السياسية وموقفهم من النظام وطرح مشروع الفيدرالية.

ولقد قال رياض درار الرئيس المشترك لـ مسد: باقي منصات المعارضة تدعو النظام للحوار في الخارج، أما نحن نستطيع التفاوض مع النظام في دمشق ولدينا قوات عسكرية على الأرض تحمي قرارنا ومكتسباتنا.[1] ودعا البيان ممثلي النظام والمعارضات ومنظمات المجتمع المدني، للانفتاح على التفاوض الفعلي، لأن الحل السياسي هو بين السوريين بإطار من المسؤولية والجدية والذهنية المنفتحة.

وفي هذا الصدد أقر المشاركون تشكيل لجنة متابعة لاستمرار اللقاءات والمضي في عملية الحوار السوري – السوري، وصولا لمؤتمر شامل على دائرة مشاركة واسعة. وناقش المشاركون، المسألة الإنسانية، وشكل الحوكمة، وتبنّي أنموذج اللامركزية الديمقراطية، المطبّق في شمال وشرق نهر الفرات والمدعومة من التحالف الدولي.

المؤتمر العام للثورة السورية في الداخل السوري10 شباط 2019:

اختتم اعماله في معبر باب الهوى الحدودي بريف إدلب وتم نفي ان يكون تابعا لهيئة تحرير الشام أو منبثقا عنها، فهو جاء ثمرة جهود كبيرة بذلها أعضاء المبادرة منذ ما يزيد عن ستة أشهر.

إنّ مجموعة من الناشطين أطلقوا مبادرة المؤتمر وحصلوا منذ إطلاق المبادرة على موافقة جميع الجهات الفاعلة في الشمال السوري؛ بدءا من منطقتي عفرين واعزاز وانتهاء بإدلب، وأن المشاورات مع باقي الجهات توقفت لفترة نتيجة ظروف الاقتتال التي مرت بها المنطقة.

وشارك في المؤتمر ضمن المبادرة في مراحلها الأولى ممثلين عن منطقة عفرين وأيضا الحكومة المؤقتة، إضافة إلى التواصل مع الائتلاف والهيئة التأسيسية والمجلس الإسلامي السوري، وأن انطلاقتها كانت من خلال شخصيات ثورية مستقلة وممثلين عن النقابات المهنية في المناطق

[1] للمزيد راجع: http://bit.ly/2IonHzw

المحررة، لكن الظروف الميدانية الأخيرة التي أحاطت بالشمال السوري دفعت البعض إلى عدم المشاركة في المؤتمر المنبثق عن المبادرة.

وكانت المبادرة توقفت لمدة مؤقتة، بسبب اعتبار هيئة تحرير الشام في حينه أن الوقت غير مناسب لإطلاقه دون الكشف عن الأسباب.

ولقد أتت هذه الخطوة لإعادة تفعيل العمل مع القوى الفاعلة على الأرض في إشارة إلى هيئة تحرير الشام، وتم التوافق على استمرار العمل بها، بعد أن توقف الاقتتال ما بين هيئة تحرير الشام وباقي الفصائل، حيث عقدت الاجتماع الأول لاستكمال نشاطها.

وسبق أن بدأ عدد من الأشخاص والناشطين في إدلب، العمل لتشكيل لجنة تحضيرية بهدف التجهيز لعقد مؤتمر يجمع كافة القوى العاملة في المنطقة والحكومتين المؤقتة والإنقاذ لمناقشة إمكانية تشكيل حكومة جديدة، وعدد من القضايا الأخرى.[1]

المؤتمر، كان برعاية كل من: المجالس المحلية، مكتب الطلبة، مجلس شورى العشائر، تجمع الاتحادات والنقابات، حكومة الإنقاذ السورية.

اختار المؤتمر ما يقارب ٤٠ شخصا عبر لجانهم المختصة، وهم سيكونون المؤهلين لاختيار أعضاء مجلس الشورى الذي سيمهد لتشكيل حكومة جديدة للشمال السوري.

وجاء في توصيات المؤتمر الدعوة إلى ضرورة تنظيم العمل الإعلامي والارتقاء به عبر ميثاق شرف إعلامي ثوري يصون حقوق الإعلاميين وينظم عملهم.

وكان المؤتمر قد أوصى في بيانه الختامي بانتخاب مجلس شورى يمثل المناطق المحررة والشرائح المجتمعية فيه، تكون الشريعة الإسلامية مصدره الوحيد، تكون أولى مهامه التأسيس لنظام إدارة رشيد.

ودعا إلى تشكيل مجلس عسكري موحّد، مهمته الاستمرار بعملية تحرير الأراضي المغتصبة من قوات النظام وروسيا وإيران، والدفاع عن الأراضي المحررة.

[1] للمزيد راجع: http://bit.ly/2Zy4iBM

وأشار البيان إلى ضرورة دفع العملية التعليمية ومتابعة ملف الأسرى والمعتقلين في سجون النظام، وإيجاد بدائل للمخيمات، وتطوير قانون الإدارة المحلية، وضمان أمن المنطقة، وتنظيم العمل الإعلامي عبر ميثاق شرف ثوري، وأكّد البيان الختامي على أنه لا يحق لأي جهة التفاوض حول مستقبل المنطقة المحررة، وتمثيلها.[1]

وقال رئيس المؤتمر العام الطبيب فاروق كشكش إن الهيئة العليا للانتخابات تتألف من 12 عضوا تم انتخابهم من قبل الأشخاص الذين حضروا المؤتمر إضافة إلى ثلاثة من القائمين على المبادرة، ومهمتهم متابعة المنطقة والشرائح القاطنة فيها للوصول إلى تشكيل مجلس شورى منتخب.

وأشار أنه يشترط على المرشح للشورى أن يكون في سن الأربعين وما فوق، يقيم في الداخل السوري، ذو سمعة نزيهة وليس عليه جرم شائن، وأن يكون أيضا من أعيان منطقته "ماليا أو تعليما أو مجتمعيا (يقدم خدمات للمجتمع).

ولقد جاء انعقاد المؤتمر بعد أسابيع من توسع نفوذ هيئة تحرير الشام في إدلب على حساب فصائل الجيش الحر، وتوسع عمل حكومة الإنقاذ أيضا والتي دخلت إلى جميع المناطق التي دخلتها الهيئة بشكل فوري.[2]

القمة الثلاثية سوتشي 15 شباط 2019:

على الرغم من أن البيان الختامي للقمة تحدث عن أجواء إيجابية لكن كلمات الرؤساء الثلاثة دلت على عدم توافق على القضايا المطروحة حيث بات واضحا أن الزعماء لم ينجحوا بالتوصل إلى حلول للنقاط الخلافية بشأن الملف السوري لا سيما فيما يتعلق بموضوع إدلب واللجنة الدستورية والمنطقة الآمنة وغيرها، في ظل سعي روسي لابتزاز أنقرة والحصول على تنازلات منها في ملف اللجنة الدستورية مقابل التراجع عن التلويح بعملية عسكرية ضد إدلب، فجرى ترحيل الخلاف للقاء

[1] للمزيد راجع: http://bit.ly/2x5tzHe
[2] للمزيد راجع: https://www.enabbaladi.net/archives/281297#ixzz5kmZjcsx3

أستانة المقبل في نيسان 2019 مع تأكيد كل منهم على مواقفه السابقة على الرغم من محاولة إشاعة أجواء من التوافق.[1]

وكانت القمة الأولى لزعماء الدول الضامنة قد عقدت في 22 نوفمبر 2017 في سوتشي، وجرت القمة الثلاثية الثانية في العاصمة التركية أنقرة في 4 إبريل 2018، فيما عقدت القمة الثالثة في 7 سبتمبر 2018 بالعاصمة الإيرانية طهران وتعد هذه القمة الرابعة.

وفي البيان الختامي أعرب الزعماء عن رفضهم محاولات فصيل هيئة تحرير الشام زيادة مساحات سيطرته في منطقة خفض التصعيد بمحافظة إدلب واتفقوا على اتخاذ خطوات ملموسة للحد من انتهاكات الهدنة في المنطقة عبر تطبيق جميع الاتفاقيات المتعلقة بها ومن بينها اتفاقية سوتشي (بين روسيا وتركيا).

ومع خروج القمة بنتائج تشدد على رفض الحل العسكري للصراع السوري، وتجدد التأكيد على أن الأزمة السورية لا يمكن أن تنتهي إلا عبر مسار سياسي يقوده السوريون تحت رعاية الأمم المتحدة ووفقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، يرى المحللون أن آلية القمة الثلاثية هذه ستسهم في تعزيز المسار الإيجابي بشأن سورية. [2]

من الأمور التي يجمع عليها المحللون للوضع في سورية، هو عجز روسيا عن القضاء على الثورة السورية عسكرياً بعد قصفها لهم لأكثر من أربع سنوات بقوتها العسكرية الكاملة، بما فيها صواريخها الباليستية العابرة للحدود والمجنّحة والتي تقطع 1500 كيلومتر من البحر الأسود وتمر عبر إيران والعراق، وكذلك استخدامها القنابل المحرمة دولياً؛ بل وقصفها أهدافاً مدنية من الأسواق والمساجد والمدارس والمستشفيات، وقتل آلاف المدنيين؛ بقصد الضغط عليهم لترك تأييد الثورة ومساندتها.

والدليل الواضح على فشل روسيا عسكرياً، هو أن المعارضة السورية المسلحة في الداخل أرغمت موسكو على التفاوض معها في أستانة، بعد أن كانت موسكو وطهران وقوات بشار تنظر إليها على أنها منظمات إرهابية وترفض التفاوض معها قبل أشهر.

[1] للمزيد راجع: http://bit.ly/2Y14SrE
[2] للمزيد راجع: http://arabic.news.cn/2019-02/15/c_137824606.htm

وبعد أن توصلت موسكو إلى اتفاق الهدنة مع المعارضة السورية بأنقرة في 29 كانون الأول 2016، سارعت لاستغلال هذا الاتفاق بالدعوة إلى مؤتمر أستانة خلال مدة سريعة وقبل وصول ترامب للسلطة.

وعلى الرغم من اضطرار روسيا إلى ضم إيران كدولة ضامنة لاتفاق الهدنة ووضع آليات لوقف إطلاق النار ومراقبته والمحاسبة عليه؛ بهدف أن تكون إيران ملتزمة بالمشروع الروسي للحل وليست عقبة فيه، فلم تتمكن موسكو في مؤتمر أستانة من إنجاز شيء سوى الوعد بتشكيل آليات مراقبة لوقف إطلاق النار، قد لا يكون له وجود في المستقبل؛ لأن الأمر مرهون بالتزام طهران بالمشروع الروسي الذي يحد من أطماعها في سورية.

ومن ثم، فلن تستطيع روسيا تحقيق نجاح لها في سورية إلا بوضع حد لأطماع إيران، وإخراج قواتها مع ميليشياتها اللبنانية والعراقية والأفغانية الموالية لها من سورية أيضاً، فلن يتمكن أي حل سياسي من النجاح مع وجود قوات وملیشيات أجنبية في سورية.

وتطالب تركيا، بإقامة منطقة آمنة يشرف عليها الجيش التركي وفصائل المعارضة المسلحة المدعومة تركياً. ولا يزال الأمر موضع نقاش، خاصة بعد اعتراف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن وجود تركيا في سورية له مبرر قانوني استناداً إلى اتفاقية أضنا الموقّعة بين تركيا وسورية عام 1998.[1]

مؤتمر استانة (12) 25 نيسان 2019:

انطلق المؤتمر في عاصمة كازاخستان[2]، بحضور ممثلي البلدان الثلاثة الضامنة وقف النار في سورية: روسيا وتركيا وإيران، ووفدي الحكومة والمعارضة في سورية فضلاً عن المبعوث الدولي إلى سورية، جير بيدرسون[3]، الذي يحضر مع ممثلي الأردن بصفة مراقب.

[1] للمزيد راجع: http://bit.ly/2IrTIXv

[2] قامت روسيا بعقد أكثر من 17 اجتماع فيما يخص القضية السورية (12 استانة+2 سوتشي +3 قمم) على مدار ثلاث سنوات(2017-2019) وكأنها تسابق المجتمع الدولي (جنيف) للحصول على شرعية باطلة داخليا ودوليا ؛وذلك بعد عجزها عسكريا في القضاء على الثورة السورية .

[3] ولد بيدرسون في أوسلو عام 1955، ويشغل الدبلوماسي النرويجي بيدرسون، منصب سفير النرويج لدى الصين، منذ حزيران/يونيو 2017، تقلد مناصب مختلفة في وزارة الشؤون الخارجية النرويجية في أوسلو، وخارجها.
عمل بيدرسون بصفة ممثل دائم لبلاده لدى الأمم المتحدة بين عامي 2012 و2017، وشغل قبل ذلك منصب المدير العام لإدارة الأمم المتحدة والسلام والشؤون الإنسانية، في وزارة الخارجية النرويجية.

وتعول موسكو التي أجرت خلال الأيام الأخيرة الماضية محادثات مع أنقرة وطهران على مستوى وزراء الخارجية، على إطلاق العمل في ملف تشكيل الجنة الدستورية خلال الجولة الحالية، ورغم أنها وجهت انتقادات قوية إلى الأمم المتحدة، وحذرت من انجرارها خلف أطراف تعمل على تقويض مسار آستانة وفقاً لتعبير الوزير سيرغي لافروف، فإن مصادر الخارجية الروسية أكدت أن التنسيق يجري لإطلاق عمل اللجنة الدستورية في أسرع وقت ممكن. ولم تستبعد أن يتم خلال جولة آستانة الإعلان عن توصل الأطراف الضامنة إلى تفاهمات حول تشكيلة اللجنة، من أجل تقديمها إلى بيدرسون.

وكان وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، قد أكد أن طهران ستواصل المساعي لتشكيل لجنة صياغة الدستور السوري، وعلى صعيد تبادل الأسرى وعودة اللاجئين السوريين، مجدداً تأكيده على ضرورة احترام وحدة الأراضي السورية.

إن رئيس الأركان الروسي، الجنرال فاليري غيراسيموف، قال: إن التدخل العسكري الروسي في سورية في أواخر أيلول 2015 جنب الدولة السورية الانهيار تحت ضربات الإرهابيين وقال إن القوات الروسية بدأت عمليتها في سورية، تلبية لطلب من دمشق، عندما كانت الحكومة الشرعية في هذه البلاد تسيطر على 10 في المائة من أراضيها، وكانت الدولة السورية (العصابة الحاكمة) مهددة بالزوال في غضون شهر ونصف أو شهرين.[1]

أعلن رئيس وفد المعارضة المسلحة إلى محادثات أستانا، أحمد طعمة، أن ملف اللجنة الدستورية هو الأهم في جولة المحادثات هذه، وأن الأسماء المختلف حولها تقريبا تم الاتفاق عليها.

وقال طعمة: أعتقد أن هذا الملف هو اهم ملف في هذه الجولة، وهناك موضوعان هامان جدا تتعلق باللجنة الدستورية، الشق الأول يتعلق بالانتهاء من وضع الأسماء، منذ المرة الماضية تم الاتفاق على 144 اسما، ولم يبق خلاف إلا على ستة أسماء، والأسماء الستة سيتم الاتفاق عليها.

خدم بيدرسون منسقا خاصا للبنان على مستوى وكيل الأمين العام للأمم المتحدة بين 2005 و2008، وبين 1998 و2003 شغل منصب ممثل النرويج لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، وكان له الدور الأهم في اتفاقية أوسلو.

[1] للمزيد راجع: http://www.syriahr.com/?p=319231

وأوضح أن النقطة الثانية من النقاش حول القواعد الإجرائية، والمتعلقة برئاسة اللجنة، وكيف سيتم اتخاذ القرار فيها، وكيف يتم تداول الموضوعات، وكيف سيتم التصويت وآلية العمل، هاتين النقطتين مطروحة للوصول إلى الخيار النهائي فيها، فأما أن يتم التوافق والإعلان عنها في الاجتماع، أو يتم التوافق ويؤجل الإعلان عن الأسماء، والقواعد الإجرائية إلى لقاء جنيف.

وأكد طعمة أن الخلاف حول هذه الأسماء كان بين النظام والجانب الروسي من جهة، وبين الأمم المتحدة ونحن من جهة أخرى، وأصبح هناك رغبة من قبل الدول الضامنة، أن تأخذ في عين الاعتبار، مطالب الأمم المتحدة، وهذا شيء إيجابي.[1]

اختزال الامم المتحدة ومجلس الامن في روسيا المارقة والمعطلة لهم:

تجاوزت روسيا الشرعية الدولية بالرغم من انها عضو دائم في مجلس الامن وتمتلك حق الفيتو التي قتلت به السوريين الاحرار أكثر من 12 مرة من عام 2011 وحتى عام 2018:

فقد استخدمت روسيا الفيتو لمنع فرض عقوبات على اللانظام السوري بسبب استخدامه العنف ضد الشعب السوري، كما نقضت قراراً يحمل المجرم بشار الأسد مسؤولية قتل السوريين ،وأجهضت روسيا مشروع قرار يدين نظام الأسد، وكان المشروع يهدف لوضع خطة انتقال سلمي للسلطة تحت الفصل السابع واستخدمت روسيا الفيتو لمنع صدور قرار دولي يحيل ملف نظام الأسد إلى المحكمة الجنائية الدولية وكذلك كانت ضد مشروع قرار لمجلس الأمن بفرض عقوبات على اللانظام السوري لاستخدام السلاح الكيماوي (هذا امام مجلس الامن حيث قدمت له حماية دولية قانونية).

وسياسيا قامت بعقد عدة مؤتمرات لصنع معارضة خلبية تلبي طموحها وتعيد انتاج العصابة الحاكمة كمنصة موسكو وما شابها ومحاولتها الالتفاف على مقررات جنيف من خلال مؤتمرات استانة وسوتشي.

اما عسكريا فإن روسيا هي حمامة اجرام (الطيران الحربي) لا حمامة سلام (قوات فصل): حمامة الاجرام الروسية (سوخوي 24و25و30و34و57) وبالإضافة الى اليوشن 20وكذلك اوريون

[1] للمزيد راجع: http://bit.ly/2WRMWOG

(Orion-E) التي تم استخدامها لقصف المدنيين والمشافي والمدارس ودور العبادة بشكل عشوائي ومقصود منذ عام 2015 وحتى اليوم وذلك بمختلف انواع القنابل والذخائر وبعضها محرم دوليا.

ان روسيا [1]تجاوزت الشرعية الدولية بالنسبة للثورة السورية:

1.سياسيا سعت جاهدة لإلغاء قرارات جنيف المتعلقة بالوضع السوري وحاولت العمل بموجب سوتشي وشكلت معارضة خلبية كمنصة موسكو وغيرها.

2.عسكريا بعد كل الدمار الذي خلفته من عام 2015 وحتى اليوم ستجعل من نفسها قوات شبه يونيفيل.

ولكن تصنيفها واضح فالقوات الروسية المحتلة للأراضي السورية لا تتعدى وصف حليف عسكري للانظام السوري المجرم بحق شعبه (هنالك اتفاقية دفاع مشترك بين النظام السوري والنظام الروسي منذ ثمانينات القرن المنصرم) ولكن اتفاقية التحالف بين دولتين تكون ضد اعتداء دول اخرى لا ضد الشعب السوري مالك هذه الدولة.

فالأحلاف العسكرية: عرفها الامين السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي بانها علاقة تعاقدية بين دولتين او أكثر يتعهدون فيها بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب (اداة لتوازن القوى الدولية لا لقتل شعب سلمي ثائر)

قوات حفظ السلام:

هي الية دولية تستخدمها الامم المتحدة للحفاظ على السلم والامن الدوليين، وهي من مهام مجلس الامن الذي خول السلطة الكاملة وفق الميثاق للتعامل مع الازمات بفاعلية كما له الصلاحية للتعامل بالأداة العسكرية وكذلك بالتدخل العسكري في حالة الضرورة وفق المادة (43) من الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة.

من يقوم بحفظ السلام يجب ان يكون:

1.محايدا وهذا لا يتوفر في روسيا (ارتكبت جرائم حرب بحق الشعب السوري)

[1] لن تتخلى روسيا عن الأسد قبل الوصول لأهدافها وترسيخ مصالحها.

2.استخدام القوة مشروط باستنفاد كل الوسائل السلمية المتاحة وبداعي الدفاع عن النفس وضمن ولاية البعثة وبهدف الردع وليس الاقصاء او الانتصار العسكري.

ان من اهداف قوات حفظ السلام:

- حماية المدنيين (لقد ارتكبت جرائم متكررة بحق المدنيين وبشكل ممنهج).
- حماية الاطفال (حتى في المدارس والمشافي لم يسلموا منها).
- المساعدة في تطبيق الاتفاقيات التي تم التوصل اليها بين أطراف النزاع.

كما تعتبر اداة وقائية ودبلوماسية وتحتاج الى موافقة طرفي النزاع لكي يتم نشرها.

اما بالنسبة لسورية فإننا بحاجة الى قوات نظام الامن الجماعي حيث انها لا تحتاج لموافقة أطراف النزاع وتدخل ضمن الفصل السابع حيث ان هذه القوات تقوم بعمليات ردعية تتمثل في صد المعتدي (روسيا وبشار الكيماوي وإيران) ونجدة المعتدى عليه (الشعب السوري الحر).

الخاتمة :

من خلال المؤتمرات التي انعقدت خلال سنوات مضت نلاحظ ان العبرة بتنفيذ مخرجات المؤتمر وليس العبرة لكثرة المؤتمرات كما شاهدنا من خلال مسارات التفاوض تدرج انخفاض سقف المطالب من المطالبة بهيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات إلى السلال الأربعة التي اقترحها دي مستورا[1] ثم اقتصرت على سلة واحدة وهي الدستور [2]،ولقد استغل المجرم بشار الأسد كل هذا الوقت وبدعم روسي وايراني وبدور سلبي من المجتمع الدولي لمحاصرة مناطق الثورة السورية وتخفيض مناطق خفض التصعيد وتأطير خيارات الشعب الحر بإحدى الخيارين: إما تهجير قسري متكرر ومستمر أو مصالحة قسرية .

[1] طبعا رحل دي مستورا وبقي المجرم بشار الأسد ؛حيث اعلن عن استقالته وتوقف بنهاية شهر تشرين الثاني 2018 .

[2] بتقديري المشكلة الأكبر لا تكمن بالدستور وإنما بالعصابة الحاكمة والحكومة القاتلة لشعبها ؛فعندما تتجاوز السلطة الحاكمة الدستور من يقف بوجهها ولطالما هي الحكم والحاكم ولقد خالفت القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وارتكبت جرائم حرب بحق الشعب السوري ...

لقد اعطيت مفاتيح الحل السياسي في سورية من قبل المجتمع الدولي إلى روسيا التي جعلت من سورية شعبا وأرضا ساحة اختبار لأسلحتها وبمباركة امريكية ولقد قامت روسيا بجذب المؤيدين لموقفها بخصوص اللانظام المجرم في سورية.

وبالتالي لابد من حل سياسي بتوافق دولي وفق القرارات الدولية وغير ذلك مضيعة لدماء السوريين وتعبير عن العجز الدولي ومباركة دولية لسلب الحريات وممارسة الاستبداد.

المراجع:

الجزيرة نت، المؤتمر السوري للتغيير (مؤتمر أنطاليا) ،2013
https://bit.ly/2Xqw7yw

فرانس24، المؤتمر السوري للتغيير في أنطاليا التركية يثير جدلا في الأوساط السورية ،2011
https://www.france24.com/ar/20110531-syria-opposition-antalya-turkey-conference-bashar-assad-daraa

زمان الوصل، مؤتمر للإنقاذ الوطني" في سورية يبدأ اعماله في اسطنبول،2011
https://www.zamanalwsl.net/news/article/20420

الجزيرة نت، مؤتمر الإنقاذ الوطني لسورية،2013
https://bit.ly/2PA15hv

الجزيرة نت، اتفاق جنيف1 ،2014
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/1/26/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%811

المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، مؤتمر جنيف الأول من أجل سورية ،2015
https://bit.ly/2cGd0Yr

BBC،اختتام مؤتمر المعارضة السورية في القاهرة، بـ"وثيقة عهد وطني"، ومزيد من الخلافات،2012
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/07/120703_syria_opposition-cairo

المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، مؤتمر جنيف الثاني من أجل سورية ،2015
https://bit.ly/2xwWN0a

زمان الوصل، رئيس "تحالف قوى الثّورة" لـ "زمان الوصل": حكومة ظل لمراقبة المؤقتة وقد تكون بديلا عنها مستقبلا،2015
https://www.zamanalwsl.net/news/article/56848

وطن FM، هيئات مدنية وعسكرية تعلن عن تأسيس التحالف الوطني لقوى الثورة السورية في تركيا،2015

https://watan.fm/news/politics/5341

المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، موسكو1 ،2015

http://www.syriainside.com/articles/46_%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-1

الصدى، اختتام حوار مؤتمر موسكو 2 بين ممثلين عن النظام السوري والمعارضة،2015

https://bit.ly/31JVASO

المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، مؤتمر القاهرة الثاني ،2015

https://bit.ly/2IWer4A

العربي الجديد، مشادات في مؤتمر المعارضة السورية لعدم رفع علم الثورة ،2015

https://bit.ly/2RsZuuU

السورية نت، بدء مؤتمر "القاهرة 2" للمعارضة السورية وسط خلافات وآمال ضعيفة بالنجاح،2015

https://bit.ly/2FjHOgj

الحزب الديمقراطي الكوردستاني، حقوق الكورد بين وثيقة الائتلاف ومؤتمر القاهرة 2 ،2015

http://www.kdp.info/a/d.aspx?l=14&a=79936

BBC ،مؤتمر فيينا: تكثيف جهود البحث عن حل سياسي للأزمة السورية ، 2015

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/10/151030_viena_conference_syria_conflict_talks

الدبلوماسية الفرنسية، شمال، سورية، بيان مجموعة الدعم الدولي لسورية (فيينا، 14/11/2015) 2015،

https://bit.ly/2WPfhFh

RT،نص البيان الختامي الصادر عن مباحثات فيينا بشأن الأزمة السورية،2015

https://bit.ly/2FjO6wj

الجزيرة نت، مؤتمر الحسكة.. هل هو تشويش على مؤتمر الرياض؟ ،2015

https://bit.ly/2MZsNXa

العربي الجديد،11 ديسمبر موعد انعقاد مؤتمر المعارضة السورية في الرياض، 2015

https://bit.ly/2IpQVy0

الدستور، هل فشل مؤتمر الرياض قبل انعقاده؟ ،2015

https://bit.ly/2WMUZwh

فرانس24، مؤتمر الرياض: المعارضة السورية تتوصل إلى اتفاق يشترط رحيل الأسد عن الحكم،2015
https://bit.ly/2WPfvMD
Milli Gazete،المعارضة السورية تبحث في "الرياض 2" عن وفد موحد إلى "جنيف 8" ،2017
https://bit.ly/2XmPokz
العرب، جنيف 3 وتعقيداته: كل الخيارات تزيد من صعوبة المخرج السوري ،2016
https://bit.ly/2KYPeZT
رأي اليوم، البيان الختامي لمحادثات أستانة حول سورية: الاتفاق على وضع آلية ثلاثية تركية روسية إيرانية مشتركة لتطبيق ومراقبة وقف إطلاق النار الهش على الارض.. والوفود المشاركة تؤكد على قتال الدولة الاسلامية والنصرة وفصلهما عن المعارضة المسلحة ،2017
https://bit.ly/2ZCa0Tt
الشرق الأوسط، آستانة 2 ينتهي من دون بيان ختامي... ووعود روسية للمعارضة السورية،2017
https://bit.ly/2ZzxU1L
الدرر الشامية، تطورات مؤتمر جنيف4، 2017
https://eldorar.com/node/109109
RT،الإعلان عن ختام "أستانا–3" بعد رفض المعارضة السورية المشاركة فيها،2017
https://bit.ly/2Kqiaul
عربي 21 ،لماذا قاطعت فصائل المعارضة مفاوضات "أستانة 3"؟ ،2017
https://bit.ly/2KW8k2O
الجزيرة نت، اختتام جنيف 5 لمفاوضات سورية وسط اتهامات متبادلة ،2017
https://bit.ly/2XTXU7A
أنا برس، تفاصيل جديدة حول مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية،2017
https://bit.ly/2XRTbmV
اليوم السابع، الغد السوري يحذر من قلب القاهرة: "التفكير في التقسيم لعب بالنار".. الجربا أمام مؤتمر العشائر: سورية تتعرض لاحتلال أمريكي روسي تركى.. مصر والسعودية والإمارات "مثلث صمود".. ولا بديل عن التنسيق للخروج بحل سياسى،2017
https://bit.ly/2L0PI1G
المدن،"أستانة 4" يسبقه تقارب أميركي روسي ،2017
.https://bit.ly/2wYOc8e

الجمهورية التركية، وزارة الخارجية، الرقم: 139، التاريخ: 4 أيار/مايو 2017، بيان حول المذكرة المتعلقة بإقامة مناطق تخفيف التصعيد في سورية،2017
.http://bit.ly/2XtEMfS
AA،دولي، انطلاق "جنيف 6" حول سورية بلقاء بين دي ميستورا ووفد النظام الذي يترأسه بشار الجعفري،2017
https://bit.ly/2L0sYz8
رأي اليوم، انتهاء مفاوضات استانة 5 حول سورية في كازاخستان "بنتائج إيجابية" تهدف إلى تثبيت نظام وقف إطلاق النار في سورية ووضع خطط حول عقد مفاوضات لاحقة ،2017
https://bit.ly/2KnI4it
المدن، النص الكامل لبيان "أستانة-6" ،2017
https://bit.ly/2Fj5FNc
سمارت نيوز "المؤتمر السوري العام" يختتم أعماله بقرار لتسمية رئيس لـ "حكومة الداخل" ،2017
.https://bit.ly/2WM0w65
Rojava news،المؤتمر السوري العام بريف ادلب ينتهي بإعلان تشكيل هيئة تأسيسية ،2017
https://rojavanews.com/arabic/index.php/su/item/22195-rojavanews
شبكة شام، المؤتمر السوري العام ينهي أعماله في إدلب بتشكل هيئة تأسيسية لتسمية رئيس لحكومة داخلية،2017
http://bit.ly/2RTA1Lp
شبكة شام، البيان الختامي لـ المؤتمر السوري العام يتضمن "المبادئ .. والقرارات .. والتوصيات .. والدعوات" ،2017
https://bit.ly/2hbrZvq
شبكة شام، تشكيل حكومة وبرلمان.. "المؤتمر السوري العام" يبدأ أولى اجتماعاته في إدلب ،2017
https://bit.ly/2KsrNJd
اليوم السابع، بدء مفاوضات "أستانة 7" حول الأزمة السورية بين الحكومة وفصائل المعارضة ،2017
https://bit.ly/2ZvJgnp
الخليج أونلاين، بيان "أستانة 7" الختامي يدعو للإفراج عن المعتقلين،2017

https://bit.ly/2Xo9QkY

شبكة شام، أربعة مؤتمرات حول سورية ،2017

https://bit.ly/2MYneZf

وطنFM، انطلاق مؤتمر الرياض2 لتأسيس وفد سياسي موحد ،2017

https://watan.fm/news/politics/45122

RT،مسودة بيان مؤتمر "الرياض 2" تتمسك برحيل الأسد مع بداية المرحلة الانتقالية ،2017

https://bit.ly/2Ipfon5

عنب بلدي، ست نقاط اتفق عليها في "سوتشي" حول سورية،2017

https://www.enabbaladi.net/archives/186239#ixzz5skAtXzII

المدن، النص الكامل لبيان "أستانة–8" ،2017

https://bit.ly/2FhvY6c

إرم،"جنيف 9".. النظام يرفض ورقة قدمتها خمس دول للحل السياسي في سورية ،2018

https://www.eremnews.com/news/arab-world/1170754

الجزيرة نت، مؤتمر سوتشي بشأن سورية.. تفاصيل ونتائج ،2018

https://bit.ly/2EFsrzY

فرانس 24،اختتام مؤتمر الحوار السوري في سوتشي بالاتفاق على تشكيل لجنة "إصلاح دستوري" ،2018

https://bit.ly/31FOBuh

القدس العربي، قمة روسية – إيرانية – تركية في أنقرة ترسخ المكاسب وتوزع الأدوار ومناطق النفوذ في سورية ،2018

https://bit.ly/2XYvDwz

المدن، "أستانة–9": التسوية السياسية على الطريقة الروسية ،2018

http://bit.ly/2Flkmzf

نداء سورية، البيان الختامي لأستانا –10 في سوتشي الروسية ،2018

http://www.nedaa-sy.com/news/7615

عنب بلدي، البنود الكاملة للبيان الختامي للجولة العاشرة من "أستانة"،2018

https://www.enabbaladi.net/archives/244291#ixzz5skP2Gmbu

AA،طهران.. انطلاق القمة الثلاثية حول سورية ،2018

http://bit.ly/2YzbOMD

رئاسة الجمهورية التركية، القمة التركية الإيرانية الروسية تلتئم في طهران ،2018

https://www.tccb.gov.tr/ar/news/1666/96498/turkiye-rusya-iran-zirvesi-tahran-da-toplandi

سورية، وثيقة للمجموعة المصغرة تحدد مبادئ الحل السياسي في سورية ،2018

http://bit.ly/2MWRbsr

الحياة، "آستانة 11" تنطلق اليوم بحضور المعارضة والنظام السوري،2018

http://bit.ly/31JzT5I

الاتحاد برس، مؤتمر عين عيسى ينتهي بتقديم رؤية لحل الازمة السورية على اسس دعم الحوار بين المعارضات والنظام،2018

http://bit.ly/2IonHzw

روزانة FM، ادلب: المؤتمر السوري العام للثورة.. حيثيات اطلاقه وأبرز مخرجاته،2019

http://bit.ly/2x5tzHe

سمارت نيوز،"المؤتمر العام" يعلن عن آلية "لجنة الانتخابات" شمالي سورية ،2019

http://bit.ly/2Zy4iBM

عنب بلدي، "مؤتمر عام للثورة" يضع خطوطًا عريضة لمجلس شورى في إدلب ،2019

https://www.enabbaladi.net/archives/281297#ixzz5smr2Itnm

مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، قراءة في مخرجات قمة سوتشي حول سورية ،2019

http://bit.ly/2Y14SrE

عربي نيوز، مقالة خاصة: قمة سوتشي...تعزيز التنسيق الثلاثي ودفع التسوية السياسية للقضية السورية ،2019

http://arabic.news.cn/2019-02/15/c_137824606.htm

TRTعربي ، الثلاثي التركي الروسي الإيراني يعزز تنسيقه بشأن سورية في قمة رابعة ،2019

http://bit.ly/2IrTIXv

المرصد السوري لحقوق الإنسان، اجتماع آستانة ينطلق اليوم وتركيز على «الدستورية السورية» وتبادل الأسرى ،2019

http://www.syriahr.com/?p=319231

عربي سبوتنك نيوز، الاتفاق على أسماء اللجنة الدستورية السورية خلال جولة أستانا الـ12 ،2019

http://bit.ly/2WRMWOG

المحتويات

الثورة السورية بين المؤتمرات والتآمرات..... 1

مقدمة:..... 1

المؤتمر السوري للتغيير في انطاليا التركية حزيران 2011:..... 1

مؤتمر الإنقاذ الوطني السوري في اسطنبول 16 تموز2011:..... 4

مؤتمر جنيف (1) 30 حزيران 2012: 6

مؤتمر القاهرة (1) "وثيقة عهد وطني" 4 تموز 2012:.....14

مؤتمر التجمع الوطني الحر في سرمدا 2013: 15

مؤتمر جنيف (2) 10 شباط 2014:.....15

المؤتمر التأسيسي للتحالف الوطني لقوى الثورة السورية في الريحانية 4 كانون الثاني 2015: 17

مؤتمر موسكو(1) 31كانون الثاني 2015: 18

مؤتمر موسكو (2) 10نيسان 2015:.....20

مؤتمر القاهرة (2) من أجل الحل السياسي في سورية 8-9حزيران 2015: 22

مؤتمر فيينا حول سورية (بيان مجموعة الدعم الدولي لسورية) 30 تشرين الاول 2015:29

مؤتمر الحسكة 9 كانون الأول 2015:.....34

مؤتمر الرياض (1) 11 كانون الأول 2015: 36

مؤتمر جنيف (3) 3 شباط 2016:.....41

مؤتمر آستانة (1) 23 كانون الثاني 2017:.....44

مؤتمر آستانة (2) 17 شباط 2017:.....45

مؤتمر جنيف (4) 23 شباط 2017:.....48

مؤتمر أستانة (3) 15 اذار 2017:.....51

مؤتمر جنيف (5) نيسان 2017: 52

مؤتمر القاهرة (3) 2017:.....53

مؤتمر أستانة (4) 3 أيار 2017:.....55

مؤتمر جنيف (6) 16 أيار 2017: 57

مؤتمر أستانة (5) 3 تموز 2017: 58

مؤتمر جنيف (7) 9 تموز2017:.....60

مؤتمر آستانا (6) 15 أيلول 2017:.....61

المؤتمر السوري العام في الداخل السوري 16 أيلول 2017:.....64

مؤتمر آستانة (7) 30 تشرين الأول 2017:.....67

مؤتمر الرياض (2) 22 تشرين الثاني 2017: 69

القمة الثلاثية في سوتشي 22 تشرين الثاني 2017:.....72

مؤتمر جنيف (8) 28 تشرين الثاني 2017:.....73

مؤتمر آستانة (8) 21 كانون الأول 2017: 75

مؤتمر جنيف(9) في فيينا 25 كانون الثاني 2018: 78

مؤتمر الحوار الوطني السوري –سوتشي (1) – 29كانون الثاني 2018:.....78

القمة الثلاثية في أنقرة 4 نيسان 2018:.....81

مؤتمر آستانة (9) 14 أيار 2018:.....82

مؤتمر آستانة (10) في سوتشي30 تموز 2018:.....84

القمة الثلاثية في طهران 7 ايلول 2018:.....85

مؤتمر المجموعة المصغرة في جنيف14 أيلول 2018:.....87

مؤتمر آستانة (11) 28 تشرين الثاني 2018:.....88

مؤتمر الحوار السوري–السوري في الرقة 28 تشرين الثاني 2018: 89

المؤتمر العام للثورة السورية في الداخل السوري10 شباط 2019:.....90

القمة الثلاثية سوتشي 15 شباط 2019:.....92

مؤتمر استانة (12) 25 نيسان 2019:.....94

الخاتمة :.....98

المراجع:.....99